الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث الـــعلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في "تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر" الموسومة بـ:

الإصلاحات بالمغرب في عهد السلطان العلوي الحسن الأول

(1290-1311هـ/ 1873- 1894م)

إعداد الطالبين:

مالكي جمال

فرحات عبد القادر

بإشراف الأستاذة:

دة: لزغم فوزية

أعضاء لجنة المناقشة:

دة- حمري ليلى	رئيسة
دة- لزغم فوزية	مشرفة و مقررة
أة- حرشوش كريمة	مناقشة

السنة الجامعية: 1437 -1438هـ/2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى الذي منه نستمد العون والتوفيق وبه نستعين نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة لزغم فوزية التي استفدنا كثيرا من ملاحظاتها، فكانت تشجيعاتها وتوجيهاتها الدائمة خير عون لنا في إتمام هذا العمل.فجزاها الله خيراً.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة قسم التاريخ، وبالأخص الأساتذة الذين درسونا في مرحلة الماستر.

وإلى كل عمال وموظفي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و موظفي مكتبة الكلية على رأسهم الأمين العام السيدة حمودي مـيمـي على ما قدموه لنا من مساعدات وإرشادات.

لنتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلها بقراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

و الشكر موصول إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، ولو بالكلمة الطيبة، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

مالكي جمال، فرحات عبد القادر

الإهـــداء

نهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما، الذين لهما الفضل بعد الله عزّ وجل، كما نهديه إلى جميع إخوتنا، وأخواتنا الذين ساعدونا و لو بكلمة طيبة، وابتسامة مشجعة بالخصوص خيرور وأمونة وعيشوش براعم العائلتين.

وإلى كل من ساعدنا وقدم لنا يد العون خاصة الأصدقاء: كراك عبد القادر، غافول عبد القادر، عيسى عباد.

و إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وإلى كل جميع أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن خلدون، والذين نكن لهم التقدير والاحترام.

مالكي جمال، فرحات عبد القادر

- **المختصرات باللغة العربية:**

تح	**تحقيق**
تر	**ترجمة**
تع	**تعليق**
ج	**جزء**
د.ط	**دون طبعة**
د.م	**دون معلومات**
ط	**طبعة**
ص	**صفحة**
ع	**عدد**
هـ	**هجري**
ق	**قرن**
م	**ميلادي**

- **المختصرات باللغة الأجنبية:**

OP.CIT	***Opera Citato***
P	***Page***
P.P	***Page Continue***
I.B.I.D	***Ibidem***

مقدمة

شهد القرن التاسع عشر صداما بين حضارتين، الأولى تمثلت في العالم الغربي الذي كان يعيش نهضة فكرية وعلمية مسَّت مختلف الجوانب خاصة الاقتصادية والعسكرية منها، والثانية تمثلت في العالم الإسلامي بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة الذي كان على العكس من ذلك يعرف تخلفا في شتى مجالات الحياة.

هذا الصدام دشّنته الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، والتي كانت بمثابة ناقوس خطر على باقي الأقطار الأخرى، بما فيها المغرب الأقصى الذي وجد نفسه مقحما في هذا الصراع، ليؤدي به فما بعد بهزيمة على يد القوات الفرنسية في معركة إيسلي سنة 1844م، والتي أيقظت المغرب من سباته وجعلته يصطدم بالأمر الواقع، وأنه لا مجال لمقارعة الدول الأوربية، الأمر الذي دفعه إلى البحث عن أسباب هذا الضعف، متيقنا أنه لا مخرج من ذلك إلاّ بإصلاح الدولة ومؤسساتها، ليتجلى ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال القيام بجملة من الإصلاحات كانت بدايتها الفعلية على يد السلطان محمد بن عبد الرحمان، وبعد وفاته خلفه ابنه الحسن الأول على العرش في ظرف مليء بالتوترات الداخلية والخارجية، حيث كانت البلاد تعرف موجة من الاضطرابات تزعّمتها القبائل الثائرة على السلطة، بالإضافة إلى زيادة التدخل الأجنبي في البلاد.

وقد وجد السلطان الحسن الأول نفسه أمام وضعية متأزمة فرضت عليه التعامل معها بمواصلة الإصلاحات التي كان قد بدأ بها والده، وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات حول الأسباب التي دفعت المولى الحسن إلى القيام بهذه الإصلاحات ؟ وفيما تمثلت أهم الإصلاحات التي قام بها المولى الحسن؟ وما هي المجالات التي شملها الإصلاح ؟ وما مدى نجاح هذه التجربة الإصلاحية؟.

للإجابة على هذه التساؤلات وأخرى اخترنا موضوع"**الإصلاحات بالمغرب في عهد السلطان العلوي الحسن الأول (1290-1311هـ/ 1873-1894م)**"، وتكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول سعي السلطان لتغيير وضع البلاد انطلاقا من واقع بلغ فيه التكالب الأوربي

أشده على المغرب، والهدف من ذلك تقييم نتائج التجربة الإصلاحية لأن الأسباب الأساسية لدراسة التاريخ هي استخلاص العبر.

لم يحض موضوع الإصلاح في عهد المولى الحسن بعناية الباحثين، وفي حدود علمنا أنه لا توجد دراسة معمقة شملت مختلف الإصلاحات في عهد المولى الحسن الأول، باستثناء بعض المقالات والكتب، والتي ركّزت في مجملها على موضوع الإصلاحات في المغرب عموما، ومنها ما تناول جزئية من الإصلاحات في عهد الحسن، كمجموعة مقالات ضمن أعمال أيام دراسية حول: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منعقدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، والتي تتناول الإصلاحات في المغرب العربي بصفة عامة والمغرب الأقصى بصفة خاصة، هذا ما عزز رغبتنا الشديدة في أن نقوم باختيار هذا الموضوع آملين في الإحاطة بجّل الجوانب التي تتطلبها هذه الدراسة.

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، حيث تطرقنا إلى وصف الإصلاحات خلال فترة المولى الحسن، محاولين بذلك تحليل أبرز المحطات التاريخية لاستخلاص أهم نتائج هذه الإصلاحات.

وقد واجهتنا جملة من الصعوبات في إنجاز هذا البحث من أهمها: قلة المصادر الخاصة بالموضوع وعدم تحصلنا على بعض المراجع لدراسة هذا الموضوع، وصعوبة تقييم التجربة الإصلاحية لأن أغلب المؤلفين هم من المحيطين بالبلاط حيث تربطهم علاقات وطيدة مع السلاطين العلويين مما انعكس على كتاباتهم التي كانت في الغالب تفتقد إلى الموضوعية.

واعتمدنا في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع من أهمها:

- **"الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين الزاهرة"** لأبي عبد الرحمان بن محمد بن عبد الرحمان بن عبد الملك بن زيدان بن إسماعيل العلوي (ت1365هـ- 1946م)، شغل منصب نقيب الأشراف، وقد كان من حاشية البلاط المقربة من السلاطين حتى لقب بابن عم العلويين وبمؤرخ الدولة العلوية، كونه بين العلماء الذين أرّخوا لتاريخ الدولة العلوية بمؤلفاته وأشعاره طوال حياته والتي يبلغ

عددها سبعة وعشرون مؤلف مابين مطبوع ومخطوط، غير أنّ ما يعاب في كتاباته هو تحيزه وولاءه لسلاطين المغرب كغيره من المؤرخين المغاربة، ومن بين مؤلفاته هذا الكتاب، والذي يعتبر ذو قيمة علمية تاريخية قيمة حيث يصور لنا صاحبه الآثار الدينية والسياسية لملوك الدولة العلوية، بتقديمه لنا أبرز مآثر الدولة مظهرا فيه محاسن سلاطينها، مبينا أحداث عصره وعصر من سبقوه، ويتناول ترجمة لأهم السلاطين، من بينهم السلطان الحسن الأول، كما تطرق هذا الكتاب إلى مختلف الجوانب التي شهدتها فترة حكم المولى الحسن خاصة المجال الفكري.

- و"**إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**" لعبد الرحمان بن زيدان يحتوي على خمسة أجزاء، تتناول تاريخ مكناس منذ الأجيال القديمة ومنذ ملوكها الأولين حتى عصر المؤلف، اعتمدنا على الجزء الثاني بشكل كبير حيث أفادنا في التعريف بمختلف مآثر السلطان الحسن الأول إضافة إلى الشخصيات التي تطرقنا لها في موضوع البحث.

- "**العز والصولة في معالم نظم الدولة**" أو" **تاريخ دولتنا الشريفة**" وهو من أهم مؤلفات **ابن زيدان** وأكثرها فائدة وأجدرها أن تصبح مرجعا رئيسا للباحثين والمؤرخين لتاريخ المغرب، إذ أنه يختلف عن مؤلفاته الأخرى حيث أنه لا يؤرخ للسلاطين أو الدولة ولا يترجم لفرد أو أسرة، بل يقدم لنا وصف دقيق للأنظمة والأعراف الإدارية التي كان معمولا بها في الدولة العلوية خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، إضافة إلى ذلك يبين لنا أحوال السلاطين العلويين داخل قصورهم، وقد تناول المؤلف في هذا الكتاب وصف الجهاز الإداري خلال عهد الحسن الأول، وكذا إصلاحاته في المجال التعليمي.

- كتاب"**الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**" لصاحبه أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي (ت 1315هـ-1897م)، مؤرخ مغربي وهو من المقربين للسلطان الحسن الأول تولى عدة مناصب مخزنية كالإشراف على إدارة المجلس وأمين لعدة مراسي كتطوان وآسيلا والعرائش، ثم انتقل إلى مراكش لجمع المادة العلمية التاريخية لكتابه المشهور"الاستقصا"، وقد استغرق في تأليفه مدة عشرون سنة إلى أن فرغ من ذلك في سنة 1894م.

يحتوي على تسعة أجزاء وهو من المصادر المهمة لدراسة تاريخ الدولة العلوية، وهو من أهم المؤلفات التي عالجت جّل المراحل السياسية لتاريخ المغرب، وقد تناول الجزء التاسع فترة حكم المولى الحسن بكثير من التفصيل بما فيها مبايعته والظروف السياسية التي ميزت عهده، وإصلاح الجهاز الإداري وتنظيم الجيش.

-"**الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعدّ بعض مفاخرها الغير المتناهية** لمحمد بن محمد بن مصطفي المشرفي الغريسي(ت 1916م)، الجزائري الأصل الفاسي الوفاة، من العلماء القريبين بالبلاط السلطاني، وقد تولى منصب القضاء بمدينة فاس خلال فترة حكم الحسن الأول، ويحتوي كتابه هذا على جزئين، وهو ذو قيمة علمية قيمة لدراسة تاريخ الدولة العلوية في الفترة الحديثة والمعاصرة، وقد تناول في الجزء الثاني فترة المولى الحسن، متطرقا إلى الأطماع الأوربية بالمغرب والمحاولات الإصلاحية التي قام بها الحسن الأول.

كما اعتمدنا على مجموعة من المراجع من أهمها:

-"**المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894م**" لمحمد معريش، والكتاب هو في الأصل رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الجزائر ، وقد تناول صاحبه فترة المولى الحسن بشكل مفصل بما فيها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى علاقة المغرب بالدول الأوربية، وتكمن أهمية الكتاب في اعتماد صاحبه على وثائق ومصادر أجنبية ، وقد تناول المؤلف في الكتاب مختلف مجالات الإصلاحات.

-"**المغرب عبر التاريخ**" لإبراهيم حركات، يحتوي على أربعة أجزاء، من بينها الجزء الثالث الذي تناول فيه صاحبه بشكل كبير كل ما تعلق بالدولة العلوية منذ النشأة حتى عهد الحماية، يحتوي على بعض المعلومات التي لا تتوفر عند غيره، ويتناول كل ما يتعلق بالوضع السياسي في عهد المولى الحسن من ثورات واضطرابات داخلية.

-"**الإصلاحات العسكرية 1844-1912م**" لبهيجة سيمو، كتاب يسلط الضوء على الإصلاح العسكري بالمغرب خلال فترة القرن التاسع عشر، وقد اعتمد المؤلف على مصادر أوربية، تطرق فيه إلى توضيح سيرورة الإصلاحات العسكرية منذ سنة 1844م إلى غاية انتهاء فترة حكم المولى الحسن الأول.

- "**الجيش المغربي عبر التاريخ**" لعبد الحق المريني، وتتجلي أهمية هذا الكتاب، كونه يعطي نظرة شاملة عن الجيش المغربي منذ فجر التاريخ إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وقد اعتمد على وثائق أجنبية، إضافة إلى مجموعة من الصور، ويتناول توضيح الإصلاحات العسكرية التي شهدها المغرب خلال فترة القن التاسع عشر، وبالأخص الجيش في عهد المولى الحسن.

-"**الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر**" لثريا برادة، وهو في الأصل رسالة دكتوراه ناقشتها المؤلفة سنة 1984م في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، يتناول هذا الكتاب المراحل التي مرت بها الدولة العلوية والتحديات التي فرضت عليها تطوير الجيش المغربي وإصلاحه، موضحا ذلك بالتحليل والاستنتاج، مبرزا أهم نتائج هذه الإصلاحات.

- "**التجارة المغربية في القرن التاسع عشر**" لعمر آفا، يتناول هذا الكتاب التحولات الاقتصادية التي عرفها المغرب بداية من القرن التاسع عشر، مركزا بذلك على الجانب التجاري، ويتناول هذا الكتاب المبادلات التجارية بين المغرب وأوربا خلال عهد الحسن الأول، إضافة إلى الإصلاحات النقدية.

- "**المخزن والضريبة والاستعمار**" لـ الطيب بياض، كتاب يتناول فيه مؤلفه النظام الجبائي في الاقتصاد المغربي خلال القرن التاسع عشر، وقد اعتمدنا عليه في ما يخص الإصلاح الضريبي في عهد المولى الحسن الأول.

- **"النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر"** لمصطفى الشابي، وهو من الكتب المهمة، إذ يتناول كل ما يتعلق بالجانب الإداري في مغرب القرن التاسع ، وكذلك التطرق إلى الإصلاحات في المجال الإداري، إضافة إلى بعض الكتب باللغة الأجنبية ومجموعة من المقالات التي أفادتنا كثيرا في الموضوع.

وقد قسمنا بحثنا إلى مدخل وأربعة فصول: **مدخل** تناولنا فيه مفهوم الإصلاح والسياق التاريخي لظهور الإصلاح وتطوره، انطلاقا من أوربا ثم الدولة العثمانية، ثم مصر وتونس وصولا إلى المغرب الأقصى، والهدف من ذلك هو توضيح كيف تأثر المغرب الأقصى بالفكر الإصلاحي، كما تطرقنا إلى أهم الأحداث التي عرفها المغرب خلال القرن التاسع عشر، للوقوف على الأسباب التي دفعت المغرب إلى القيام بالإصلاحات، كما تناولنا التعريف بشخصية المولى الحسن الأول متطرقين إلى الظروف السياسية بصفة عامة التي واكبت توليه الحكم.

وقد ورد الفصل الأول بعنوان:" **الإصلاحات في الجهاز الإداري**" تضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان "**إصلاح وتطوير الإدارة المركزية**" تطرقنا فيه إلى وصف الديوان الحكومي الجديد، مع ذكر دور ومهام كل وزير، أما المبحث الثاني فكان بعنوان:" **تنظيم الإدارة المحلية**" تناولنا فيه تنظيم الإدارة على المستوى الإقليمي وأهم الإصلاحات، أما المبحث الثالث فجاء بعنوان:" **تنظيم دواليب القصر وتحسين الخدمات**" تطرقنا فيه إلى علاقة المولى الحسن بموظفي القصر في ظل برنامجه الإصلاحات إضافة إلى التطرق إلى خدمات البريد والتلغراف.

أما الفصل الثاني فورد عنوانه بـ:"**الإصلاحات في الجانب العسكري**"، وقد قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول ورد بعنوان" **تنظيم الجيش وتركيبته**" تطرقنا فيه إلى الحديث عن الجيش الجديد في عهد المولى الحسن من ناحية التنظيم والتجنيد وتركيبة الجيش، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان" **البعثات العسكرية**" تناولنا فيه البعثات الأوربية إلى المغرب والتي كانت تضم في مجملها مدربين مهمتهم تدريب وتأطير الجيش المغربي، كما تناولنا فيه البعثات الطلابية نحو أوربا مدعمين

ذلك بالأمثلة والإحصائيات، أما المبحث الثالث فعنوناه ب"**تطوير العتاد الحربي**" تناولنا في كل ما يتعلق بالأسلحة المستوردة والمحلية إضافة إلى السفن الحربية.

الفصل الثالث بعنوان"**الإصلاحات في المجال الاقتصادي**"، احتوى ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان"**طموحات المولى الحسن الإصلاحية من خلال مؤتمر مدريد 1880م**"، عالجنا فيه الظروف التي مهدت إلى انعقاد مؤتمر مدريد وأهم محتوياته خاصة بما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وأهم نتائجه، بالنسبة للمبحث الثاني فعنوناه ب" **الإصلاحات الجبائية والنقدية**" تطرقنا إلى الإصلاحات الجبائية من خلال مشروعي سنة 1881م وسنة 1884م، بالإضافة إلى إصلاح العملة، أما بالنسبة للمبحث الثالث فعنوناه ب"**الإصلاحات التجارية**" تناولنا فيه تنظيم الأسواق وتنظيم الطرق والمواصلات التجارية، بالإضافة إلى إصلاح الموانئ والمراسي.

أما بالنسبة للفصل الرابع فجاء بعنوان" **الثقافة والعلم ضمن مشروع الحسن الإصلاحي**"، قسمناه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان" **التعليم بالمغرب خلال القرن التاسع عشر**" عالجنا فيه المنظومة التعليمية المنتهجة في المغرب، وذلك بالتطرق إلى التعليم الإسلامي عند المغاربة، والتعليم عند فئة اليهود، أما المبحث الثاني فكان بعنوان"**إصلاح التعليم في عهد المولى الحسن**" فتناولنا فيه المدارس في عهد الحسن الأول والتي كانت مرحلة تمهيدية لإرسال البعثات الطلابية نحو أوربا، أما المبحث الثالث فجاء بعنوان" **المجالس السلطانية ودورها في المشروع الإصلاحي خلال عهد المولى الحسن**" والذي عالجنا فيه دور علماء المجالس العلمية السلطانية في أهم القضايا المرتبطة بالإصلاحات.

ثم أنهينا بحثنا بخاتمة استنتاجيه كانت عبارة عن حوصلة لأهم ما تطرقنا إليه في الموضوع.

مدخل

(أولا)– ظهور الإصلاح في العالم:

(1)– مفهوم الإصلاح لغة واصطلاحا:

– الإصلاح لغة: من صلح، ضد الفساد، صَلَحَ يصْلَحُ ويَصْلُحُ، صلاحًا وصَلُوحًا، و الجمع صُلَحَاء وصُلُوحٌ وصَلُحَ: كصَلَحَ، والإصلاح نقيض الإفساد[1]، والإصلاح يدل على تغيير حالة الفساد، أي إزالة الفساد عن الشيء، وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد[2].

وبالنسبة لشرح لفظ الإصلاح في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، نجد معظم القواميس والمعاجم تجمع على أن ما يقابل الإصلاح في اللغة الفرنسية هو "reformé"، وهي تتكون من لازمة "re" والتي تفيد معنى الإعادة، و لفظ "forme" التي تعني الشكل، أي المعنى الكامل هو إعادة تشكيل إعادة إعطاء صورة أخرى للشيء[3]، و"réforme"، تعني التغيير إلى الأحسن، والتخلص من الأشياء الفاسدة، والإبقاء على كل ما هو ضروري[4].

وفي الإنجليزية تشير "reforme" إلى العمل الذي يُحسن، أو التغيير الذي يطرأ على الشيء في اتجاه الأحسن، وبصيغة الفعل هي تغيير شيء لجعله أحسن، وجاءت منها لفظة "form-again"، وكلمة reformation وهي تعني التغيير للأحسن سواء كان ذلك في مجال الأخلاق أو العادات أو الطرق أو السياسات[5].

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، باب الصاد، ج28، دم، ص:2480.

[2]– طاهري محمد، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، (ط2)، 1992، ص: 12.

[3]– بولس براورز وأخرون، المنجد فرنسي عربي، بيروت، دار المشرق، (ط)، 1972، ص:788.

[4]- Gerard moussa et des autres, motan el tollab le dictionnaire français français, dar el rateb, première édition :2006,p :352.

[5]– مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي، دفاتر السياسة و القانون، العدد: 9 جوان 2013، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص:235-236.

أما الإصلاح اصطلاحا، فهوا إزالة التلف أو الضرر عن الشيء، وجلب المنفعة والسلامة إليه، وإذا كان الفساد هو التلف و العطب في الأمور و الخلل والضرر والانحلال في المجتمع، فإن الصلاح هو الاستقامة، والسلامة من العيوب [1]، كما يدل لفظ الإصلاح على اتجاهات فكرية، وحركات، سياسية، واجتماعية ظهرت في العالم الإسلامي، وهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف المحركة لذلك[2].

لا يُفّرق بين مصطلح الإصلاح ومصطلح الثورة في مستوى التغيير وشموله، وإنما من حيث الأسلوب في التغيير، فالثورة تسلك سبل العنف غالبا، والسرعة في التغيير، بينما تتم التغيرات الإصلاحية بالتدريج[3].

(2)– ظهور الإصلاح في أوربا والعالم الإسلامي:

ارتبط الإصلاح في بداية الفترة الحديثة بالعالم الغربي، نظرا للتغير الذي طرأ على هذا الأخير في شتى مجالات الحياة، بما فيها الدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها، هذا التحول، الذي صنع من أوربا، قوة جديدة، خلال قرون الفترة الحديثة والمعاصرة، في حين كان العالم الإسلامي بمنعزل عن هذا التطور، الأمر الذي وّلد فيما بعد، تأثر المغلوب بالغالب، بمعنى أنّ العالم الإسلامي سوف يحاول النهوض من خلال إصلاح بنياته الهشة على الطريقة الأوروبية.

(أ)– ظهور الإصلاح في أوروبا:

عرفت أوربا خلال القرن الخامس عشر ميلادي مجموعة من التغيرات، والتحولات مست كل المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، عرفت عند جل المؤرخين بعصر النهضة، بمعنى إعادة

[1]– عبد الله نجم الدين الكيلاني، مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم، كلية التربية الأصمعي، مجلة ديالي، ع:208، ص:1

[2]– أحمد عبد السلام، مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، (ط1)، 1986، ص:120.

[3]– عيسى الحسن، موسوعة الحضارات تاريخ، اللغات، أعلام، قيم حضارية، مدن، عادات وتقاليد، المملكة الأردنية، الأهلية للنشر والتوزيع، (ط2)، 2009، ص:81.

النهوض والإحياء والتجديد والابتكار [1]، هذه المستجدات حركتها بطبيعة الحال العديد من العوامل ولعل أبرزها التخلص من النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في العصور الوسطى، وذلك من خلال ظهور المدن نتيجة التطور الصناعي و التجاري، إضافة إلى احتكاك أوربا بالعالم الإسلامي، سواءًا عن طريق الحروب الصليبية،أو عن طريق الاحتكاك بعلماء الأندلس، كما أن فساد الكنيسة الغربية أدى إلى جلب أنظار الطبقة المثقفة وضرورة إصلاح تلك المفاسد التي أصابت جسم الكنيسة[2].

وقد كان من نتائج النهضة ظهور الإصلاح الديني بداية من القرن السادس عشر، ردا على تلك المفاسد وظهور مذاهب جديدة وعلى رأسها المذهب البروتستانتي الذي تزعمه مارتن لوثر[3] في ألمانيا، لتمتد هذه الحركة إلى دول أخرى غرب ألمانيا كسويسرا وانجلترا وغيرها، منتقدين الكنيسة الكاثوليكية، خاصة بعد المساندة التي لقوها من قبل الأمراء الذين رحبوا بهذه المبادئ الجديدة، وهكذا انقسمت أوروبا إلى شطرين، قسم بروتستانتي في الشمال، يضم شمال ألمانيا، انجلترا واستكتلندا، وقسم من سويسرا واسكندنافية)، والكاثوليك في الجنوب والذي يضم كل الأراضي التي كانت بحوزة الإمبراطورية الرومانية باستثناء انجلترا[4].

---

[1]– عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مصر، (ط)، 1999، ص:7

[2]– عبد الفتاح حسن أبو علية، إسماعيل ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات، (ط)، 1985، ص-ص:16-22

[3]– ولد مارتن لوثر هانس في بلدة ايشلبن في سكسونيا في 10-11-1483م، درس الحقوق بجامعة آرفوت سنة 1501، ثم عهد إلى الدراسات الدينية، درّس مادة الفلسفة في جامعة فتنبرغ سنة 1508م، زار روما سنة 1510م، ليطلع على مفاسد الكنيسة الكاثوليكية، وفي سنة 1517م، ثار ضد بيع صكوك الغفران، هذه كانت فرصة لإعلان الثورة ضد مفاسد الكنيسة، ويتزعم المذهب البروتستانتي، توفي سنة1546م، للمزيد ينظر: إسماعيل ياغي، عبد الفتاح حسن أبو علية، المرجع السابق، ص-ص: 93-95.

[4] – جفري برون، تاريخ أوربا الحديث، ترجمة على المرزوقي، لبنان، مكتبة بيروت، (ط1)، 2006، ص:178.

وللإشارة فقد كان الإصلاح دعوة إلى الانقلاب ضد الكنيسة، لم يشمل الجانب الديني فقط، بل تعداه إلى جوانب أخرى، خاصة و أن الكنيسة في تلك الفترة لم تكن مجرد مؤسسة دينية بل كانت دينية واجتماعية و سياسية و اقتصادية[1].

لقد أدى هذا الحراك إلى إعادة بناء أوروبا من جديد كما أسفر عن ميلاد قوى جديد متطورة في كافة المجالات، لتدخل بذلك عصر الهيمنة السياسية، والتفوق الاقتصادي، والقوة العسكرية، الأمر الذي سيمكنها من فرض إيديولوجيتها على العالم الإسلامي[2]، الذي يعيش حالة من الركود والانحطاط عكس ما كانت عليه أوربا[3].

وعليه كان الشغل الشاغل لبعض الدول هو البحث عن أسباب هذا التخلف والانحطاط ومحاولة المواكبة للركب الحضاري الذي كانت تعيشه أوروبا وعرفت هذه المحاولات بالإصلاحات وقد مست العديد من الدول الإسلامية وعلى رأسها الدولة العثمانية، مصر، تونس وصولا إلى المغرب الأقصى.

(ب)– ظهور الإصلاح في العالم الإسلامي(الدولة العثمانية، مصر، تونس):

كانت الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن العشر قد بدأت في التدهور والانحطاط أمام هجمات الدول الأوربية ، وبدأت الهزائم والخسائر تتوالى عليها من كل جانب، حتى بلغ بها الضعف مبلغا شديدا، في مختلف الميادين الفكرية والثقافية منها، في حين كانت أوربا تعرف تفوقا في مختلف الميادين الفكرية والصناعية والزراعية، الأمر الذي جعلها في تلك الفترة تفكر في طريقة للخروج من

[1]– نفسه، ص–ص:178–179.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، الجزائر، دار بني مزغنة للنشر والتوزيع، دط، ص:11.

[3]– شوقي عبد الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، د.ط، 2000، ص– ص:45، 46.

هذا التخلف وإيجاد طريقة ناجحة تتمكن بها من اللحاق بالدول الغربية في الرقي والتقدم، فرأت أن السبيل إلى ذلك هو العمل على إصلاح الدولة في مرافقها الداخلية[1].

عمدت الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وروسيا وبريطانيا إلى التفكير في تقاسم تركة الدولة العثمانية مع اختلاف سياسة كل دولة، ففرنسا وروسيا أرادتا القضاء على الدولة العثمانية نهائيا، أما عن بريطانيا وبعض الدول الأخرى كانت ترى أنه من الواجب الإبقاء على كيان الدولة العثمانية حفاظا على التوازن بين الدول الكبرى، وذلك عن طريق الإصلاح، لمواجهة التقدم الأوروبي وقد كانت بريطانيا سباقة إلى ذلك ورأت أنه يمكن حل المشكلة بإصلاح الجيش باعتباره أداة للحكم والحرب.وقد تولى السلطة في تلك الفترة السلطان سليم الثالث(1762-1808م)، الذي عمل على إصلاح الأمور الداخلية للدولة العسكرية منها والبحرية، وجلب الأسلحة الحديثة، لكن طائفة الإنكشارية[2]بطشت به وكان الإصلاح لايزال في بدايته[3].

اتسعت حركة الإصلاح في الدولة في بداية التاسع عشر في عهد السلطان محمود الثاني(1839-1885)، الذي ارتبطت إصلاحاته بالجيش والإدارة، والقضاء على الإنكشارية التي كانت قد عرقلت الحركة الإصلاحية، ليشرع في تكوين جيش على النمط الأوربي الحديث، وأخذ يبعث بمنشورات الإصلاح إلى الولاة والحكام[4]، خاصة وأن المشروع الإصلاحي قد شاركت فيه العديد من الإطارات: من صدور عظام، وخبراء، وأدباء، وحقوقيون، وفنيون وغيرهم[5].

---

[1]- سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، الرياض، دار القاسم للنشر، (ط1)، 1420هـ، ص:14.

[2]- الإنكشارية إسم يطلق على فرق المشاة النظاميين التي كونها الترك العثمانيون في القرن 14م، وبعد أن كانت الإنكشارية كمصدر قوة للجيش العثماني، أصبحت بمرور الوقت، أداة للفوضى والفساد، وقد قضى عليهم السلطان محمود الثاني في ذي القعدة1240هـ،/1826م. ينظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص:10، وحسن الضيعة، الدولة العثمانية، الثقافة، والمجتمع،و السلطة، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، (ط1)، 1997، ص،ص: 90،91.

[3]- سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص:13.

[4]- المرجع نفسه، ص: 17.

[5]- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، (ط1)، 1996، ص:79.

توفي السلطان محمود الثاني قبل أن يكمل مشروعه الإصلاحي، ليتولى بعده الحكم إبنه عبد المجيد(1822-1861م)، الذي سار على خطة والده في استكمال الإصلاحات الداخلية، حيث استهل عهده بإصدار أول دستور، والذي يعرف بمرسوم كلخانة، الصادر في 3 نوفمبر 1839م، و الذي سميت نصوصه بالتنظيمات الخيرية، والتي هي عبارة عن مجموعة من الإصلاحات ترمي إلى إصلاح الجوانب المؤسساتية، والاقتصادية، والاجتماعية للبلاد[1]، محددا بها طرق الإصلاح الجديدة وفي مقدمتها الحرية الشخصية، والفكرية، وتسوية المسلمين بغير المسلمين، لكن انشغاله بحرب القرم حال دون إتمام هذه الإصلاحات، ليصدر مرسوما آخر في فيفري 1856م، وهو يعرف بالخط الهمايوني، وهو تأكيد لما جاء في خط كلخانة، مع إضافات جديدة تتعلق بحقوق النصارى والتنظيمات الإدارية المحلية[2].

أما في مصر فكان لحملة نابليون الأول على مصر سنة 1798م بالغ الأثر في ظهور فكرة الإصلاح، ذلك أن هذا الأخير قد عمل على تنظيم جهاز يدير بواسطته أمور البلاد لكنه فشل بسبب عدم مطابقة مشاريعه للقيم الدينية للمجتمع المصري كالمساس برواتب الأوقاف والغرامات وتسيير المساجد مثلا، كما كان لها أثار أخرى إيجابية كمعرفة الأسلحة الحديثة وحسن النظام وظهور المطبعة[3]، والتطور في ميدان الطب، والفنون، وظهور الصحافة وغيرها[4].

---

[1]- روبير مانتران، المرجع نفسه، ص:63.

[2]- سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص:18.

[3]- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، الرياض، مكتبة العبيكة، (ط1)، 2000، ص:236.

[4]- على صالح مولى، الاقتباس مفهوما نهضويا: مقارنة تحليلية للفكر الإصلاحي في القرن التاسع عشر، دورية كان التاريخية، العدد:4، جوان، 2014، ص:87.

كل هذه الأمور وغيرها قد جعلت محمد علي(1805-1849م)[1]، فيما بعد يتبنى الفكر الإصلاحي على النمط الأوروبي [2]، والاستعانة بالفرنسيين لتنفيذ ذلك، وقد مست هذه الإصلاحات عدة مجالات، بدءا بتكوين حكومة منظمة وتقسيمها إلى إدارات مختلفة والنهوض بالجيش والبحرية، وكل ما يتعلق بالأمور المالية والخارجية والتجارة، كما أرسل بعثات طلابية نحو أوروبا للاستفادة من خبراتها ومحاولة تطبيقها في مصر[3].

كما شهدت تونس نفس الأوضاع التي كانت عليها مصر والدولة العثمانية، إضافة إلى الأخطار التي كانت تحدق بالبلاد التونسية وبالأخص الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، قد أحدث شعورا بضرورة الإصلاحات وهذا ما قد دشنه أحمد باي(1837م – 1855م)[4] والذي كانت تربطه علاقة حسنة مع السلطان العثماني محمود الثاني إذ تولدت لكل منهما، القناعة بالسير نحو الإصلاح على النمط الأوربي[5]، وقد شملت هذه الإصلاحات مختلف الميادين، وارتبط بالدرجة الأولى بتنظيم الجيش وعصرنته إقتداء بالنموذجين المصري والتركي، كما مست هذه الإصلاحات أيضا الجانب الإداري و الجبائي[6].

كما ارتبط الإصلاح بتونس خلال القرن التاسع عشر بشخصية الوزير خير الدين الذي تولى منصب رئيس الوزراء 1873 – 1888م، الذي رأى أنه لا يمكن الخروج من التخلف إلا بالعودة

---

[1]- ولد محمد علي سنة 1869م بمدينة قوله، وقد تركه والده ابراهيم آغا وهو في الرابعة من عمره، ولم بلغ أشده اشتغل بالتجارة إلى غاية سنة 1801، ليشارك بعدها في الحملة التركية لطرد الفرنسيين من مصر، بعدها استطاع عزل الواي العثماني على مصر خسرو باشا سنة 1803، ليتم تعيينه والي على مصر في 9 جوان 1805م، إلى أن وافته المنية في أوت 1849م، ينظر: محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، (ط1)، 1926م، القاهرة، دار الكتب المصرية، ص-ض:32-80.

[2]- عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد، (ط)، 1924، الاسكندرية، مطبعة صلاح الدين، ص:7.

[3]- جمال البدوي، محمد علي وأولاده بناء مصر الحديثة، مصر، مكتبة الأسرة، (ط)، 1999، ص-ص:33-38.

[4]- محمد معريش، المرجع السابق، ص: 36.

[5]- سيد أبو حمدان، خير الدين التونسي أبو النهضية التونسية، لبنان، دار الكتاب العالمي، دم، ص:24.

[6]- محمد الهادي الشريف، مشكلة الإصلاحات بتونس و ارتباطها بمسألة العلاقات التونسية العثمانية 1840، الإصلاح والمجتمع والمجتمع المغربي في القرن 19م، جامعة محمد الخامس، المغرب، ص: 138.

إلى أصول الدين الصحيحة وإصلاح أمور الدولة بما فيها المجتمع والسياسة والمؤسسات، وضرورة مواجهة الآخر بسلاحه دون الاكتفاء بالتقليد، وسعى من خلال ذلك إلى بناء دولة منظمة قوامها العدل و إقرار الحريات، فقام بتجديد مصالح الإدارة المركزية وتطويرها محليا و إقليميا و نظم جهاز القضائي ، كما اهتم بمشكل التجنيس[1]، علاوة على هذا، قام بسلسلة من الإصلاحات شملت قطاع الفلاحة والصناعة، وإعادة النظر في تنظيم شؤون القضاء [2]، وإعادة تنظيم التعليم بجامع الزيتونة، وتأسيس مدرسة الصادقية، وغيرها من الإصلاحات[3]، حيث كانت استرتجيته الإصلاحية مبنية على التصدي للغزو الأوربي من جهة، ومن جهة أخرى، مقاومة العقليات المتحجرة، التي تنشر المفاهيم الخاطئة وتنسبها للإسلام[4]

(ثانيا)– أسباب وعوامل ظهور الإصلاح بالمغرب الأقصى خلال القرن 19م:

(1)– المبادرات الإصلاحية بالمغرب قبيل عهد المولى الحسن:

يحتل المغرب موقعا استراتيجيا هاما[5]، إذ يقع في أقصى الشمال الغربي من القارة الإفريقية، يحده شرقا بلاد الجزائر، وهو يطل على واجهتين بحريتين، البحر المتوسط من الشمال، والمحيط الأطلسي من الشرق، وجنوبا الصحراء الكبرى [6]، وهو ما جعل من المغرب قطبا استراتيجيا، ومحط أنظار الدول الاستعمارية، وكان أول تهديد في بدايات القرن التاسع عشر، هو احتلال فرنسا للجزائر

[1]– محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت، (ط1)، 1993م، ص– ص: 97-99.

[2]– محمد الهادي شريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تعريب محمد الشاوش، محمد عجينة، تونس، دار سراس للنشر، ص:96 .

[3]– الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تقديم وتعريب، حمادي الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامية، (ط1)، 1986، ص:101.

[4]– إيمان محمد علي، دور زعماء الإصلاح تجاه تحرير المرأة التونسية في الفرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، العدد:9، 2010، ص:31.

[5]– ينظر الملحق رقم 1، ص:128.

[6]– الصديق بن العربي، كتاب المغرب، دار الغرب الإسلامي، (ط3)، 1984، ص:7.

سنة 1830م، في الوقت الذي كان فيه عبد الرحمن[1]سلطانا على المغرب، وبحكم الجوار وجد المغرب نفسه طرفا في هذا النزاع ، الأمر الذي دفعه إلى مساندة الأمير عبد القادر، هذه الأسباب وغيرها قد جرته إلى الدخول في صدام مع فرنسا[2] في موقعة " إيسلي" سنة 1844م[3].

ترتبت عن هذه المعركة نتائج سلبية على المغرب، إذ تعتبر أول هزيمة للجيش المغربي منذ قيام الدولة العلوية، ليعقد بعدها المغرب معاهدتين، الأولى في 10سبتمبر 1844، والتي جاء في محتواها فرض مجموعة من القيود على المغرب، وحصول فرنسا على امتيازات مماثلة للدول الأوربية، والثانية في 18 مارس 1845م، ضبطت الحدود بين الجزائر والمغرب[4].

هذه الهزيمة، جعلت المغرب يصطدم بالأمر الواقع ، وأنه لا يمكن مجابهة التطور الذي كانت تعيشه أوروبا، وعليه كان البحث عن أسباب هذا الضعف ومعالجته ومن هذا المنطلق أصبح الإصلاح أمرا ضروريا داخل المغرب[5]

تأثر سلاطين المغرب بالإصلاحات التي عرفتها كل من الدولة العثمانية ومصر، فقد أرسل محمد علي إلى السلطان عبد الرحمن كتابا تناول فيه فكرة الإصلاحات العسكرية ، كما وصلت مجهودات السلطان العثماني محمود الثاني الإصلاحية إلى سلطان المغرب عن طريق قنصل بريطانيا "جون دراموند هاي"(jaune drummand hay)، خاصة أن بريطانيا هي التي اقترحت على الدولة العثمانية القيام بإصلاحات، وعليه وجدت الباب مفتوحا أمامها في المغرب، خاصة عقب تهديدها لفرنسا بعد محاولة

---

[1]- ولد عبد الرحمان ابن هشام، سنة 1204هـ، بويع له في 16 ربيع الأول عام 1238هـ/ 11 ديسمبر 1822م، توفي بمكناسة الزيتون، يوم الأثنين 19 محرم 1276هـ، 1859م. ينظر: ابن زيدان، الدرر الفاخرة ، ص،ص: 78،79.

[2]- محمد معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894/ 1290-1311هـ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط1)، 1989، ص: 36.

[3]- هي معركة بين الجيش الفرنسي بقيادة بيجو، والجيش المغربي بقيادة محمد بن عبد الرحمان، يوم 4أوت 1844م، وقد انتهت بانهزام الجيش المغربي، ينظر، معريش المرجع نفسه، ص:36.

[4]- نفسه ، ص،ص:33،34.

[5]- محمد مالكي، المرجع السابق، ص: 96.

هذه الأخيرة احتلال مدينة فاس، وقد كلل التقارب البريطاني المغربي بتجسيد اتفاقية في 09 ديسمبر 1856م، وتحصلت من خلالها بريطانيا على امتيازات عديدة[1].

لم يكن السلطان عبد الرحمن مقتنعا بفكرة الإصلاح على عكس إبنه محمد[2]، الذي كان أكثر تحمسا لها ولاسيما الجانب العسكري وقد واجهت هذا الأخير صعوبات أبرزها تلك التي لقيها المغرب والمتمثلة في تعويض الدول الأوروبية إثر حرب تيطوان 1859-1860م[3]، التي انهزم فيها المغرب ضد إسبانيا[4] والتي قللت من الاعتمادات المالية التي تتطلبها الإصلاحات وغياب الجو الملائم لها، إضافة إلى هذا كله وجد هناك من العناصر المعارضة في السلطة وحجتها في ذلك أن الإصلاحات ضرر بالتركيبة الاجتماعية التقليدية للمغرب[5].

قام السلطان محمد بن عبد الرحمان بإرسال وفود إلى أوربا، والتي كان لها دور كبير في وصف مظاهر التطور في أروبا ومن الأمثلة التي نضربها في هذا السياق رحلة محمد الظاهر بن عبد الرحمن الفهري الفاسي سنة 1860م، والتي دامت سبعين يوما جاء في مجملها إعطاء وصف لمعطيات النهضة كوصف نظام الجيش و البحرية ومعامل السلاح وغيرها[6]، كما قام محمد بن عبد الرحمن بإرسال الكاتب الوزير إدريس بن محمد بن إدريس العمروي إلى فرنسا في نفس السنة دامت مدة

---

[1]- محمد معريش، المرجع السابق، ص: 39.

[2]- تولى الحكم في 29 محرم عام 1276هـ، الموافق ل 1859، توفي بمدينة مراكش زوال يوم الخميس، 18 رجب، عام 1290هـ، الموافق ل 1873م، ينظر: ابن زيدان، الدرر الفاخرة...، ص:90.

[3]- غرامة مالية فرضتها اسبانيا على المغرب بعد اتفاق" بيكلار" سنة 1863م، و قد قدرت ب 100.000.000بسيطة، والدفعة الأولى 40.000.000 فرنك ذهبي، ينظر: محمد كنينب، المحميون، ص:91.

[4]- محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي، ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، (ط)، 2006، ص: 250

[5]- محمد عريش المرجع السابق، ص: 57.

[6]- محمد الظاهر بن عبد الرحمن الفهري الفاسي، الرحلة الإيبيريزية إلى الديار الإنجليزية، ت تح: محمد الفاسي، فاس، مطبعة جامعة محمد الخامس: ص:05

إقامته اثنان وأربعون يوما، قدم من خلالها وصفا مفصلا لمظاهر التطور في أوربا في مختلف المجالات[1].

كان القصد من هذه السفارات هو الإقتباس من مزايا هذه الحضارة وتطبيقه في المغرب، وعليه قام السلطان محمد بالإعتناء بالجيش وتنظيمه أما عن الجانب الإداري فقد أنشأ مناص وزارية من بينها وزير البحر وأنشأ مصانع من بينها مصنع السكر[2].

وقد دامت هذه التجربة الإصلاحية من 1859-1873 م لتفتح المجال إلى السلطان الحسن الأول بداية من سنة 1873م.

(2)- المؤهلات الشخصية للمولى الحسن:

ولد الحسن بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام عام1247هـ /1831م-1832م[3] وهو أكبر أخوته [4]، نشأ الحسن[5] في حجر جده السلطان عبد الرحمن بن هشام الذي حرص على تعليمه وتهذيبه واختار لتعليمه خيرة الأساتذة، ولما شب وجهه جده لمزاولة تعليمه ببلاد أحمر الشهيرة بأحواز مراكش[6] ،وتلقى دروسه بصرامة وجد من رجال العلم ثم انتقل إلى فاس ودرس كبقية أخوته الستة منهم إسماعيل وعرفة و الرشيد[7]، كما مكث الحسن بدار خاله الوزير الصدر الأعظم السيد

---

[1]- ابن زيدان، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح: علي عمر، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، (ط1)، 2008، ج:2، ص:43.

[2]- محمد معريش، المرجع السابق، ص: 59.

[3]- عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط، المطلعة الاقتصادية، (ط)، 1937، ص:7.

[4]- هذا التاريخ ليس ثابتا في جميع المؤلفات التي كتبت عنه، هنالك اختلاف كبير حول تاريخ ولادته بالسنوات الميلادية، فيذهب فيذهب البعض إلى أنه وُلد عام 1836م، وقيل 1843م، لكن المُرجح أنه ولد عام 1831م. ينظر: محمد معريش، المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول، ص:61.

[5]- ينظر الملحق رقم 2، ص: 129

[6]- ابن زيدان، الإتحاف، ج:2، ص: 146.

[7]- محمد معريش، المرجع السابق، ص: 62.

العربي الجامعي، فجالس كبراء السن من الخدام الذين لهم دراية كبيرة بعظماء الملوك العلوين[1] وسيرهم، إضافة إلى تحصيله للعلوم الدينية والأدبية والرياضية ومما ينبغي الإشارة له هو أن المولى الحسن ومنذ صغره كان مولعا بلقاء أهل العلم وبخاصة أصحاب العلوم الرياضية[2]، ومن العلوم التي نبغ فيها الحسن هي الأدب العربي، كما كثير المطالعة ومولعا بقراءة الكتب الدينية[3].

وبعد وفاة جده المولى عبد الرحمان عام 1859م، اهتم والده هو الآخر بمواصلة تعليمه والعناية به وكل هذه الظروف التي هُيأت له ساهمت في تكوين شخصيته، ولما ظهرت عنده ملامح النجابة اصطفى له والده المولى محمد وهو من أعيان و نبهاء الدولة وساستها ومهرة العلماء وقادتها، وتولى قيادة صناديد الجيش المحنكين[4].

امتاز الحسن أيضا بعناصر جسدية مميزة إذ كان سليم البنية، أسمر البشرة، ذو نظرة ثاقبة، هادئ و وقور إلى جانب مميزات أخرى كالتقوى و التواضع وحسن التنكيت مما أكسبه هيبة كبيرة، تزوج الحسن من إبنة عمه العباس عام 1868م، [5].

أسندت إليه العديد من المهام من بينها تعيينه سنة 1280هـ/1870م خليفة للسلطان بمراكش فأظهر من خلالها حسن الإدارة والتدبير ، كما كانت له الكثير من الاتصالات مع القناصل والتجار الأوروبيين، وفي الميدان العسكري خاض العديد من الحملات الموجهة إلى القبائل المتمردة في 1278هـ/1868م، وقاد حملة نحو سوس عام 1280هـ/1870م، وحملتين نحو تادلا والشاوية(1283هـ،1289هـ)، وكانت في الغالب هذه الحملات لمعاقبة القبائل المتمردة والهدف

[1]- ينظر الملحق رقم 3، ص: 130.

[2]- ابن زيدان، الإتحاف، ج:2: ص:146.

[3]- محمد معريش، المرجع السابق، ص: 62.

[4]- ابن زيدان، الإتحاف، ج:2، ص:146.

[5]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:62.

منها جمع الضرائب، أما عن تجربته في الميدان الاقتصادي فقد أقحمه والده في عدة مشاريع إصلاحية كبناء مصانع للقطن و السكر[1].

وبعد وفاة والده المولى محمد بن عبد الرحمان سنة 1873م، اجتمع أهل الحل و العقد وكبار القواد وتمت البيعة له في 18 رجب 1290 / 11 سبتمبر 1873م [2]، ويمكن القول أن تولية العرش كانت ممهدة له قبل وفاة والده كما ذكرها محمد بوجندار:" تولى العرش وذلك لما توجد به من شروط الإمامة والشهامة والزعامة...وكان والده رحمه الله قد استخلفه في حياته وألقى عليه جميع مهماته"[3]، لتُرسل إليه بعدها عقود البيعة من مختلف أرجاء البلاد في الأوساط القبلية، لكن هذا لم يمنع من وجود معارضة على المستويين الداخلي و الخارجي.

ظل يحكم المغرب منذ سنة 1873م قام خلالها بانجازات عديدة أهمها إصلاح شؤون الدولة ومؤسساتها، توفي السلطان الحسن الأول يوم 03 ذي الحجة 1311هـ الموافق لـ 06 جويلية 1894م ودفن بمدينة الرباط[4].

(3)- الوضع السياسي بالمغرب في عهد المولى الحسن:

شهدت الفترة التي تولى فيها المولى الحسن الحكم العديد من الاضطرابات، نظرا لكثرة التمرد والعصيان في مختلف أرجاء البلاد، خاصة في الأوساط القبلية، وحتى في المدن، و عليه كان على المولى الحسن أن يتعامل مع هذا الظرف الجديد واتخاذ السبل لإعادة الأمور إلى نصابها[5]، والمميز لطبيعة حكم الحسن الأول هو حركاته صوب القبائل، فقد رأى فيه المراقبون الأجانب "العاهل الذي كان عرشه فوق صهوة جواده"، هذه الحركات كانت مصدر قوة المخزن في عهد الحسن، خاصة في ظل

[1]- نفسه، ص:63.

[2]- طيب بياض، المخزن و الضريبة و الإستعمار1880-1915م، إفريقيا الشرق، (ط)، 2011، ص: 95.

[3]- محمد بوجندار، الإغتباط في تراجم أعلام الرباط، تح: عبد الكريم كريم، الرباط، المغرب، د.ط، 1987، ص: 95.

[4]- الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار، ص:95.

[5]- عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ج1، دم، ص:273.

محاولة الدول الأوربية على رأسها فرنسا، وبريطانيا استغلال هذا الظرف، محاولة بذلك استمالة القبائل المعارضة للحكم أو تلك البعيدة عن أعين المخزن في الحدود الشرقية، والشمالية، وناحية سوس[1].

اصطدم المولى الحسن في بداية عهده بانتفاضة الدباغين بمدينة فاس للمطالبة بإلغاء المكوس سنة 1873م، وما زاد الطين بلة هو أن أحد الأشراف الموقعين في عقد البيعة للسلطان، قد وعدهم بإلغاء هذه الضريبة، كما استغل هؤلاء الحرفيون فرصة الانتقال إلى عهد جديد إثر وفاة السلطان محمد بن عبد الرحمان، و تولي الحسن الأول الحكم[2].

هاجم الدباغون مقر أمين الأمناء بفاس، ليتطور الأمر إلى تبادل لإطلاق النار بينهم و بين الحرس المخزني، و لما بلغ الأمر إلى السلطان الحسن، أمر بالتدخل العسكري وتطويق المهاجمين[3] الأمر الذي أجبرهم على الاستسلام في أواخر ماي 1874م، فقام السلطان بإعادة المكوس، بعد أن استشار العلماء في هذه المسألة، وأعطوا الموافقة وفق شروط من بينها قدرة الرعية على أدائها[4]، كما فرض السلطان على أهل فاس غرامة حربية، ضف إلى ذلك فرض التجنيد الإجباري بنسبة خمسمائة رجل، كإجراء تأديبي[5].

كما شهدت سنة 1873م، اضطرابات بمنطقة الأطلس المتوسطي، والتي تزعمتها هذه المرة قبائل بني مطير، وبني مجاط، وبني مكيلد، وكلهم من بربر الأطلس المتوسط، حيث هاجموا حاجب السلطان، مما استدعى الأمر إلى شن حملات تأديبية على هذه القبائل وإخضاعها، لتشهد سنة 1874م، ثورة تزعمها بوعزة الهبري، حيث عاث وأنصاره بمختلف الجهات المجاورة لتازا، الأمر الذي

[1]- الطيب بياض، المرجع السابق، ص:96.

[2]- محمد كنينب، المحميون، الرباط، دار ابي الرقراق للطباعة والنشر، (ط1)، 2011، ص:133.

[3]- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ط2: 1994 ، ج3، ص:257.

[4]- محمد كنينب، المرجع السابق، ص: 134.

[5]- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص:257.

جعل السلطان يتدخل بنفسه، لمراقبة العمليات، إلى أن تم القبض عليه، و أُدخل السجن بمدين فاس، ثم إلى مراكش، حيث توفي سجينا[1].

هذه الظروف، جعلت المولى الحسن يتحرك صوب باقي المدن والقرى، بجيش جرار دائم الحركة، وقاده بنفسه مؤكدا بذلك شرعية حكمه على المناطق المستعصية، فمارس التأديب، والتحكيم والإخضاع، مراقبا بذلك سلوك الولاة والعمال، ليعرف مواطن القوة والضعف، في تسيير شؤون دولته فسأل كل قبيلة عن قوتها وعن ضعفها، وعدد رجالها، وخيلها، حيث لم يخف عليه حال قبيلة من قبائل المغرب[2] .

ومن الحملات التي قادها المولى الحسن حملة سنة1878م ضد بنو مطير وبني موسى بعد مهاجمتهم قبائل عرب دخيسة وأولاد نصير، ومن بين نتائج هذه الحملة نهب مخزون المواد الغذائية ودفع غرامة قدرت بمائة وخمسون ألف ريال، وحملة سنة 1880 ضد قبائل آيت تيوسي، لتستقر الأوضاع بالأطلس المتوسط نسبيا حتى سنة 1888م حملة ضد قبائل آيت سخمان[3].

وفي جهة المغرب الشرقي هاجم الجيش سنة 1875-1876م منطقة بني يزياسن المتمردة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتم القبض على القائد محمد بن البشير بن مسعود وأتباعه، وقاد المولى الحسن حملتين نحو سوس الأولى سنة 1882م والثانية سنة 1886م بهدف ردع حركة قبائل بني معقل والإشراف على سير الأحوال الأمنية والاقتصادية بالمنطقة مع تدمير مركزين تجاريين أنشأهما البريطانيون[4].

كما عرفت منطقة توات والصحراء الشرقية تغلغل عناصر للقوات الفرنسية سنة1884م تحت ستار الكشوف العلمية للمنطقة، الأمر الذي أقلق المولى الحسن خاصة من اتصالات بعض الأعيان

[1]- المرجع نفسه، ص،ص: 260،285.

[2]- الطيب بياض، المرجع السابق، ص: 97.

[3]- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص:259.

[4]- المرجع نفسه، ص-ص: 263-265.

بضباط فرنسيين، وفي سنة 1886م قُتل ضابط فرنسي اسمه بالا(bala) الذي كان يقوم بربط اتصالات داخل توات، الأمر الذي دفع فرنسا إلى إبرام معاهدة مع بريطانيا والتي من خلالها يُسمح لفرنسا بالتغلغل في الصحراء وتعقب المغاربة الذين يقتلون الأجانب(الجواسيس)، وفي سنة 1892م استطاع المولى الحسن فرض سلطته المباشرة على توات بتعيين ولاة جدد [1].

كما عرفت فترة حكم المولى الحسن، مشاكل عديدة ناتجة عن التنازلات والاتفاقيات التي قدمها السلاطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى الدول الأوربية، لعله من أخطر نتائجها، مشكلة الحماية القنصلية[2]، والتي كان الهدف من وراءها تمكين الدول الأوروبية، من تطبيق سياسة استيطانية، تهدف إلى تمكين جالياتها من الاستقرار لتحقيق الغرض التجاري والسياسي، ومن ذلك تجريد السلطة المخزنية من نفوذها على المواطنين المغاربة، واستبدالها بسلطة أجنبية[3].

فتحت هذه القنصليات الأجنبية المجال للتنافس الأجنبي داخل التراب المغربي، بهدف الحصول على المزيد من الامتيازات لصالح رعاياهم، كما أُتخذت سندا للانتقاص من هيبة السلطة المغربية المحلية، الأمر الذي جعل السلطان الحسن الأول، يرفض ذلك، داعيا إلى الحد منها وإلغاءها[4].

هذه الظروف السياسية، قد أثرت على باقي الميادين، الاقتصادية، والإدارية، والعسكرية، الأمر الذي فرض على المولى الحسن التعامل مع هذه الظرفية، من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات، ومحاربة الفساد الذي أصاب مختلف القطاعات.

---

[1]- المرجع نفسه، ص،ص:269،270.

[2]- هو نظام يمنح بمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون والقنصلين المعتمدون في بلد ما، حماية دولهم لرعاياهم، ويقيمون باستمرار فوق أرضه، ولا يخضعون لقوانينه، ولا يلتزمون لأداء ما يجب على سائر مواطنيهم أداءه من ضرائب، والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية، ولهم العديد من الامتيازات، كحق الإقامة والتنقل وغيرها، ينظر:محمد معريش، المرجع السابق، ص:40، و احمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله، منشورات عكاف، (ط3)، ص: 92.

[3]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:201.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، ص،ص:246،247.

الفصل الأول:

الإصلاحات في الجهاز الإداري

- **المبحث الأول:** إصلاح وتطوير الإدارة المركزية
- **المبحث الثاني:** تنظيم الإدارة المحلية
- **المبحث الثالث:** تنظيم شؤون القصر وتحسين الخدمات

عجلت الظروف السياسية التي عرفها المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بظهور دواليب حكومية و إدارية لم تكن معروفة من قبل، و تجلى ذلك في عهد السلطان محمد ابن عبد الرحمان من خلال الاهتمام بالمظاهر التقنية والمالية للإدارة [1]، على المستوى المركزي والإقليمي حيث كان النظام الإداري يستند إلى موظفين بالمدن يتم اختيارهم من كبار القوم، أو التجار، أو الأمناء، أو الضباط، أما فيما يخص تنظيم البوادي كان تحت إشراف القائد والذي يختار من الأشراف، أو الأعيان أو الأغنياء، غير أن هذا الجهاز البسيط لم يمنع من وجود تجاوزات كعدم تنفيذ الأوامر وتطبيق القرارات، مما يستدعي تدخل السلطان الذي كانت له الصلاحية الكاملة في التولية والعزل [2].

ولما انتقلت السلطة إلى المولى الحسن الذي حاول من خلالها الاستفادة من الأخطاء السابقة، وإصلاح الجهاز الإداري و تطويره، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي كان يمر بها المغرب وكان عليه أن يتصدى لعدة جبهات داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى سعيه لوضع أسس محكمة على المستوى الإداري[3]، ولاستتباب الأمن، وإحكام قبضته على الجهاز الإداري جعل نظام الحكم أكثر مركزية من ذي قبل، إذ يعتبر السلطان المصدر الأول للسلطة السياسية والإدارية للمخزن المغربي، ويوجد إلى جانبه مجموعة من الموظفين يقومون بمساعدته، كل في مجال معين، وقد أُختير الموظفون أو الوزراء خصيصا ليُفوض السلطان لهم بعض مهامه دون أن يتنازل لهم عن حقه في اتخاذ القرارات النهائية[4].

---

[1]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن 19، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (ط1)، 1995، ص:25.

[2]- مصطفى بوشعراء بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب(1280-1311هـ/1839-1894م)، تق: عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، (ط)، 1987م ج2، ص:33 .

[3]- إبراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، الدار البيضار، دارالرشاد الحديثة، (ط2)، 1994، ج3، ص:28.

[4]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:73.

وحرصا منه على ضمان فعالية أكبر في مراقبة العمل الحكومي، قام بتدعيم الوزارات السابقة وتوسيعها مع مراعاة عناصر الكيف والتخصص، واستحداث وزارات جديدة[1]، كما تضمن مشروعه الإصلاحي استحداث تقسيم إداري جديد، أُستبدلت بمقتضاه الثماني عشرة مقاطعة التابعة للصدر الأعظم بثلاثمائة و ثلاثين دائرة، على رأس كل منها قائد مخزني، الأمر الذي زاد في تضخيم المهام الإدارية للصدر الأعظم، مقسّما بدوره الوزارة على كاتبين، كلفهما بالاتصال بالإدارات المستحدثة[2]، و هكذا واصلت الحكومة في عهده التنظيم الجديد وانتقلت بذلك الوزارة من شكلها العتيق إلى شكل ديوان، حكومي بالمعنى الحديث، وتم تأسيس العديد من الوزارات والمصالح التي كانت من قبل متراكمة في يد كتاب يرجعون للصدر الأعظم[3].

– المبحث الأول: إصلاح وتطوير الإدارة لمركزية:

قام المولى الحسن بإحداث تعديلات وتغيرات على بعض المناصب التي كانت موجودة على المستوى المركزي، واستحداث مناصب أخرى لعبت دورا كبيرا في التسيير الإداري للمغرب، وهم كالآتي:

(1) الصدر الأعظم:

كان لقب الوزير مقصورا لمدة طويلة على الوزير الأعظم منذ قيام الدولة العلوية، باعتباره الوزير الأوحد في الجهاز المخزني، و هو من أكبر مساعدي السلطان في تسير شؤون الدولة[4]، لهذا يعتبر الرجل الثاني في الدولة، وكانت جل القضايا تتركز في يده، غير أنه لم يكن يتعدى السلطة التنفيذية بحيث كان يتلق الأوامر من السلطان ويسهر على تنفيذها[5]، وقد كان يلتقي بالسلطان مرتين في

[1]– محمد ايت صالح، بعض ملامح الإصلاحات الإدارية في عهد مولاي الحسن(1873–1894)، موقع بوابة تاريخ المغرب، دم، ص:1.

[2]–محمد معريش، المرجع السابق، ص:76.

[3]– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الدار البيضاء، المغرب، (ط6)، 2003، ص:100.

[4]–.مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن 19، ص:29.

[5]– يوسف ميرة، الجهاز المخزني المغربي في التاريخ، ماذا تغير؟، مجلة الحوار المتمدن، ع3812، سنة 2012، دم، ص:1.

اليوم، فيتشاور معه في قضايا البلاد و يصدر أوامره للموظفين المكلفين بالشؤون الخارجية، والعدل والشؤون الداخلية والحربية و غيرها، فهو رئيس الديوان الحكومي وعضد السلطان الأيمن[1] كما كان يتولى مهمة الإشراف على البشوات والقياد[2]، وكذلك النظر في أمور الموظفين الأخرين، من قضاة ونظار ونقباء وعمال بالإضافة إلى كتابة الظهائر السلطانية، علاوة على هذا، أسندت له أمورا أخرى، تمثلت في عزل وتولية الموظفين وإبلاغ الأوامر لقائد المشور، والذي يعتبر من عمال القصر،وأحد الموظفين المقربين من السلطان، وتسيير الجيوش وتقدير المؤن والنفقات وله المراقبة في الجملة على أعمال غيره من الوزراء [3].

بعد ما قام السلطان الحسن الأول بتقسيم العمالات الكبرى بين عدد من القواد الصغار ازداد نفوذ الوزير الأعظم بكثرة الولاة المخزنيين المحليين، وكان الكتاب المخزنيون والخدام بمختلف مهامهم ورتبهم يترددون على مكتب الصدر الأعظم، والمسمى بالبنيقة، وكان بجانبه كاتبان، يتولى أحدهما تدبير الاتصال و المراسلة بالمدن والقبائل في جهات شمال البلاد، و يتولى الأخر نفس المهمة فيما يخص البلاد[4].

ونظرا لأهمية منصب الوزير الأعظم، حدث تنافس بين كبار الخدام المخزنيين المقربين، وهي منافسات كانت في بعض الأحيان تؤدي إلى الصراع من أجل الوصول إلى هذا المنصب، وأبرز مثال على ذاك ما جرى بين أكبر عائلتين مخزنيتين، وهما عائلة الجامعي وعائلة البخاري موسى بن احمد[5]، احمد[5]، وكان هذا الأخير مقربا من السلطان الحسن، ويعتمد عليه في كثير من الشؤون، من ذلك أن

---

[1]- محمد معريش، المرجع السابق، ص76

[2]-نجيب زيبب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تقديم أحمد بن سودة، بيروت، دار الأمير للثقافة والعلوم، (ط1)، 1990 ص:207.

[3]- ابن زيدان، الإتحاف ج2، ص:594.

[4]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:31.

[5]- أبو عمران موسى بن أحمد، كان شعلة ذكاء وتمثال فطنة ودهاء.أصله من سوس (1841-1900)،تولى الحجابة منذ عهد السلطان محمد الرابع و الحسن الأول ينظر: الناصري، الإستقصا...، ج:9، ص:166. عبد الكريم الفلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج5، ص:376

أن مهمته تمثلت في الجمع ما بين الحجابة والصدارة في آن واحد[1]، ثم تولى ابنه أحمد الحجابة، لكن الحسن الأول عين فيما بعد صهره المعطي بن العربي المختار الجامعي، حيث كانت بنت عمه فاطمة بنت المختار الجامعي زوجة للسلطان المولى الحسن[2]، و بقي بعدها المخزن تحت تأثير عائلة الجامعي، ببروز شخص أخر من العائلة على رأس وزراء الحرب وهو محمد الصغير الجامعي[3] .

يعتبر منصب الصدر الأعظم من المناصب المهمة والحساسة للجهاز المخزني، باعتباره من أعرق المناصب، بحيث في الغالب تمر عليه مختلف الأمور المتعلقة بالوظائف الأخرى قبل أن يتلقاها السلطان الحسن الأول.

(2) وزير المالية:

عمل المولى الحسن على تطوير بعض الأجهزة من نظام الحكم المركزي، فأوجد منصب جديد وهو وزير المالية[4]، والذي كانت له عدة تسميات أخرى مثل "أمين الأمناء" أو "مول الشكارة"، "صاحب المال"[5]، تميزت اختصاصاته، بصفته مشرفا على منصب حساس، خاصة في ظل الأزمة المالية التي كان يعاني منها المغرب، بالتدني المتواصل للمداخيل المالية للخزينة، حيث كان وزير المالية مستقلا في تسيير شؤونه في عهد السلطان االحسن[6]، كما كان يشرف على جهاز الأمناء، من خلال مراقبة العمال وأموال المخزن[7]، وتعيين أمناء المراسي والنظر في أملاك الخزينة[8]، ومن مهام أمين الأمناء أو وزير المالية، السهر على تسيير نفقات المخزن ومصاريفه في نفقات رواتب العسكر

[1]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:77

[2]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:31

[3]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:77.

[4]- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ ، ج3، ص:285.

[5]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:78.

[6]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:31.

[7]-محمدمعريش، المرجع السابق، ص:78

[8]- ابن زيدان، الاتحاف،ج2، ص:594

وفي مختلف المشتريات الخاصة بالسلطان أو بالجهاز المخزني عامة، كما خُوّل له صلاحية الإشراف على تكريم الفقهاء والعلماء، ومنح الأوسمة الفكرية للبارزين منهم[1].

وكان يساعد هذا الوزير في عمله ثلاثة من كبار الموظفين يتلقون أوامره بصفة مباشرة و هم: أمين الداخل وأمين الصائر أي أمين الخراج أو المدفوعات ، وأمين الحساب[2]، حيث يتلقى الأول المداخيل الواردة على السلطان وخزائن الدولة و غيرها، في حين يتولى أمين الصائر، الإشراف على حاجات السلطان وإدارته المرافقة له من مرتبات الموظفين وأعوان المخزن و الجيش، علاوة على المصروفات التي لها علاقات بالسلطان والقصر، أما الأمانة الثالثة فهي مكلفة بإصلاحات القصر و مراقبة الحسابات و مصروفات العلف و الصيانة الخاصة بمختلف دواليب المخزن[3].

ونظرا لانتشار الرشوة بين العاملين في المالية، حرص المولى الحسن على انتقاء الموظفين من ذوي المروءة والدين والمعرفة، ومن الشخصيات التي تولت هذا المنصب هو محمد التازي[4] الذي تولاه سنة1879م، وأصبح هذا الأخير يتمتع بمكانة مرموقة استطاع من خلالها تولية وعزل الموظفين مما يعني أنه تمتع بنوع من الاستقلالية وقد توارثت عائلته هذا المنصب بعدها[5].

وقد تولى بعض الموظفين المتقاعدين بعد انتهاء مهامهم الإشراف على تدريب الأمناء الجدد، ويبدو أنهم كانوا عائلات ثرية، وذلك راجع إلى أن ثورتهم تشكل ضمانة مادية عند حاجة الدولة لذلك، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن يسرهم المادي من شانه أن يكف أطماعهم في مال

[1]- مفيد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، عمان، دار أسامة، (ط)، 2014، ص: 250.

[2]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:32

[3]- محمد معريش، ص: 79،78

[4]- وهو ينتمي الى البيت التازي أحد بيوتات فاس و تسمية التازي نسبة إلى بلد تازا ، و جل أفراد هذه العائلة اشتغلوا كأمناء بالمراسي في عهد السلطان المولى الحسن ، ينظر عبدالكريم بن هاشم الكتاني، زهرة الآس في بيوتات أهل فاس،ج1، ص:214

[5]- محمد آيت صالح، المقال السابق، ص:1.

الرعية والدولة، ضف إلى ذلك معرفتهم بالسوق والمبادلات قد أكسبهم خبرة مالية وإدارية لا تتوفر عند غيرهم[1].

(3) وزير البحر:

ومن الوزارات التي أولاها السلطان عناية خاصة – وزارة الخارجية المغربية- التي أدخل عليها إصلاحات جوهرية ،واستحدث لها وزارة منفردة ويُلقب بوزير البحر[2]، وأحيانا يسمى بوزير الشؤون البرانية[3]، والواقع أن هذه التسمية لها تبرير في كون العلاقات الخارجية للمغرب في العصر الحديث كانت من جهة البحر على الخصوص، سواء فيما يتعلق بشؤون القرصنة، أو بقضايا الأسرى وافتداءهم، أو بقضايا التجارة عن طريق المراسي وما صاحبها من مشاكل قنصلية وسياسية[4].

تأسست وزارة الشؤون البرانية سنة1885م، وكان من مهام وزير الخارجية النظر في أمور المحميين، والوساطة بين السلطان وبين سفراء الدول بالمغرب، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات بينه وبينهم وكتابة الرسائل إليهم وإصدار الأوامر للعمال فيما يتعلق بالمناطق الواقعة تحت سلطتهم، ومباشرة أمر كل وافد أجنبي للمغرب، والاهتمام بالجوانب الدبلوماسية والعلاقات مع القوى الأجنبية في المغرب، كما يتلق الشكاوى ومن ممثلي الأجانب ويبلغ إليهم أجوبة المخزن. [5]

كانت هذه الوزارة تنظر في حقوق المغاربة في أوربا، كما عالجت مشاكل اليهود داخل المغرب باعتبارهم أهل ذمة وسهرت على معاملتهم بمثل ما يعامل به المسلمون، ويتكلف وزير شؤون البرانية بشؤون القرصنة إضافة إلى المحافظة على الحدود[6]، وأبرز الأسر التي تولى أبناؤها هذا المنصب أسرة

---

[1]- محمد آيت صالح، المقال نفسه، ص:2.

[2]- محمد معريش، المرجع السابق، ص: 79.

[3]- كريدية ابراهيم، ثورة بوحمارة 1902-1909، دم، ص: 9

[4]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية خلال القرن التاسع عشر، ص:33.

[5]- ابن زيدان، الإتحاف، ج:2، ص:594.

[6]- محمد آيت صالح، المقال السابق، ص:1.

بركاش[1] والتي كان لها دور مهم في إدارة الجهاز الإداري والمخزني من بينهم محمد بركاش كنائب للسلطان الحسن بمدينة طنجة[2].

(4) وزير الشكايات:

هو منصب موجود منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان(1859-1873م)، المعروف بمحمد الرابع[3]، وتكمن وظيفته الأساسية في الاستماع إلى شكاوي المظلومين من الناس الذين كان يرخص لهم بالقدوم إلى مكتبه في بعض الأوقات[4]، وكان نظام العدالة منوطا لوزير الشكايات الذي يقوم بعملية فحص ما يقدم إليه من الاحتجاجات الواردة إلى السلطان بعد تدوينها وتلخيصها[5]، ويصدر الأوامر فيها بما اقتضاه النظر السلطاني مع موافقة حكم الشرع فيها[6].

كان الحسن الأول يخصص يومي الثلاثاء والأحد، للنظر في المظالم، فيصطف أصحابها أمام باب القصر ثم يقدمون للمثول بين يديه[7].ومن تلك الشكايات ما هو صادر من القبائل ضد موظفي المخزن[8]، وكان يقدم اقتراحات للسلطان كما هو شأن غيره من الوزراء كل في ميدانه، وكان وكان يتولى تسجيل الظهائر المتعلقة بالمسائل الجبائية وبتعيينات موظفي المخزن وتعيين بعض الخدام

---

[1]- هي من الأسر الأندلسية لتي قدمت للمخزن مهام تجارية و دبلوماسية وقد تقلد أفرادها مناصب عديدة منهم: النائب محمد بن عبد الرحمن بركاش(1813-1886م) تقلد هذا الأخير منصب أمين الأمناء ثم عمل محتسبا وكذلك عاملا للدار البيضاء ثم مسؤولا لإدارة شؤون دار النيابة وأخيرا أصبح وزيرا للبحر، بالإضافة إلى محمد بن محمد بركاش لذي خلف أبوه السابق الذكر (هـ1247) كلفه السلطان بعدة مهام حضور مؤتمر مدريد. ينظر: مصطفى الشابي، المرجع السابق، ص:34، عبد الإله الفاسي، مدينة الرباط وأعيانها، ص:234-236.

[2]- عبد الإله الفاسي، مدينة الرباط و أعيانها في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، الرباط، منشورات دار الرباط والفتح، دط، ص: 234.

[3]- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الرباط، مطبعة الأمنية، (ط1)، 1973، ج1 ، ص: 29.

[4]- جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، تر: عبد الغني أبو العزم وآخرون، الرباط، مؤسسة الغني للنشر، (ط3)، 2013، ص: 64.

[5]- محمد المنوني ، المرجع السابق ، ص:29.

[6]- ابن زيدان، الإتحاف، ج2، ص:594.

[7]- ابن زيدان، العز والصولة، ج1، ص:50.

[8]- نجيب زيبب، المرجع السابق، ص:207

كناظر الأحباس و قواد القبائل و الشيوخ، ولكن أهم مشاغله هي حرصه على حسن سير شؤون الولاة المحليين في تدبير أمور المحكومين وما ينجم عن ذلك من ضرورة إنصاف المظلومين في الأحوال والنزاعات بين أعوان المخزن[1].

(5) وزير الحربية:

وزارة حديثة، ظهرت لأول مرة في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان[2]، خاصة أن المخزن لم لم يكن يتوفر بعد على جيش دائم محترف، و إنما كان يستعمل ما كان يسمى بقبائل"الكيش" وتتكون من ثلاث قبائل كبرى، قبائل الوداية، وهي خليط من عرب المعقل، وأهل سوس وقبائل المغافرة، وهي تمثل أهم مكون لفئة قبائل الكيش، قبيلة الشراكة، وهي تشمل قبائل المغرب الشرقية الذين وظفوا منذ العهد السعدي في الجيش، وهي تتكون من خمسة قبائل(حميان، أولاد جامع، أولاد أحمد، الجشع الشراكة)، وعرفت هذه القبائل نوعا من التحضر واستقرت بضواحي مدينة فاس، إضافة الشراردة يكونون أغلبية الكيش، وهم يكونون من قبائل المعقل العربية الصحراوية مثل (الشبانات، الوزرارة، أولاد دليم، أولاد دريس)[3].

كان لقبائل الكيش، العديد من الإمتيازات العقارية والضريبية[4]، مقابل الخدمة العسكرية عند الاقتضاء، وتعينها في مهمتها القبائل المسماة بالنائبة "النايبة" المعفاة من الضرائب مقابل هذه الخدمة أيضا، وكان الوزير الأعظم يتولى تدبيرهم و قائد المحلة هو من يتولى القيادة الفعلية من حيث أمور الاستعداد و التجهيز و التوظيف و إيجاد المئونة و أداء الرواتب، و نظرا للضعف الملاحظ على هذا الجيش و قلة الاحترافية أحدث السلطان محمد الرابع وزارة الحرب وأُسند شؤونها إلى عبد الله بن أحمد

[1]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ص:38

[2]- محمد المنوني، المرجع السابق، ص:29.

[3]- ثريا برادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع العشر، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإسلامية، (ط)، 1997، ص:126.

[4]- ثريا برادة، المرجع نفسه، ص:126.

أخ موسى بن أحمد ، وقد لقب ب"العلاف الكبير"، حيث كان مشرفا على تزويد الجيش بالعدة والمئونة واختيار المجندين[1].

وقد ترسخ تأسيس هذا الجيش الدائم في عهد السلطان المولى الحسن[2]، و قام بتطويره دون أن يتخلى عن الجيش المكون من قبائل الكيش، وتتلخص مهام وزير الحربية في القيام بأعباء الجيش من تعيين قواده وإحصاء عدده ومنح مرتباته والاعتناء بقوائمه وبالأسلحة والألبسة، كما أنه كان يتلقى الشكاوي من الجنود أو الشكاوي ضدهم وهو الذي كان يتولى إدارة الجيش النظامي والغير النظامي[3]، و يوجه فرقه وقواده بأمر من السلطان، إلى مختلف نواحي المملكة، والقيام بإعداده وتقييد ذلك بقائمة يومية تدفع للسلطان بعد إشراف الوزير الصدر الأعظم و إمضاءها باسمه [4].

المبحث الثاني: تنظيم الإدارة المحلية

كان المغرب مقسما في عهد المولى الحسن الأول إلى بلاد المخزن، وبلاد السايبة، أما بلاد المخزن فهي المناطق التي كانت تخضع للحكم المركزي، وتضم على وجه التقريب السهول الشرقية حول مدينة وجدة، والمناطق المحيطة بمدينة فاس وتازا، ومعظم السهول الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي من مدينة طنجة إلى جبال الأطلس الكبير، والتي كانت تشمل قبائل زمور وزيان وزعير والتي عُرفت بعلاقتها الحسنة مع السلطة[5]، أما بلاد السايبة[6]، فهي المناطق التي كان يحكمها قواد محليون محليون يخضعون إسميا للسلطة الحاكمة[7].

[1]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ص:36.

[2]- نفسه، ص:36.

[3]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:78.

[4]- ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ص:594.

[5]- عبد الحميد المرنسي، الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الإستقلال، الرباط، دط، ص:12.

[6]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:90.

[7]- عبد الحميد المرنسي، المرجع السابق، ص:13.

لم يكن النظام المحلي نظاما موحدا، فسلطة المخزن لم تكن تشمل جميع التراب الإقليمي المغربي فهناك قبائل تخضع خضوعا تاما له، وهناك قبائل لا تقبل بالسلطة الدنيوية لسلطان في حين أنها تعترف بسلطته روحيا ودينيا وهي قبائل كثيرة التمرد[1]، كان التقسيم الإداري يشمل المدن والأرياف يشرف عليه موظفون مخزنيون يخضعون لموظفي الحكومة المركزية من جهة وللسلطان من جهة أخرى وبخاصة أن التقسيم الإداري الذي استحدثه المولى الحسن في مشروعه الإصلاحي، قد زاد من عدد الموظفين المخزنيين.

(**أولا**) **تنظيم الإدارة المحلية على مستوى المدينة** : كان التقسيم الإداري للمدن في عهد المولى الحسن في إطار برنامجه الإصلاحي ينقسم إلى:

(1) البـاشـــــا:

يطلق على الباشا أيضا اسم القائد أو العامل وهو يجمع بين وظائف مدنية وعسكرية وهو من كبار الموظفين[2]، وكان يخضع لأوامر الصدر الأعظم[3]، وكانوا عادة على رأس المدن الكبرى كفاس مراكش ومدن أخرى كالرباط والعرائش وطنجة، وكانت مهمة الباشا تمثيل السلطان في إدارة شؤون القبائل وهو أيضا منصب خليفة السلطان كما كان يطلق عليه أيضا الفاعل، وهم مكلفون بالنظر في القضايا الإدارية وإجبار الناس على دفع الضرائب [4].

أما باقي المدن وبعض القبائل فتخضع للقواد، والسلطان هو الذي كان يعين المساعدين لهؤلاء من أمناء وقضاة وعدول وغيرهم[5]، إلا أن مهام الباشا بالدرجة الأولى كانت الدفاع عن المدينة ولهذا ولهذا الغرض كانت تحت تصرف كتيبة من الجيش النظامي[6]، ومن جهة أخرى كان الباشا يقوم

[1]- عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، دم، ص:122.

[2]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص: 45.

[3]- نجيب زبيب، المرجع السابق، ص: 207.

[4]-مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص:83.

[5]- معريش، المرجع السابق، ص:91.

[6]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص: 49.

بتقديم التسهيلات للمخزن من حيث تهيئة الأماكن اللازمة لإقامة الجهاز المخزني عند مروره بالمدينة وهو الذي يشرف على عملية إخلاء البيوت المعدة لهذا الغرض ويساعد الباشا في هذا المجال خليفته ومجموعة من الفرسان والمشاة وغيرهم[1].

وكثيرا ما كان هؤلاء البشاوات يقومون باستغلال نفوذهم مستفدين من الصلاحيات المقدمة لهم[2] وهذا ما جعل السلطان يتدخل وذلك من خلال انتزاعه لنواحي تقع تحت سلطة أحدهم وتسليمها لآخر منهم من أجل الحد من النفوذ الأول[3]، ونظرا للصراع بين الباشوات و قواد القبائل قام المولى الحسن بتقسيم القيادات القديمة إلى قيادات ثانوية وأحدثت قيادات جديدة،بلغت ثلاثمائة قيادة وذلك بهدف تفتيت عصبية القبيلة، وإضعاف نفوذ كبار القواد. وكانت تستعمل الظهائر كوسيلة من وسائل تحكم المخزن في فض النزاعات بين الباشا و هؤلاء القواد، وذلك لما تحتويه على دلالة رمزية كبيرة دينية وغير دينية[4].

(2) المحتسب:

كان منصب المحتسب من أهم المناصب في تدبير شؤون المدن وهو يعين من طرف المخزن، وترتبط مهمته بمورد هام من موارد المخزن التي تجمع من الأسواق، ويتركز نشاطه على مراقبة السلع والأسعار وحمل الباعة على الالتزام بقوانين السوق و تقويمهم إن أخلوا بذلك، وكان المحتسب يجتمع بأرباب الحرف أو الصناعات اليدوية ليعلمهم بالسعر الرسمي للعملة، وكان يتمتع بسلطة حقيقية في مدينته[5].

---

[1]- معريش، المرجع السابق، ص:92

[2]- مصطفى الشابي، النخبةالمخزنية ، ص:49

[3]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:92.

[4]- عبد الرحمن المؤذن، البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، الرباط، منشورات كلية الأداب، (ط1)، 1995، ص:242.

[5]- محمد معريش، المرجع السابق، ص- ص:94-95.

يساعد المحتسب في وظيفته، مجموعة من الموظفين، من بينهم أمين "المكس" ،حيث يهدف إلى ضمان الدخل المالي المفروض على السوق لفائدة المخزن، أي جباية الضرائب المفروضة على المواد المتداولة في السوق، فضلا عن القيام بمهام أخرى كجمع الأموال المرتبطة بكراء البيوت التابعة للمخزن، والإشراف على ترميمها، ويساعد المحتسب موظف آخر يدعى ناظر الأحباس، وهو المشرف على إيرادات الأملاك التي أوقفها أصحابها على مؤسسات خاصة كأملاك الحبوس، فقد كان يجمع كراء الأراضي والبيوت التابعة للزوايا و المساجد كما يسهر على ترميمها[1].

إن النفوذ الذي كان يتمتع به المحتسب، كان مرده في بعض الحالات إلى الجمع بين عدة وظائف إدارية، ذلك ما شجع بعض المحتسبين على الاستبداد وتجاوز صلاحياتهم على شؤون يختص بها غيرهم بحسب العادة، وكمثال على ذلك تعدي المحتسب على أراضي بعض الواقعين في منطقته بالشراء قبل تصفية التركة التي تدخل فيها تلك الأراضي و لم يتراجع ذلك المحتسب عن فعله إلا بعد تدخل السلطان مولاي الحسن عام 1893م[2]، وذلك باعتبار مشروعه الإصلاحي مرتبط بالمراقبة المستمرة للموظفين، وضمان حسن التسير، ويتضح من ذلك سهر السلطان على فض النزاعات وإقرار العدل.

(3)- أمين المستفاد:

يسمى بأمين المدخولات، والتي تتكون من الضرائب المفروضة على التجارة الداخلية وموارد أملاك المخزن وتركات الأشخاص أصحاب الثروة، والذين لا وارث لهم ، ورسوم البريد[3]، و كان هذا الأمين مكلفا بقبض جميع ما لبيت المال ولاسيما المستحقات المالية على تجارة الأسواق، وعلى ما يعبر أبواب المدن من بضائع، ويدخل في اختصاص أمناء المستفاد إعطاء رخص استيراد بعض المنتجات الصناعية للتجار، ولا يخفى ما تمثل هذه الرخص من خطورة، ولا سيما رخص بعض المحتسبين لتاجر واحد باحتكار استيراد مادة بعينها وعدم مراعاة غيره من التجار الآخرين، ففي هذه

[1]- محمد معريش، المرجع نفسه، ص:95.

[2]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:55.

[3]- محمد معريش، المرجع السابق، ص،ص:94-95.

الحالة يتدخل السلطان لرفع لذلك، ومن الأمثلة على هذه التجاوزات، نذكر قضية التاجر اليهودي إيشوعا قرقوز ، الذي كان يحتكر الإتجار في مادة الشمع بمراكش، فاشتكى التجار إلى السلطان الحسن، وقد أرسل أمرا إلى أميني المستفاد بمراكش، أحمد بن الطاهر بناني الرباطي، ومولاي عبد الله البوكيلي سنة 1887م،وتضمن الأمر السلطاني بأن تتاح الفرصة لتجار الجملة بالمدينة ليتاجروا في البضاعة المذكورة إن هم رغبوا في ذلك[1].

(4)– القاضـــي

كان القضاة من الموظفين المخزنيين في المدن وفي بعض البوادي[2]، و القاضي هو الشخصية الثانية بعد الباشا، تتلخص مهامه في إصدار عقود الزواج والطلاق، وحل النزاع بين الأشخاص فيما يتعلق بالأملاك وتحديد نصيب الورثة ، كما يأمر بسجن المتهمين والمجرمين إلى حين محاكمتهم ،وكذلك البث في النزاعات الواردة على الباشا ويصادق على العقود المعدة من طرف العدول لتصبح سارية المفعول[3]، وكان السلطان للقضاء يعين من توفرت فيه الشروط اللازمة، فيرسل ظهير التولية لتعيين المنطقة والقبائل التابعة له، كما يتضمن الظهير تصريح استحقاق الشخص للمنصب مع أمره بالنظر في الرسوم والفصل بين الناس وفق الشريعة الإسلامية والوقوف في الحكم بالمذهب المالكي[4] وكان القاضي مشرفا على اختيار العدول فهو الذي يختارهم، أو يوافق على تعيينهم، أو يتولى مراقبتهم وقد يأمر بعزلهم إذا صدر عن بعضهم ما يخل بالشروط القائمة [5].

كان القضاة يأمرون بتقيد ما يوقعونه من الأحكام، والعدول بتقيد ما يشهدونه من العقود، ونظرا لكثرة التداعي والنزاع الناشئ من تساهل عدول البادية وإخلالهم بشروط التوثيق خصوصا فيما يتعلق بالأصول والمبيعات العقارية اهتم المولى الحسن بهذه المسألة ووضعها في طليعة مسائل الدولة وفي إطار مشروعه الإصلاحي، أسس لهذا الغرض ضابطا عدليا، بعث به إلى جميع القضاة في جميع

[1]– مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:51.

[2] – نفسه، ص:58.

[3] محمد معريش، المرجع السابق، ص:92.

[4] ابن زيدان، العز والصولة، ج2، ص:09.

[5]– مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:58.

دوائرهم القضائية، وبمن وجه إليه السلطان هذا الضابط العدلي قاضي مكناس الفقيه السيد أحمد بن سودة[1].

ومن مظاهر الفساد المنتشرة بين القضاة، جمع المال عن طريق الرشاوي وإصدار الأحكام دون مراعاة الشريعة الإسلامية في ذلك، عمل المولى الحسن على إصلاح هذا الفساد، حيث طرح ذلك في مجالسه العلمية السلطانية، حيث أرسل كتابا صاغه أحد علماءه، العلامة الشيخ إدريس بن محمد العمراوي، جاء فيه"...واعلمو أننا بحول الله لا نزال نبحث عن أحوالكم بالتنقيب والتنقير ونعاملكم بالتحذير قبل التعزير وباللين ثم الجد، وبالصفح ثم الحد، إن الله كلفنا بكم وسائلنا عنكم، وأمور الشريعة عندنا أهم من كل مهم وآكد من كل أكيد، وما على هذا من مزيد، إن أريد إلاّ الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله "[2].

ومن أهم قضاة المدن: قاضي فاس، وقاضي مكناس، وقاضي سلا، وبالنسبة لأجور القضاة فتصرف لهم على يد أمين المرسى، أو على يد أمين المستفاد ،كما أن مداخيل قاضي من القضاة تتفاوت بتفاوت أهمية المدينة التي يعمل بها أو حسب الجاه الذي يستمده من حسبه أو نسبه[3].

(ثانيا) تنظيم الإدارة المحلية على مستوى البوادي:

نظرا للظروف السياسية المضطربة التي شهدتها الأوساط القبلية من تمرد وعصيان، والخروج عن طاعة السلطان، عمل المولى الحسن التعامل مع هذا الظرف الجديد، بإدخال إصلاحات جديدة تتلائم مع هذا الوضع، وذلك من خلال إخضاع الموظفين للرقابة المستمرة، معتبرا إياهم من الموظفين المخزنيين، في حين أنهم يخضعون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للسلطة المركزية، وهم: ثلاثة موظفين كبار القائد وشيخ القبيلة، والقاضي.

[1] ابن زيدان، العز والصولة، ج2، ص: 46.

[2]- عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ج2، دم، ص:138.

[3]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية ، ص: 59.

(1) القائد:

كان يتم تعيين القواد من قبل السلطان مباشرة [1]، ومن الأمثلة على ذلك أنه عندما أراد السلطان المولى الحسن تثبيت سلطته بسوس، حيث قام سنة 1882م بتعيين 43 قائدا بتارودانت وكان جلهم من أبناء القبائل أو من ضمن الشيوخ أنفسهم[2]،و كانوا غالبا ما يُقيمون في المدن كمثال على ذلك كان قواد منطقة حاحا يقيمون في مدينة الصويرة في دُور يحصلون عليها من الأملاك المخزنية و يعفون من أداء ثمن كرائها [3].

كان القائد يُختار من وجهاء القبيلة وأغنياءها وذو سمعة محمودة وصيت حسن، و قد كان القواد مسؤولين عن العناية بأملاك السلطان الواقعة في دائرة نفوذهم كالأراضي الرعوية والدواب والماشية، ولو ضاع منها شيء، فالقائد هو المسؤول عن تعويض ذلك، ومثال ذلك إرسال المولى الحسن ظهيرا للقائد عيسى بن عمر قائد قبيلة عبدة في 30 جانفي 1884م يحثه على تعويض أبقار الحرث التي توفيت[4]، وكان المخزن يحتاج لهؤلاء القواد في تحصيل الضرائب، وكذلك تمثيله في أعماق هذه القبائل، و ضمان نفوذه الرمزي، كما كان رؤساء القبائل مؤهلين أكثر من غيرهم للقيام بهذه المهمة[5].

ومن المؤكد أن منصب القائد في البادية كان مصدر ثراء كبير على حساب المحكومين[6]، خاصة من خلال استغلال غياب أمناء المستفاد عن بعض الأسواق الكبرى بالبادية، حيث لا يوجد مختص يتولى تحصيل الجبايات المفروضة على السلع المتبادلة بهذه الأسواق، و إنما يتسلمها أمين

---

[1]- دانيال شروتو شروتو دانيال ، تجارة الصويرة المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886م، تع: خالد بن صغير، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (ط1)، 1997م ، ص:308.

[2]- جون واتربوري، المرجع السابق، ص:61.

[3]-دانيال شروتو، المرجع السابق، ص:308.

[4]-مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص-ص: 64-65

[5]- عبد الرحيم العطوي، الرحامنة القبيلة بين المخزن و الزاوية، الرباط، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، (ط3)، 2013، ص:87.

[6]-مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:65.

المستفاد أو المحتسب في أقرب حاضرة إلى الأسواق البدوية، ولهذا كان من مهام القائد استخلاص الضرائب على الأسواق، باعتبار وجودها في منطقة نفوذه[1]، و مما كان يحرص عليه القواد هو اصطناع كبار المقربين في حاشية السلطان، وذلك لحماية مصالحهم عند الاقتضاء، والتقرب من الحاشية المخزنية، لهذا يظل الاعتراف الرسمي بقيادته مطلبا يتوجب العمل على بلوغه ببذل جهد أكبر على صعيد الخدمة المخزنية[2].

وتختلف طاعة القواد في درجتها خاصة في المناطق المعروفة بكثرة تمرداتها، و لهذا نجد في كثير من الحالات يتدخل السلطان شخصيا أو من خلال إرسال الظهائر أو بعث الحملات التأديبية، خاصة قواد القبائل الموجودة في المناطق الجنوبية، حيث كانوا يعيشون بالقرب من مخازن حبوب محصنة، تساعدهم في حالة النزاع مع السلطة، مما يوفر لهم القدرة على الصمود أما تهديدات المخزن[3].

(2) شيخ القبيلة:

تكتسي مؤسسة المشيخة أهمية كبرى في النسيج الاجتماعي السلطوي لضبط العلاقات بين السكان و السلطة ضمن التنظيم القبلي، و تكمن أهمية هذا الجهاز حينما تدعو الضرورة لتحريك القوى العامة بالقبيلة[4]، و كان الشيوخ من الأعوان المباشرين للقواد، والقواد هم الذين يعينوهم في أغلب الأوقات لإعانتهم في الحكم[5]، في حالة حدوث نزاعات ما بين المشايخ يتدخل القائد لتهدئة لتهدئة الأوضاع[6].

---

[1]- نفسه، ص: 67

[2]- عبد الرحيم العطوي، المرجع السابق، ص:67.

[3]- جون واتربوري، المرجع السابق، ص: 65.

[4]- محمد الزرهوني، العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1863-1873)، دم، ص:443

[5]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:70

[6]- إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة و انكاد في دوحة الامجاد، دم، (ط1)، 1985، ج1، ص:189

ومن أهم أدوار شيوخ القبائل هي جمع الجبايات المؤداة للمخزن، وجدت عائلات توارثت منصب المشيخة، وكان الشيوخ أكثر استقرارا في القبائل النائية، حيث يقر المخزن سلطاتهم و يستفيد من خدماتهم، ولا يضايقهم ما داموا يقومون بواجباتهم على أكمل وجه، ولا ترد شكايات فادحة وعادة ما كان يتم اختيار الشيوخ من صلب القبائل، لهم عصبية مع إخوانهم و يشترط فيهم القدرة على إعانة السلطة، و القدرة على التحكم في أفراد تلك القبيلة[1].

قام المولى الحسن قام بزيادة عدد الشيوخ والقواد، نظرا للتقسيم الإداري الجديد، والذي يدخل ضمن مشروعه الإصلاحي، خاصة بعد أن تعرف على مواطن القوة والضعف في هذه القبائل، مما استوجب عليه تفتيت هذه العصبيات، ومحاسبة كل قبيلة، وفي هذا الإطار أضاف أشياخ جدد يدعون بأشياخ المخزن، أو المعينون، تمثلت مهمتهم في مراقبة القواد، والشيوخ الأقدمون، وتدعيم نفوذ السلطة المركزية، لتحصيل الضرائب، خاصة بعد الإصلاح الجبائي سنة 1884م، كان الهدف من ذلك إضافة شيوخ جدد من خارج كل قبيلة ليكونوا بمثابة عين للمركز، لمراقبة الأمور المحلية[2].

(3) القاضي:

لا تختلف مهام قاضي البادية عن مهام قاضي المدينة، إلاّ أنه لم يكن يحظ بنفس مكانة قاضي المدينة[3]، إذ كان قضاة البادية بعد عهد السلطان محمد بن عبد الله(1757-1792)[4] يمثلون الجماعة أكثر من تمثيلهم للمخزن، وذلك من خلال التملص من الاستجابة لتنفيذ أوامر السلطان، من خلال تقديم الأعذار ، غير أنّ الإصلاحات الإدارية التي قام بها المولى الحسن الأول والتي مست توزيع السلطة القضائية، فأصبح من حق القاضي التمتع بالسلطة التي يخولها له القانون وفق إطار

[1]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص: 70.

[2]-.عبد الرحمان المودّن، المرجع السابق، ص،ص: 281،282.

[3]- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:74

[4]- ولد بمكناس الزيتون سنة 1134هـ، الموافق ل 1721-1722م، بويع بفاس في 8 نوفمبر عام 1757م، بإتفاق أهل الحل الحل و العقد، و كان عمره 38 سنة، توفي يوم الأحد، في11 أفريل 1790م، للمزيد ينظر: ابن زيدان، الاتحاف ج3، ص:176، والدررالفاخرة، ص:56.

جغرافي معين بمقتضى الإصلاح الإداري، بمعنى أن القاضي أصبح يستمد سلطته من الظهير السلطاني، لا من إرادة الجماعة كما كان عليه سابقا، فهو يندرج ضمن سلك موظفي الدولة[1].

أما بالنسبة لمسألة اختيار قضاة البادية، فقد كان السلطان الحسن الأول يشرف على ذلك من خلال إرسال أشخاص مهمتهم انتقاء من تتوفر فيهم الأهلية والاستعداد اللازم لتولي خطة القضاء وعندما تتوفر الشروط اللازمة يُصدر السلطان الأمر بتقليد ذلك الفرد ولايته على القضاء و يكتب له ظهير بالتولية وتعيين المحل المولى عليه وتحديد منطقة التولية و تعداد قبائلها، و يتضمن ذلك الظهير المدح، وذكر الخصال الحميدة للشخص المعين واشتراط الحكم وفق المذهب المالكي، و بعد التولية يقوم القاضي بقراءة الظهير بمعية العامل أو الباشا على أعيان الجهة المولى عليها و العدول.

وأحيانا كان لقضاة المدن نواب يحكمون بالقبائل يختارونهم بأنفسهم أحيانا وأحيانا بظهائر سلطانية كما سبق الذكر، يفصلون بين الخصوم في بعض المسائل لكن المسائل المتشعبة ترفع إلى قاضي المدينة و يلتقي به مرة كل أسبوع[2]، فالإصلاح الحسيني يضبط التنظيم القضائي الذي كان ساري المفعول من قبل مع إدخال شيء من التعديل يتماشى مع الظروف الجديدة والإصلاحات القائمة[3].

المبحث الثالث: تنظيم شؤون القصر وتحسين الخدمات:

حرص السلطان الحسن الأول، على ضمان السير الحسن لشؤون القصر، واختيار الأشخاص يملكون الكفاءة يجمعون بين عدة مهام، ترتبط بين خدمة السلطان، وحاشيته، إضافة إلى لعض الأمور السيايسة، ومن أبرز العاملين بقصر المولى الحسن:

[1]- علي المحمدي، السلطة المجتمع نموذج أيت باعمران، الدار البيضاء، دار التوبقال للنشر، (ط1)، 1989، ص،ص:77-78

[2]- ابن زيدان، العز و الصولة، ج2، ص-ص:9-21.

[3]- علي المحمدي، المرجع السابق، ص:79.

(1)– الحاجب:

لقد كان في خدمة السلطان داخل قصره عدد معتبر من القائمين بالخدمة اليومية من بينهم الكثير من العبيد، وتختلف مراتب غير العبيد من مسخر عادي في أسفل الهرم إلى من في القمة وهو الحاجب[1]، ووظيفته الرسمية القيام بشؤون السلطان الداخلية والأمور الخاصة به[2]، وأمور عائلته وبيده مفاتيح الخزائن، ويشرف على مجموعة من الموظفين مثل "صاحب الوضوء والفراش والسجادة والماء والأثاث، وصاحب السكين والجزار" يسمون الحناطون الداخليون، يتميزون بحسن المظهر والهندام الجميل، كما يقوم الحاجب بضبط مهام كل وزير، وذلك من خلال إرسال الموظف صاحب الوضوء ليملي عليهم تلك المهام، وتسجل تلك المهام في دفتر خاص، كما يُقيد التواقيع السلطانية بدفتر خاص، ثم يقوم كل وزير بتدوين ما أُرسل إليه ثم تختم تلك المكاتب وتسلم لقائد المشور[3].

كان الحاجب يتدخل إلى جانب الإشراف على الخدمات داخل القصر في قضايا تعود من حيث المبدأ إلى اختصاص الوزراء، مما جعله يكتسب أهمية كبيرة نظرا لقربه من السلطان، و تتجلى تلك الأهمية في أدواره الحاسمة عند اللجوء إليه من قبل الموظفين الأخرين، من أجل الحصول على امتياز أو حل مشكلة من المشاكل المعروضة على أنظار المخزن[4]، وكان الحاجب بمنزلة كاتب السلطان ومستشاره السري كما كان عينا للسلطان يخبره بما يحدث خارج القصر، ويساعده في تبليغ الأوامر للوزراء،كما يطبق أوامره ليلا ونهارا[5].

---

[1]– الحاجب من حجب أي ستر، واصطلاحا يقال للذي حفظ باب الملك وحفظه، لكي يمنع عليه الدخول إلى بالإذن، وعرف العرب الحجابة منذ الجاهلية، فقد كان لبني قصي حجابة الكعبة، ولم تعرف هذه الخطة أيام الخلفاء الراشدين، لتظهر في العهد الأموي وكان أول من اتخذ حاجبا عبد الملك بن مروان(65هـ-86هـ)، وفي عهد دولة بني أمية بالأندلس، أصبح الحاجب، من بين الوزراء، لتنقطع هذه الوظيفة، زمن المرابطين، لتظهر في العهد الحفصي، لكن باختصاص آخر، إذ يعتبر كبير موظفي القصر، ينظر: عيسى لحين، المرجع السابق، ص:271.

[2]– ابن زيدان، العز والصولة،ج1، ص:133

[3]– ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ص،ص:590-591

[4]– مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:39

[5]– معريش، المرجع السابق، ص:74

ومن العائلات التي انفردت بهذا المنصب عائلة أبا حماد، فقد كان جده حاجبا على عهد المولى سليمان (1792م-1822م)، وكان من خاصته المقربين إليه ، كما تقلد والده موسى بن أحمد هو الآخر منصب الحجابة في عهد كل من محمد ابن عبد الرحمان(1859-1873)، في عهد السلطان المولى الحسن(1873م- 1894م)، وقد خلفه ابنه احمد بن موسى في منصب الحجابة[1].

(2)- قائد المشور:

وهو يلي الحاجب، و إن كانت مرتبته بمثابة وزير فلم تكن المهام الملقاة على عاتقه حكومية بمعنى الكلمة ولكنه كان قائد الرسميات في البلاط، فهو الذي يقدم السفراء الأجانب للسلطان وكذلك الوفود المغربية الواردة على القصر في مواسم الأعياد و غيرها، و من مهامه أيضا إلقاء القبض-بأمر من السلطان- على الأشخاص المتورطين في المسائل السياسية والقضايا الإدارية[2]، واستلام المراسلات ، فيقيد الرسائل الواردة إلى السلطان ويبين عددها والمكان الذي وردت منه، ثم يقدمها إلى السلطان، هذا الأخير يقوم بقراءتها ثم يوقع عليها، وفي بعض الأحيان يوقع عليها الحاجب نيابة عن السلطان[3].

وكان لقائد المشور أعوان بمثابة أصحاب الشرطة، و هؤلاء يقومون بتبليغ أوامر السلطان ورسائله المتعلقة بالاستدعاءات الخاصة بالولائم و حفلات العيد و إحياء ليلة السابع و العشرين من رمضان و المولد النبوي و غيرها، و من مهامهم أيضا إلقاء القبض على المجرمين و الزج بهم في السجن[4]، و قد شغل منصب قائد المشور في عهد السلطان الحسن الأول كل من الحاج محمد بن يعيش و إدريس ابن علام[5].

---

[1]- ابن زيدان، العز و الصولة، ج1، ص:274

[2]- معريش، المرجع السابق، ص:75

[3]- ابن زيدان،الاتحاف،ج2، ص،ص:591، 592

[4]- ابن زيدان، العز و الصولة، ج1، ص:134

[5]- معريش، المرجع السابق، ص:75

(3)– إنشاء البريد والتلغراف:

وللتسيير الحسن والربط بين الأجهزة الإدارية بين المدن عامة، وبخاصة في مجال الخدمات تم استحداث إصلاحات أخرى مست تنظيم البريد الذي يعد حلقة وصل بين الأجهزة السابقة الذكر والإدارة المركزية وحتى قصر السلطان، انطلاقا من مدينة مراكش باعتبارها عاصمة للبلاد، كتجربة أولية ليتم تعميم هذا التنظيم على باقي المدن المغربية، وقد أسندت هذه المهمة إلى رجل من أسرة بن جلون الفاسية[1]، ويدعى حامل البريد "بالرقاص"، يقوم عليه أمين من الأمناء، وكان لهذا الأخير " كناش" يُدوَن فيه كل ما يتعلق بأمور البريد كحجة على ما قام به، وكانت الرسائل والمكاتيب توضع في كيس أو"شكارة" مصنوعة من الجلد، يلصق عليها طابعان أحدهما على المكاتيب و الآخر على الشكارة.

وتتلخص مهمة البريد في نقل " الشكارة" بين المدن كتطوان، طنجة، فاس، ولكل مدينة بريدها الخاص و وقت محدد لخروج البريد منها فمثلا فاس كان يخرج الرقاص منها كل يوم جمعة وإثنين، أما بريد مدينة تطوان يخرج كل يوم سبت وثلاثاء، ولضمان سيرورة العمل كان لحامل البريد من ينوبه في حالة غيابه[2].

اهتم السلطان بجهاز التلغراف في المواصلات وذلك باعتباره وسيلة سريعة لنقل الأخبار خاصة بعد نقل أخبار مفاوضات أزمة تيطوان 1873م[3]، وتعتبر انجلترا أول دولة أنشأت التلغراف في المغرب لتربط الاتصال بين طنجة و مستعمراتها في جبل طارق ، وبعدها إسبانيا التي وصلت بين سبتة

[1]– عائلة عريقة بفاس، ينتمي إليها عدد من العلماء و الأخيار و التجار و الصلحاء و العدول، ومن بين أفرادها الحاج عثمان بن الحاج عبد الكريم الذي أوكله الحسن الأول مهمة تولي تنظيم البريد. ينظر: الكتاني، المصدر السابق، ج:1، ص،ص: 288،289.

[2]– محمد المنوني، المرجع السابق، ج:1، ص–ص: 88–92.

[3]– خالد بن صغير ، بن صغير خالد ، المغرب و بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1856–1886)، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (ط2)، 1997، ص:402.

و الجزيرة الخضراء الواقعة بإسبانيا[1]، وكانت موافقة السلطان على ذلك بعدة شروط أهمها الاقتصار على مده بحرا دون البر ، و على طنجة دون غيرها من المدن ، وتحديد الأماكن التي يمر بها التلغراف يكون من طرف المخزن[2]

يتضح من خلال اطلاعنا على المشروع الإصلاحي في المجال الإداري في عهد المولى الحسن، أنه قام بإعادة تنظيم الدواليب الحكومية التي كانت موجودة خلال فترة حكم والده، إذ قام بتطويرها واستحدث مناصب أخرى، كوزارة الخارجية ووزارة العدل، خاصة بعد التقسيم الإداري الجديد الذي وضعه، مقلصا بذلك من مهام بعض الموظفين أبرزهم الصدر الأعظم، وتحديد مهام كل موظف ساعيا من وراء ذلك إلى تفتيت كل العصبيات، ليسهل السيطرة عليها، و من أجل إخضاعـها للرقابة شدد على المركـزية في الحكم، إذ يبقى السلطان هو صاحب القرار.

كما وُجدت أسر مخزنية متجذرة احتكرت العديد من المناصب الإدارية، إذ بلغ الأمر إلى درجة التنافس فيما بينها، بالرغم أنه كان لهذه الأسر خبرة في تسيير شؤون الدولة، لكن الشيء الذي يعاب أنها كانت حجرة عثرة في طريق التجديد، خاصة أنها لم تفتح المجال للطلبة المستفيدين من البعثات نحو أوروبا للحصول على تلك المناصب.

[1]- مصطفى بوشعراء ، المرجع السابق، ص195.

[2]- خالد بن صغير ، المرجع السابق، ص403.

الفصل الثاني:

الإصلاحات في المجال العسكري

- **المبحث الأول:** تركيبة الجيش وتنظيمه
- **المبحث الثاني:** البعثات العسكرية
- **المبحث الثالث:** السعي لتطوير العتاد الحربي

أولى المولى الحسن عناية خاصة بالجيش النظامي، ووسع استقطاب عناصره وخصصّ له إرادات مالية لتدبير شؤونه، ومن الإشكالات التي طرحت على السلطان قضية النموذج العسكري الممكن اختياره كنموذج لتحديث الجيش بصفة عامة، وفرق عسكر النظام بصفة خاصة، وقد كان النموذج المختار في هذا المجال النموذج الأوربي بالدرجة الأولى وعلى رأسه الإنجليزي والفرنسي، وهما اللذان كانا أكثر حظوظا للفوز بمهمة تكوين وتأطير الجيش المغربي، وذلك نظرا لتطور هاتين القوتين في هذا المجال، هذا من جهة، و من جهة أخرى احتكاك المغرب بهما خاصة بعد معركة "إيسلي" .

وباختيار المغرب الاعتماد على أوروبا في مجال الإصلاح العسكري من حيث التكوين، التدريب وبناء الأبراج والتحصينات، وشراء الأسلحة والذخيرة، وبهذا تكون قد فتحت صفحة في علاقتها مع فرنسا[1]، خاصة في ظل التنافس الكبير بين تلك الدول للانقضاض على المغرب، وأمام هذه المعطيات بدأ الحسن الأول يعمل على تجديد وبناء الجيش المبعثر ولم شمله[2].

وللإشارة فإن السلطان الحسن قد استشار أهل العلم عن الحكم في الاستعانة بالأوربيين لتنظيم الجيش المغربي، مع الحرص على إبقاء هذا الإصلاح مطابقا للشريعة الإسلامية، ومن بين الدول التي اعتمد عليها نجد بلجيكا وايطاليا و بريطانيا وفرنسا واسبانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية [3].

[1]- محمد حجي، متنوعات محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط1) ، 1998، ص،ص:373-374

[2]- نجيب زينب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد بن سود، دار الأمير، بيروت، د.ط، د.س، ص:208

[3]- بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب1844-1912، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (ط)، 2000، ص:148.

المبحث الأول: تركيبة الجيش وتنظيمه:

(1)– عملية التجنيد:

كان الجيش يتشكل من مصدرين، الأول من بين قبائل المخزن، والتي تدعى بقبائل"العش"[1]، ويتمثل دورها في حفظ الأمن الداخلي والخارجي، مقابل استغلالها للأراضي المخزنية التي تسكنها، وكان يعمل أفراد هذه القبائل طوال حياتهم في حماية المخزن سواء في حال الحرب أو السلم.

أما المصدر الثاني لعملية التجنيد فهم قبائل "النواب"، وهم ملزمون بدفع الضرائب عكس قبائل المخزن، والتي يشارك الخيالة منها "جيش العسكر" في القضاء على ثورات القبائل، هذا فضلا عن المتطوعين والذين كان أغلبهم من أهل السوس، إلى جانب ذلك كانت توجد قوات احتياطية متكونة من فرق" العسة" والمكونة من 50 فردا تسهر على سلامة أمن السكان في النهار تحت إمرة باشا المدينة، أما أمن الليل تقوم عليه فرقة "الدرارة" لحماية أزقة المدينة من المجرمين واللصوص، أما القصر فكانت تختص بحمايته فيلق" العشورة" والذي يبلغ عدده 800 إلى 1000رجل، تضاف إليها الفرقة الموسيقية المكونة من 30عازفا[2].

ونظرا للنقص الذي كانت تعرفه القوة العسكرية في هذه الفترة تم فرض التجنيد على بعض أهالي المدن، على عكس ما كان عليه الحال في السابق، حيث كانت عملية التجنيد خاصة فقط بالقبائل، فألزم سكان مدينة فاس بخمسمائة جندي، نظرا للتمردات التي عرفتها ، وأهل العدوتين بستمائة جندي والكثير من الثغور بمائتين[3]، وبعد هذا الإجراء أصدر لعمال الحوز، والغرب بفرض

---

[1]– أصل الكلمة من الجيش وهي من أشهر قبائل الجيش الوداية، وحربيل، وبمور، الشراردة، وفي الصحراء الغنائمة وأولاد نصير سكان وادي الساورة. ينظر: محمد معريش، المرجع السابق، ص:111.

[2]– محمد معريش، المرجع السابق، ص:111.

[3]– احمد بن خالد الناصري، الناصري احمد بن خالد ، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار البيضاء، دار الكتاب، 1997م ، ج9، ص:143

االتجنيد، بداية من سنة 1874م عليهم وقد أمر وزير العسكر محمد الصغير الجامعي[1]، بالتوجه لدكالة للإتيان بما فرض عليهم وهو ألفان و من الشاوية كذلك، ومثلها لكل من الرحامنة و حاحا ومن قبائل أخرى ما عين لكل قبيلة، هذا زيادة على عدد الطبجية، أو رجال المدفعية، الذين كانوا يفرضون على كل قبيلة[2].

كان العسكر يأخذ من أبناء القبيلة، ومن أهل الثروة والجاه، منها ليدوم في الخدمة ولا يفر خوفا على نفسه وماله[3]، كما أُسند إلى رجال المخزن على اختلاف مستوياتهم القيام بتجنيد عناصر أخرى جديدة قصد الرفع من عدد أفراد الجيش المنظم، وظل يؤكد أن الهدف الأساسي من ذلك هو ضمان الدفاع عن الدين و البلاد.

ومن الوثائق المتعلقة بالجيش في بداية عهد المولى الحسن، الرسالة التي بعث بها السلطان مولاي الحسن إلى الوزير علي بن حمو المسفوي[4]، سنة1875م مبينا له القيام بعملية التجنيد والشروط التي يجب اتباعها في هذه المهمة ومما ورد في هذه الرسالة قوله :"...بهذا لعسكر السعيد الذي شرح الله صدرنا بجمعه وهو أخذ الأهبة والاستعداد وإظهار أبهة الإسلام و الإرهاب الذي أمر الله به"، ففي الحالة الخاصة بالمنطقتين الشمالية والغربية فقد أمره بما يلي"... وعليه نأمرك أن تجمع 300من العسكر من خدامنا أهل ثغر طنجة، وأهل الفحص والغربية، واخترهم مُتأصلين معتبرين في قومهم من أهل النجدة والفائدة، صغارا وأمجاد، أقوياء على الخدمة، سالمين من العيوب التي تنافي الخدمة العسكرية، وباشر أمرهم بنفسك بغية الاعتناء والحزم واجعل ذلك من أهم أمورك و آكدها فقم على

[1]- من الأسر التي كان لها نفوذ في دوالب الحكم في عهد الحسن الأول، فقد عين في منصب العلاف أو وزير الحرب، و اسمه أبا عبد الله محمد ابن ابن العربي بن المختار بن عبد الملك الجامعي من بيت الوزارة و أهل العراقة فيها، من أهل الخير محبا للسلطان ، ينظر: لويس أرنوا، زمن لمحلات السلطانية الجيش المغربي و أحداث قبائل المغرب ما بين 1860-1912، ص:50 ، الناصري في الاستقصاءج9، ص:166.

[2]- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث،ج1، ص،ص:60،61.

[3]- عبد الرحمن بن زيدان، العز الصولة في معالم نظام الدولة، ج1، ص:214.

[4]- شغل منصب وزير الشكايات على عهد المولى الحسن، و توفي بتاريخ 19 مارس 1875م، ينظر بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب، 1844_1912، ص:50.

ساق الجد في أمره حتى يتم بحول الله وقوته، وإن كان هناك من يحسن تعليمهم وتحريمه في ذاك وإلا فعلمنا لنعين لكم من هنا من يحسن ذاك... "[1]

يتبين من خلال هذه الرسالة أنّ الاهتمام بالجيش من الأولويات الرئيسة التي يركز عليها السلطان وأمر بالاهتمام بالجنود الجدد وتوفير كامل احتياجاتهم، ولم يغفل المولى الحسن على تحقيق هذه الأوامر، وأعتبر أنّ هذا الأمر واجب ديني، ينبغي التأكيد عليه والاعتناء به أكثر من غيره[2] وكانت كل هذه الأمور، قد أعطت دفعا قويا لإقبال الشبان المغاربة على التجنيد أو الجندية، ومال الناس إلى الخدمة المخزنية لما رأوه من صلاح الأحوال واستقامتها[3].

كما كان تحديد عدد المجندين يتم بالقياس إلى عدد الخيام في المداشر و الدواوير في البادية وحسب ساكني الأحياء في المدن، وفي كلتا الحالتين كان أصحاب الجاه و الثراء و النفوذ والنسب يتمكنون من التملص من أداء الخدمة العسكرية التي تدوم ثلاث سنوات، وذلك عن طريق استئجار أفراد من البسطاء في المجتمع للنيابة على أبنائهم، وعلاوة على هذا قد قامت السلطة المركزية، بإعفاء فئات عريضة من المجتمع من هذه الخدمة كالأشراف وأرباب التجار وأصحاب الزوايا وجميع من كان لهم ظهير سلطاني يستثنيهم من القيام ما فرضه السلطان على عموم الناس[4].

كما حرص السلطان الحسن الأول على الاهتمام بالجانب المادي للجيش لتحقيق الاكتفاء له على كافة الأصعدة، إلا أن البلاد كانت تمر بأزمات، وكان هذه المرة قد مست الجانب الاقتصادي إذ تعرض المغرب إلى كارثة دامت سبع سنوات منذ سنة 1878م إلى سنة 1884م ،والتي نتج عنها

[1]- بهيجة سيموا، الإصلاحات العسكرية بالمغرب1844-1912، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، (ط)، 2000، ص:.148.

[2]- المرجع نفسه، ص:149.

[3]- محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية و عد بعض مفاخرها الغير المتناهية، تح: إدريس بودليلة، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (ط1)، 2005، ج 2، ص:118.

[4]- محمد حجي، متنوعات محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط1)، 1998، ص:376.

المجاعات والأوبئة ونقص ديمغرافي كبير[1]، مما أثر هذا في صعوبة تموين الجيش من حيث نقص الأغذية، وانتشار الأوبئة، إضافة إلى ارتفاع عدد الوفيات في أواسطه، وفرار الكثير من الشباب من الخدمة العسكرية، أدت هذه الأمور كلها إلى تقليص عدد الجيش، حيث نقص من عدد المشاة ثلاثة ألاف رجل، و انخفض عدد الرماة إلى مائتين و ثمانين رامي[2]، والجدول التالي يمثل ذلك سنة 1878م، حيث تناقص عدد الجند:

الأصناف	العدد
المشاة	12 ألف
الخيالة	2000
المدفعية	1500

وفي سنة 1885م تحسن الإنتاج الزراعي وعاد أمر التجنيد وتمت الزيادة في الرواتب ورُفع إلى "...405 أوقية في اليوم للمشاة، و08 أوقية للخيالة..."، ويبدو أن أمر رفع الرواتب كان من اقتراح المدربين الأروبين، الذين كانو يرون أنه لابد من تحفيزيهم بالمال.

ويوضح لنا الجدول الآتي عدد الجند سنة1889م، وذلك من خلال التقرير الذي قدمه القبطان توماس(tommas) حول العدد الأساسي لأهل فاس:

الصنف	الأعداد	الصنف	الأعداد
الفرق النظامية		فرق غير نظامية	

[1]- محمد الأمين بزاز، الإصلاحات والمشكل الصحي في مغرب القرن التاسع عشر، الإصلاح و المجتمع في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، يوم دراسي ، ص: 236 .

[2]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص:155.

المشاة	6300	الخيالة	1850
الخيالة	1800	المجموع: 1650	
المدفعية	800	\	
المجموع:8900			
المجموع العام:10750 رجل[1]			

وبعد أن استقرت الأوضاع، بعد سنة 1888م، ازداد عدد الجيش إذ بلغ حوالي خمسة وعشرون ألف جندي[2].

(2)– تسيير الجيش وتقسيمه:

كان الجيش يُستخدم في المهمات، خاصة الداخلية وذلك لإخضاع القبائل وحفظ النظام، حيث كان موزعا على أنحاء المغرب كله، وكان يجمعه السلطان عند الحاجة له، ويعتبر السلطان هو المسؤول الأول على هذا الجيش، وهو القائد الأعلى والمشرف عليه بنفسه وعلى توجيهه وقيادة الحملات العسكرية المهمة على رأسه[3].

وقد كان العلّاف بمثابة وزير الحربية، وهو بمثابة صلة وصل بين السلطان والجيش من حيث التموين وتنفيذ الأوامر السلطانية، وتعيين الضباط والقواد[4]. أما القائد المباشر للجيش فهو قائد المشور ويليه قائد المحلة أو الحاكم، ثم قائد الرحا، وقواد المائة، والمقدمون، ورجال الأمن، وكان قائد

[1]– بهيجة سيمو، المرجع نفسه، ص:364

[2]– المرجع نفسه، ص:364

[3]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:111.

[4]– المرجع نفسه، ص:112.

الفيلق يعرف بقائد"العسكر"، وهو يقوم بدور ضابط التموين أو" الصاحي" ، وهو المسؤول عن الأمن في صفوف الجيش[1].

وكان الجيش المغربي مقسما إلى ثلاث قيادات كبرى وهي: قيادة فاس ، قيادة مراكش، قيادة تافيلالت، وعلى رأس كل قيادة أحد إخوة السلطان، ويلي القيادة الكبرى منصب قائد العمالة أو العامل في بعض النواحي أو الباشا في المدن[2].

أما عن أقسام الجيش فقد كان يتكون من ثلاث فرق و هي:

أ: المشاة: تضم47 طابورا، و هو يمثل مجموع ما تقدمه قبائل المخزن، والنوايب، ويصل عددهم نحو 14000جندي من المشاة.

ب: المدفعية أو الطبجية: كان هذا القسم يضم 17000 رجلا موزعين بدون تساوي على فيلقين وعلى رأس كل منها قائدا رُحا تحت إمرته 1000جندي، وقد كانو يأخذون من قبائل المخزن، وكانوا موزعين على سواحل المدن كطنجة، وتطوان، والعرائش، والدار البيضاء والرباط وآسفي والهويرة لحماية السواحل، بالإضافة إلى وجود فرق أخرى موزعة على كل أبراج فاس، ومكناس، ومراكش، ووجدة وكانت تحت تصرفها المدافع من نوع 75(عيار)، و رشاشات وبطاريات[3].

جـ: الفرسان أو الخيالة أو المسخرين: ويتراوح عددهم بين 400 و500 فارس، وهم ينقسمون إلى "أرحية" يبلغ عدد كل واحدة منها 300 رحى وتنقسم الرحى بدورها إلى "محلات" ولكل محلة مئة فارس، على رأس كل قسم منها قائد المائة، مكلفين بحراسة السلطان في قصره وفي حملاته، وكان من مهامهم مصاحبة الأوروبيين المبعوثين من طرف الدول الأوربية، أوالوزراء وإلقاء القبض على عناصر القبائل الثائرة ومساندة بعض القواد، وكان من مهامهم أيضا مصاحبة جيش المشاة في الحرب

[1]- محمد معريش، نفسه ، ص،ص:110-111

[2]- نفسه ، ص:111.

[3]- نفسه: ص: 112.

نظرا لمهاراتهم الفائقة في فن الرمي بالسلاح، أما في حالة السلم فيوزعون على المدن المخزنية، ويقومون بدور رجال الدرك وقائدهم الأعلى هو قائد "المشور" في حالة السلم[1].

المبحث الثاني: البعثات العسكرية:

إذا كان السلاطين قد استعانوا بالأعلاج بالإضافة إلى المغاربة في تسيير بعض الأجهزة الإدارية، والجيش فإن المولى الحسن لم يسلك في ذلك نفس المسلك، ورأى أن استخدامهم على هذه الطريقة غير كافٍ وأن فيهم طائفة من المارقين أو الهاربين من بلدانهم، وبما أنّ السلطان كان قائما بأمر تطوير الجيش ومطالبا بإصلاح أجهزته وفضّل البحث عن مدربين وحرابيين[2]، للطوابير في الوقت الذي ارتضى البعثات العسكرية الأجنبية، فأوفد طلابا لتعليم الفنون الحربية[3]، والحرابون أنواع: المدربون المهندسون، الأطباء و الضباط وكانت هناك العديد من البعثات وهي:

(أولا)– البعثات الأوربية العسكرية إلى المغرب:

(1)– البعثة الفرنسية:

تعود هذه البعثة إلى عام 1876م، وهي أول البعثات الأوربية إلى المغرب ، وقد كُلفت بتدريب فيلق الرماة بمراكش[4]، والقيام بتنظيم الجند، وتدريبه على الأساليب العصرية، ومن الضباط الفرنسيين نجد إركمان(erkman) [5]، وبعد أن حدد هذا الأخير [6]، حالة الضعف والعجز التي كانت عليها

[1] –المرجع نفسه، ص،ص:112،113.

[2]– من الحرابة وهي تسمية للذين كانوا أهل حرب و جندية. ينظر: مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص: 1461.

[3]– المرجع نفسه، ص:1461.

[4]–محمد عريش، المرجع السابق، ص:118.

[5]– من الضباط العسكريين الذين ترأسوا البعثة الفرنسية و هو من مواليد 1830 بسطراسبورغ ، وكان برتبة نقيب، وقد توفي سنة 1901بباريس، ينظر: مصطفى الشابي،الجيش المغربي في القرن التاسع عشر(1830–1912)، ص:306، مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص:1471.

[6]– عبد الرحمن بن زيدان، العز والصولة، ج2، ص: 209.

مدفعية السلطان قام بإرسال قطع حديثة إلى السلطة المغربية، كما ألح على حكومته جلب جميع المعدات الحربية، وتجهيز باقي عناصر الجيش دفعة واحدة[1].

وتألفت البعثة العسكرية من ضباط، كان أغلبهم يقومون بتدريب الجنود المغاربة في بعض المدن، ويسافرون مع الحملات السلطانية أمثال القبطان بايرن(bayern)، وجورني(jorni) الذي كان مساعدا له، بالإضافة إلى إركمان السالف الذكر، والذي لقي مكانة خاصة لدى السلطان نظرا لصفاته العسكرية ولجديته في العمل وإلمامه باللغة العربية، بالإضافة إلى شميت(chemith)[2]، ليحل محل هذا الأخير كموندان الذي تم اغتياله، وطالبت فرنسا دية قتله، الأمر الذي كلف المخزن بدفع 100 ألف فرنك[3].

وابتداء من عام 1886م طلب المولى الحسن بسحب الحرابة الفرنسيين وغيرهم وتم مقابلة طلبه بالرفض من قبل فرنسا، وخلال 1892م قام السلطان بتحويل البعثة العسكرية إلى البعثة تقنية حيث كلفهم بتسيير معمل الأسلحة، والمسمى بمعمل القرطوس بمراكش[4].

(2)– البعثة الانجليزية:

بدأت أعمالها فيما يبدو عام 1874م بقيادة الأخوين ماكلين أحدهما دونالد و(donaldo) الآخر مايثروماك(maythromak)، و الذي كلف بقيادة جيش طنجة، ثم قيادة جيش الحرابة الخاص بحراسة السلطان[5]، وفي سنة1878م أمرهم في العمل بمدفعية طنجة لمدة وصلت 1سنوات، واهتما بإصلاح الأبراج و الأسوار.

---

[1]– بهيجة سيموا، المرجع السابق، ص:118.

[2]– كان عضوا بالبعثة برتبة قبطان، و قد أغتيل سنة1887 بوادي بهت بنواحي زمور الشلح، و قد عوض المخزن 100 فرنك عن مقتله، بنظر مصطفى بوشعراء المرجع السابق، ص:1471

[3]– مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص:1471.

[4]– المرجع نفسه، ص:1471.

[5]– محمد عريش، المرجع السابق، ص: 118

كما وجد في هذا المجال أيضا إدوارد سيليا(edoird silia)[1]، الذي قام بترميم الأبراج بمدينة طنجة ووضع تصميمها ،كما وضع ميزانا بالمرسى، وقام بأشغال برجي الريشة الأول والثاني، وبرج النعامة، وبرج طبانة، وتم تنصيب ستة مدافع، ونجد أيضا هيري أوبري فير ماكلين(maklin)[2] والذي ظل في خدمة السلطان حتى عام 1877م، وهاريد(haridi) الـــذي كان قائـــدا على الكـــروني وهي تحريف لرتبة الكولونيل[3]، ثم رقي إلى مرتبة الجنرال، وتعلم اللغة العربية، فازدادت شهرته حتى أصبح مترجما بين رجال المخزن والأجانب، وصنع طابورا[4] من الجيش المغربي، وتاجر في السلاح في طنجة[5].

(3)– البعثة الإيطالية:

شرعت البعثة الإيطالية في مباشرة أعمالها منذ سنة 1887م وتمثلت مهامها في إقامة وإدارة مصنع الأسلحة بفاس[6]، وبناء ماكينة[7] السلاح، داخل بناية المشور القديم وكانت تضم بريكولي (prégoli)[8]، و الضابط فالتا (luis falta)، كما ضمت البعثة خبراء تقنيين في السلاح أمثال جيوسي

---

[1]– مهندس من جبل طارق، قام بترميم أبراج طنجة و نصب بها مدافع، و اشتغل ما بين 1881–1891 اين استقال من منصبه، ينظر مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص:1465

[2]– من مواليد عام 1848، و توفي بطنجة سنة ،1920، أصبح أول ضابط أجنبي في خدمة السلطان الحسن، و رقي إلى جنرال وكان يتقن اللغة العربية، ينظر: مصطفى بوشعراء، المرجع ، ص:1466

[3]– مصطفى بوشعراء، المرجع نفسه، ص: 1466.

[4]– طابور: لفظ تركي أصله تابور، من العهد العثماني، وهم جماعة من العسكر، يتراوح عددهم مابين ثلاثمائة و ألف جندي، ينظر: مصطفى بن عبد الكريم الخطيب، معجم المطلحات والألقاب التاريخية، (ط1)، 1996، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص:301.

[5] – مصطفى بوشعراء، المرجع السابق ، ص:1466.

[6] – محمد عريش، المرجع السابق، ص:118.

[7]– المكينة هي كل آلة تخدم لوحدها، وهو أوربية الصنع، كما اختصت في التعبير عن مصنع السلاح. ينظر: مصطفي بوشعراء، المرجع السابق،ص، 1461، و أبو العباس أحمد الرهوني، عمدة الراوين في تاريخ تطاوين، ، تحقيق، جعفر ابن الحاج الشلمي، تطوان، جمعية تطاوين أسمير، ج، 3ص:231.

[8]– برتبة كولونيل حل بفاس سنة 1888 صحبة الميكانيكيين فريرا و فالتا، حتى أعفي سنة 1895، ينظر مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص:1469.

نوطاري (notari)، و ألفريدو كويو(alfrido kuiro) إضافة[1]، إلى مهندسين وميكانيكيين يشرفون على عدد من الأطر المغربية المتخرجة من معامل أوربا وتحت إمرتهم أزيد من 300 من الحرفيين من أهل فاس، ومكناس، و الرباط، وسلا صانعي السلاح ، و الحدادين وحتى الحمالين لكن أجورهم كانت زهيدة، تقدر بـ بسيطة حسنيه(عملة)، و ألبسة هزيلة، من بلغة وكسوة ومال، وكانت هذه الأجرة لا تسمح لهم بمزاولة عملهم ولهذا السبب كان هؤلاء العمال المغاربة يبحثون عن عمل آخر ليعيينهم على توفير متطلباتهم اليومية، وكانت أوقات العمل تتم بين الثامنة صباحا إلى الثانية عشر منتصف النهار، ومن الثالثة إلى السادسة مساءا، هذه المحاولات كانت كلها لإيجاد صناعة حكومية جديرة منافسة لأوربا، لكنها لم تترك أثرا كبيرا لدى صناع مدينة فاس الذين لم يتعودوا على هذا النوع من العمل المستمر المضبوط[2].

(4)– البعثة الألمانية:

بدأ التقارب بين ألمانيا والمغرب واضحا منذ عام 1888م، فقد عملت ألمانيا على تقوية القدرات العسكرية للمغرب من أجل مزاحمة النفوذ الفرنسي في المنطقة، وذلك من خلال تزويده بالأسلحة الألمانية الصنع، و إرسال الخبراء لتدريب جيشه [3]، وقد كانت البعثة الألمانية مختصة في البطاريات والمدافع[4]، والتي كان عدد أفرادها قليل ومن أشهر قوادها المهندس فوتلبورغ(wotlbergh)[5] فوتلبورغ(wotlbergh)[5] الذي وصل إلى مدينة مكناس في عام 1888م، وكان أول عمل قد أُسند إليه هو بناء برج كبير بالرباط، سمي ببرج هيرفي، لكن "أعماله لم تكن جيدة بالقدر الكاف إما

[1]– ثريا برادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع العشر، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإسلامية، (ط)، 1997، ص: 263.

[2]– مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص:1469-1470

[3] عبد الرؤوف سنوا، الدبلوماسية الألمانية ومحاولات إحياء الجامعة الإسلامية بين السلطة العثمانية و المغرب الأقصى 1870-1890م ، حوليات، بيروت، 1992، 1993، ص:07.

[4] –محمد عريش، المرجع السابق، ص:118.

[5]– فوتولبورغ أو فالطرطنوبورغ، W.LOTTENBOURG ولد بمدينة دانتسيبغ في 1851م وهو مهندس مدني وملازم من الهندسة العسكرية سابقا وقبطان في الجيش الاحتياطي. ينظر: ثريدا برادة، المرجع السابق، ص: 262، مصطفى بوشعراء، المرجع نفسه، ص: 1462.

لافتقاد مواد البناء، أو ولعجز الميزانية، أو لسبب آخر وهو تكاسله وخلوده للراحة بطنجة، حيث استمر في عمله لمدة 13 سنة "، وكان يتلقى مقابل عمله أيضا أجرا إضافيا خارج أوقات عمله بالإضافة إلى مجموعة من الامتيازات، كمنحه السكن و تكفل المخزن بأداء مصاريف سفره وتنقله داخل المغرب[1].

(5)– البعثة الإسبانية:

بدأ عملها في المغرب منذ عام1889م، كلفت بالأشغال الهندسية، وتكوين متخصصين في بناء الجسور، و قد ترأس هذه البعثة الكومندار خوسي الفاري(jocci alvaré)، كان هدف هذه البعثة بالدرجة الأولى هو منافسة فرنسا، خاصة بعد الامتيازات التي حصلت عليها هذه الأخيرة بالمغرب[2].

كان لهذه البعثات دور إيجابي من خلال تلقين المغاربة الفنون الحربية، لكن من جهة أخرى كان أفرادها بمثابة جواسيس، يجمعون المعلومات عن كل منطقة يشتغلون بها.

(ثانيا): بعثات الطلاب المغاربة إلى أوربا:

في الوقت الذي اهتم فيه السلطان الحسن الأول بجلب البعثات العسكرية الأوروبية إلى المغرب قام إرسال بعثات طلابية نحو أوربا وجعل على رأس كل بعثة رجلا من أهل العلم والصلاح، ليهتم بأفراد تلك البعثة، وقد خصص لذلك إعتمادات مالية كبيرة وذلك من أجل الإلمام بمختلف الجوانب العسكرية[3]، ومن بين الدول التي وُجهت إليها تلك البعثات هي فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، و إسبانيا[4]

[1] –مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص: 1463.

[2] – بهيجة سيموا، المرجع السابق، ص:398.

[3] – محمد أكين محمد، ومحمد علي الرصافي، المفيد في تاريخ المغرب، الدار البيضاء، د.ط، د.س، ص: 236.

[4] –نجيب محمد، المرجع السابق، ص: 206.

وكان هؤلاء الطلبة يتلقون تكوينا وتعليما خاصة دراسة اللغات الأجنبية وذلك قبل التوجه إلى أوروبا وبلغ عددهم خمسة عشر طالبا تحت إمرة محمد الجباصي، المكلف برئاسة العثة[1].

فتعلموا مبادئ الحساب واللغات الأجنبية لمدة ثلاث سنوات وذلك عام1891م، وفي سنة1893م، تم إرسالهم لإتمام دروسهم متفرقين على مدارس انكلترا وفرنسا وألمانيا ايطاليا واسبانيا لكل بعثة ثلاث طلبة لكل بلد[2]،حصلوا من خلالها على إجازات في الفنون التي أتقنوها[3].

كما تم إرسال بعثة تتكون من أربعة مائة طالب من المشاة، والمدفعين أقامت هذه البعثة بجبل طارق التابعة لانجلترا ما بين سنتي 1873و1878م، أشرف على تدريب هذه البعثة الكولونيل كامرون (camrone)، وكانت تدريباتهم متنوعة تهتم أساسا بتلقينهم التكوين العسكري مع الحرص على الحفاظ وبلورة إمكاناتهم المكتسبة[4].

وفي سنة1876م وجه الحسن أيضا إلى جبل طارق بعثة عسكرية تضم خمس وعشرون جنديا، وأقاموا هنالك لمدة سنة تعلموا فيها الفنون الحربية، والحركات الرياضية العسكرية، وفي سنة1877م وُجهت بعثة أخرى لنفس المنطقة بعثة مكونة من خمسة وثمانون طالبا، سبعون من الجنود، وعشرة من الطبجية، وخمسة من أطباء الجيش، تعلموا الطب وفنون المدفعية، وتلقوا جميع الحركات العسكرية مدة سنة، وفي عام 1878م خرجت بعثة جديدة مكونة من مائة و سبعون جنديا[5]، كما أرسلت بعثة أخرى سنة 1888م، للتربص في المدرسة الحربية الإنجليزية هناك[6]

[1]- عبد الغني سكيرج، وثيقة جديدو حول البعثات الطلابية إلى أوربا في عهد الحسن الأول، مجلة دار النيابة، ع:1، 1985، طنجة، ص:30.

[2]- ابن زيدان، الاتحاف، ج:2، ص:144.

[3]- نفس المصدر، ص:144-145.

[4] بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص:362.

[5]- ابن زيدان، الإتحاف، ج:2، ص:545.

[6]- عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، الرباط، دار النشر للمعرفة، (ط5)، 1997، ص: 154.

وعلى الرغم من المكتسبات المحققة خاصة بعد أن أثبت بعض المتدربين قدراتهم العالية في مجال الطب العسكري، رأى المولى الحسن ألا تنحصر مهمتهم في تكوين الطلبة المغاربة بالخارج على بلد واحد، و إنما توجيهها إلى مختلف الدول الأوربية، للاستفادة من الخبرات ، خاصة في ظل التنافس الأوربي حيث كانت كل دولة تسعى جاهدة لاستقطاب البعثات الطلابية المغربية، فأُرسلت بعثة أخرى لفرنسا سنة1884م مكونة من عشرين إلى خمسة وعشرون شابا مغربيا لتحصيل وتدريب متطور والحرص على تعليم جديد في مدرسة الهندسة بمدينة"مونبولييه"، وإدماجهم في الفيلق 22 للمشاة، وكان المخزن يقدم الرواتب المالية لكل المتدربين[1].

وقد وضع الفرنسيون شروطا لأجل هذا العمل من بينها:

- إقامة الطلبة في الثكنات.
- يحصل الشخص الذي يكلف بتلك المهام على غرفة خاصة، وبتجهيز منزلي يساوي تجهيز المساعد.
- يؤدي المخزن للطلبة تكاليف نفقاتهم.
- إرسال الأموال بواسطة الوزارة المفوضة بطنجة فتدفعها إلى إدارة فيلق المدفعية[2].

يتضح من خلال هذه الشروط أن هذه البعثات كانت مكلفة لخزينة الدولة، دون أن تعود بالفائدة على مصلحة المخزن، أما بالنسة للتدريب فقد كان يتم بين النظري والتطبيقي في الوقت نفسه، وكان التدريب التطبيقي يركز على إطلاق النار ووضع الألغام و التمرن على الرمي بالمدفعية بالإضافة إلى حفر الخنادق، وإنشاء التحصينات الميدانية[3]، بينما التدريب النظري يعتمد على تدريس اللغة الفرنسية، والنحو، وتعليم الحساب والفيزياء، و الكيمياء[4].

---

[1]- لقد قدرت رواتب المتدربين في تلك الفترة بـ5400 فرنك وإذا ما قسمناها على كل متدرب فرديا تقدر بمعدل فرنكين للمتدربين و 6فرنكات لرئيسهم. ينظر: بهيجة سيموا، المرجع نفسه، ص: 364.

[2]- بهيجة سيموا، المرجع السابق، ص:365.

[3]- نفسه، ص:364

[4]- نفسه، ص:364

لكن هذه البعثات فشلت لعدة أسباب أهمها عدم قدرة هؤلاء الطلبة على الاندماج في المحيط الجديد، وكذلك ما كان يفرض عليهم من إمكانات متطورة وبطء تأطير بعضهم وضعف مستواهم أيضا.

وفي ظل التنافس الفرنسي الألماني، اتفقت ألمانيا مغ السلطة المغربية بشأن إرسال بعثة إلى برلين سنة1878م مكونة من بعض الطلبة[1]، وفي سنة 1881م تم إرسال بعثة مكونة من ثلاثة طلبة لتحمل سنة1884م مجموعة طلابية أخرى تتكون من خمسة عشر من العساكر المخزنية للتدرب ضمن الفيلق الثاني المكنون للعرش الإمبراطوري وألحقوهم بسبعة آخرين ومكثوا في تعليمهم هناك لبضع أشهر[2].

وفي سنة1885م، تم إرسال بعثة أخرى تتكون من ثلاثة عشر طالب، للمدرسة الدولية بمدينة طورين بإيطاليا، قصد تعلم اللغة الإيطالية والتدريب العسكري والبحري[3]، وصنع السلاح وبقوا هناك لمدة خمس أربع سنوات[4].

بلغ عدد المتربصين في هذه البعثات ثلاث مائة وخمسون متربص بالمدارس الأوربية، مابين سنتي 1873و1888م[5]، وقد كانت هذه البعثات تمثل في نظر السلطان خطوة من خطوات الإصلاح في الجانب العسكري، إلا أنها لم تحقق ما كان يرغب إليه، وذلك لعدة أسباب من بينها عدم تأقلم الطلبة المبعوثين مع الوسط الجديد، وعدم القدرة على التحصيل العلمي، بسبب مشكل اللغة ، مما جعلها تحقق نتائج ضئيلة المردود.

المبحث الثالث: السعي لتطوير العتاد الحربي:

---

[1]- ينظر الملحق رقم 4، ص: 131.

[2]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص:165.

[3] - ابن زيدان، الإتحاف، ج:2، ص: 554.

[4]- محمد بن علي الدكالي، الاتحاف الوجيز تاريخ العدوتين، تح، مصطفى بوشعراء، المغرب، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية، (ط2)، 1996م، ص:179.

[5] - daniel rivet, histoire du maroc de moulay idris à mohamed 6 VI, rabat, librairie arthème foyard, p : 277.

اهتم المولى الحسن بالتسليح من أجل إتمام مشروعه الإصلاحي وقد نشطت حركة اقتناء الأسلحة خلال فترة حكمه، مستغلا التنافس الحاصل بين الدول الأوروبية الساعية لكسب السوق المغربية، في مقدمتها بريطانيا وفرنسا وألمانيا، محاولا قدر المستطاع الاستفادة من هذه الدول من أجل الحصول على أسلحة عصرية، والاستفادة من الخبرات الأجنبية.

(1)– الأسلحة المستوردة:

عمد السلطان الحسن إلى إرسال البعثات العسكرية إلى أوروبا، والاعتماد على شخصيات أجنبية للعب دور الوساطة بين السلطة المغربية و الدول المُصنعة، أو من خلال السفراء المغاربة[1]ففي سنة 1884م اشترى المغرب من ألمانيا ستة مدافع من نوع كروب، خصصت لتحصين قلعة الرباط بمبلغ 38160 ريال [2]، وفي سنة 1885 ذهبت بعثة لبلجيكا لشراء البنادق وأخرى لشراء ثمانية عشر مدفعا من نوع أمسترونغ لتحصين مدينة طنجة، واشترى المولى الحسن من فرنسا عدة آلات حربية لحمل المدافع، وقد ركز المولى الحسن على المدفعية حتى تضاعف عدد البطاريات في عهده خمس مرات، ففي سنة 1859 كانت المدافع تحتوي على 16 بطارية، و في سنة 1883 بلغت 50 بطارية، لتبلغ سنة 1894 حوالي 91 بطارية[3].

كانت السلطة المغربية في أغلب الأحيان تؤدي الثمن الأصلي لهذه الأسلحة مضاعفا بسبب الفوائد التي كانت تتراكم عليها عندما يتأخر في الأداء، كما كانت تجد صعوبة في نقل هذه الأسلحة و ذلك لانعدام التجهيزات و الطرق المعبدة، فعلى سبيل المثال احتاج مدفع واحد من مدافع كروب إلى ستة جمال لحمله، ويضاف إلى هذا الشروط القاسية التي كانت تفرضها الشركات المصنعة، ضف

[1]– خالد بن صغير، المرجع السابق، ص:309.

[2]– ثريا برادة، المرجع السابق ، ص:267.

[3]– المرجع نفسه، ص–ص:267–269.

إلى ذلك كثيرا ما كان المخزن يحصل على أسلحة قديمة الطراز خاصة من فرنسا[1] وقد واجه المخزن صعوبة في التحكم في الأسلحة التي كان يتصرف الخواص في بيعها إلى من يرغب في الشراء خاصة أسلحة الصيد ، مما جعل هذه الأسلحة تنتشر في أوساط القبائل ، هذا ما جعل المخزن يتخوف من هذا التسرب للأسلحة[2].

(2)- الأسلحة المحلية الصنع:

لقد فرضت الضغوطات الخارجية على المغرب الاهتمام بالصناعة المحلية، و ذلك نظرا للصعوبات المترتبة عن عملية شراء الأسلحة، إذ اضطره ذلك إلى الوقوع في التبعية للغرب، ولم يكن اقتناء الأسلحة من الخارج فحسب، بل كان يفسح المجال للقوى الأوروبية مجالا لتوسيع تأثيراتها الخاصة، وهذا ما جعل المولى الحسن يسعى إلى إنشاء مصانع للأسلحة و من جملة المصانع، مصنع البارود في مراكش و الذي أُنشأ منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، و في سنة 1886م قام المولى الحسن بتحديثه و إعادة إصلاحه ، و إدخال مجموعة من التعديلات على سير المؤسسة وتنظيمها[3]، كما قام بتطوير صناعة البارود بمدينة مكناس، حيث كانت نوعية البارود قبل سنة 1882م سيئة، ليُعوض بالبارود المزدوج[4].

كما أسس المولى الحسن معمل للذخيرة بمدينة مراكش سنة 1893م، المسمى معمل صنع الكرطوس، وقد كانت مستلزماته الصناعية تُجلب من فرنسا، ويشرف على إدارته البلجيكي كرينارد(crinard)، ومن أعظم أثاره أيضا، معمل السلاح الذي أنشأه بمدينة فاس عام 1891م،

---

[1]- نفسه، ص-ص:309-312.

[2]-مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830-1912، الرباط، (ط1)، 2008، ج2، ص:388.

[3]-بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص:250.

[4]- محمد اللحية، التدابير العسكرية بمدينة مكناس في القرن 19م: طبيعتها أهدافها، أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية، كلية الأداب و العلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، فاس، ص:27 .

وهو يعد من أكبر المعامل وأكثرها اتقانا و أعظمها ضخامة بالديار المغربية، يحتوي عل الآلاف من المكاحل و المدافع والمهاريس وصناديق الأسلحة[1]،

تحت اشرف إيطاليين[2] لكن العمال كانوا كلهم مغاربة بما فيهم من مترجمين وحرفيين، وذلك حرصا من السلطان وتخوفه من الوضع السياسي السائد في تلك الفترة، وما كان يكنه المغاربة من مشاعر تجاه الأجانب، وكان المخزن يخشى حدوث اصطدامات من شأنها أن تأثر على العمل و على الوضع السياسي للأحداث[3]، ويبدو أن اعتماد المولى الحسن على ايطاليا، سعيا منه لتطوير صناعة الأسلحة بالبلاد وكذلك التخلص من قبضتي الفرنسيين و الإنجليز، وقد تم الانتهاء من بناء دار السلاح سنة 1893م[4]، و في 12 مارس من نفس السنة تم صنع أول بندقيتين و قد قدمتا للسلطان المولى الحسن، أما إنتاج الذخيرة فقد اقتصر على صنع القرطوس وحده تحت إشراف المتعاونين الإيطاليين، في حين ظل البارود يصنع من قبل معلمين آخرين، رغم هذه الإصلاحات التي قام بها المولى الحسن، إلا أنه قد واجه صعوبات متمثلة في قلة اليد العاملة المحلية المتخصصة[5].

بالرغم من جهود السلطان الحسن الأول في ميدان صناعة الأسلحة، فأنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، فمثلا معمل صنع البارود، لم يتم بناء أقسامه بشكل نهائي، والكثير من آلاته قد نهبت، ضف إلى أن دار السلاح التي كلفت المخزن خمسة ملايين ريال ذهبي، منها خمسمائة ألف ريال للبناء، وثلاثمائة ألف ريال للتجهيز، والباقي لأجور البعثة الإيطالية، والعمال، ولكن إنتاجها بقي ضعيفا، لا يغطي حاجة المخزن، الأمر الذي أثار استياء السلطان الحسن من نتائج هذا المعمل، الذي صارت مهمته تنحصر في" إصلاح أواني الطبخ لمختلف الشخصيات المخزنية"، الأمر الذي دفع السلطان

[1]-عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، ص:101.

[2]- عبد العزيز بن عبد الله، معطيات الحضارة المغربية، الرباط، دار الكتب العربية، (ط3)، 1963، ج2 ، ص:108.

[3]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص:283.

[4]- ينظر الملحق رقم5، ص:132

[5]- مصطفى الشابي، الجيش المغربي في المغربي التاسع عشر، ص-ص:351-358.

الحسن إلى إغلاقه عدة أشهر، ليعاد النظر في آلاته وتنظيمه، ومع هذا كله بقي إنتاجه غير منظم[1].

يتضح أن المولى الحسن كان يسعى إلى استغلال التنافس الأوربي، من أجل الحصول على أسلحة عصرية ومتطورة، والاستفادة من خبرات تلك الدول، ليصنع بذلك أسلحة محلية الصنع لكن هذه الأهداف عارضتها عدة صعوبات مابين ما كان يطمح إليه المخزن، وما كانت تطمع إليه تلك الدول.

(3)– اقتناء السفن الحربية:

شهدت بدايات القرن التاسع عشر محاولات لتقوية البحربة الحربية، وذلك تحسبا لأي طارئ أو غزو أجنبي، خاصة في ظل التوسعات التي كان يقوم بها نابليون بونبارت، والتي تزامنت مع فترة حكم المولى سليمان(1792-1822م)[2]، حيث قُدّر الأسطول المغربي في عام 1808م، بحوالي إثنتى عشر وحدة عمل، بها ثمانمائة وخمسون من البحارة، موزعة على مرسيي العرائش وسلا[3].

لكن الأسطول المغربي شهد في هذه الفترة تدهورا كبيرًا، نظرا لعدم قدرة المخزن على التحكم في عمليات الغزو البحري، التي كان يقوم بها البحارة المغاربة تجاه السفن الأوروبية، الأمر الذي جعل المغرب يتعرض لعمليات انتقامية من قبل السفن الأوربية، ولهذا أراد المولى سليمان أن يتخلص من هذه المشاكل التي سببها القرصنة وسفنها الحربية، حيث قرر سنة 1817م، منع كل عمليات

---

[1]– ثريا برادة، المرجع السابق، ص،ص:297،301.

[2]– ولد بمراكش عام 1766م، وقد نشأ نشأة دينية على يد والده محمد بن عبد الله، تتلمذ على يد علماء فاس، لم يكن ملما بالأمور الساسية قبل سنة 1792م، بل خصص معظم أوقاته في تحصيل العلوم الدينية، تولى السلطة عام 1892م، وقد توفي يوم 13 ربيع الأول من عام 1238هـ، الموافق ل 1822م، ينظر:محمد المنصور، المرجع السابق، ص: 53، أبيال القاسم بن أحمد بن علي بن ابراهيم الزياني، جمهرة التيجان وفهرسة الياقوت والمرجان في ذكر الملوك وأشياخ السلطان المولى سليمان، تحقيق، عبد المجيد الخيالي، بيروت دار الكتب العلمية، ، (ط1)، 2003، ص:12.

[3]– محمد المنصور،، المنصور محمد ، المغرب قبل الإستعمار المجتمع الدولة والدين (1722-1822م)، تر: محمد حبيدة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، (ط1)، 2006م، ص،ص:194،195.

القرصنة وحتى التجارة مع الخارج، وقد أُتخذ هذا القرار في شكل تعاهد دولي، ونظرا لهذه الضغوطات قام المولى سليمان بمنح السفن الحربية المغربية، إلى كل من الجزائر وتونس[1].

ومع اعتلاء السلطان عبد الرحمان بن هشام(1822-1859م) الحكم، حاول إحياء الأسطول الحربي، فقام بشراء سفن حربية من سردينيا، متكونة من ستة مدافع بالإضافة إلى إنشاء ورشات لصناعة السفن، لتخرج بذلك أول سفينة حربية مغربية لتعترض السفن الأوربية التي لم تكن لها معاهدات تجارية مع المغرب، ونتيجة لذلك تعرضت الموانئ المغربية لهجومات أوروبية، منها الهجوم الانجليزي سنة 1828م، و الهجوم النمساوي 1829م، وكانت هذه آخر محاولة في عهد السلطان عبد الرحمان للنهوض بالبحرية المغربية[2]، كما لم تعرف فترة السلطان محمد بن عبد الرحمان(1859-1873م)، اهتماما كبيرا لتطوير الأسطول[3].

وخلال فترة حكم المولى الحسن الأول بادر إلى تكوين قوة بحرية منظمة تنظيما حديثا، وذلك من أجل سد الفراغ الذي تركه ضياع الأسطول المغربي أيام السلطان عبد الرحمان ابن هشام[4]، وفشل السلطان محمد بن عبد الرحمان في إعادة تأسيس أسطول قوي[5] وكان ابتداء تأسيس هذه القوة البحرية الأولية من خلال شراء بواخر حربية من أوربا، وتوزيعها على مراسي المغرب[6]، و ذلك من أجل حماية الشواطئ المغربية من الهجومات الخارجية [7].

فتح المولى الحسن المفاوضات مع بعض الدول الأوروبية، خاصة إيطاليا بهدف تزويد المغرب بزوارق مسلحة بالمدفعية (canonnieres) ذات تقنية حديثة، و انجلترا من أجل اقتناء حراقات

---

[1]- ثريا برادة، المرجع السابق، ص: 172.

[2]-ثريا برادة، المرجع نفسه، ص:173.

[3]- عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر تاريخ، ص:133.

[4]- محمد المنوني، المرجع السابق، ص:63.

[5]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:113.

[6] - محمد المنوني، المرجع السابق، ص:63.

[7]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:113.

(cornnets) تستخدم في ذات الوقت كسفن مدرسية لنقل الطلبة، منها الباخرة الحربية المسماة "التركي"، و قد صمم خصيصا لنقل العتاد المستورد من ألمانيا، و هو ذو ساحب صغير زنته ثمانية عشر طنا، و قوة محركه خمسون و مئة حصان تجاري[1].

كما قام المولى الحسن بعقد اتفاق مع بريطانيا للحصول على سفينة عصرية، وقد كان شراءها مرتبط بضرورات ملحة لم يعد في مقدور المخزن تجاوزها، منها مواجهة التغلغل الأجنبي عبر البحر، إضافة إلى التخلص من مشكل نقل تموين الجيش و الخيال و الجمال عن طريق البر، فلجأ إلى استئجار باخرة فرنسية هي"أميلي" (amélie)، ولذلك فكر المولى الحسن في امتلاك سفينة وأطلق عليها اسم "الحسني"[2] للتمكن من مواجهة هذه الوضعية و لو جـزئيا[3].

كلف المولى الحسن التاجر موسى أفلالو، الذي كان مقيمافي لندن لإجراء الاتصالات الأولية مع بريطانيا ، بمباشرة عملية الاقتناء بمعية النائب السلطاني بركاش، فوقع اختيار الرجلين على سفينة تقدر حمولتها 1570 طن و ذات محرك بقوة 130 حصان، و يبلغ طولها سبعة و ثمانون متر، وعرضها إحدا عشرا متر[4]، دُفع مقابلها 252.500 جنيه، و قد تم استعمالها في نقل الجنود المعينين في الثكنات البعيدة، بالإضافة إلى حمل العتاد و مواد التموين و المساجين، و قد سعى السلطان عموما إلى استغلال السفينة "الحسني" إلى أقصى حد متجاوزا مجرد تسخيرها للقيام بعمليات ظرفية وهذا ما جعل فكرة تأجيرها لجهات أوربية من أجل تأمين مداخيل إضافية لخزينته[5].

---

[1]- حسن أحمد الحجوي، العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي (1757-1912)، المركز الثقافي العربي، المغرب، (ط1)، 2003، ص،ص:46، 47.

[2]- ينظر الملحق رقم 6، ص: 133.

[3]- ثريا برادة، الجيش المغربي وتطوره، ص: 265.

[4]- نفسه، ص: 265.

[5]-بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص-ص:332-334.

كما اشترى من إيطاليا سفينة أخرى تعرف بـ سفينة البشير أو "بشير السلام بخوفق الإعلام"[1] تحتوي على اثنا عشر مدفعا، يشتغل بها ستة وخمسون عاملا[2] ، وقد تم تقديمها في 6 سبتمبر 1892م، و قد حُددت الحمولة الصافية للباخرة بما يقدر بـ 1.100 طن، و طولها بـ63،25 متر والطول بين المساحات العمودية بـ 59،5 متر، كما أن جهاز المحرك يتكون من آلتين لهما امتداد ثلاثي تشغلان بمروحيتين، و تتم الإضاءة بالكهرباء، و على مستوى التسليح كانت الباخرة مجهزة بمدافع من نوع 12 ملم، إضافة إلى خمسة مدافع من نوع أرمسترونك (armstrong) ، تلقم من المؤخرة،و أربع مدافع من نوع هوتشكيس (hotchkiss) عينة 37 ملم، و كانت الباخرة تحتوي على مستودعين للعتاد [3].

ولتكوين الأطر البحرية توجهت بعثة من البحارة الشباب لتلقي دروس التكوين في المعاهد البحرية الانجليزية والايطالية، و عند تخرجهم أُتخذت لهم بدلة بحرية خاصة على النمط العصري[4].

قد أدى الأسطول البحري في عهد المولى الحسن الأول بعض الخدمات للمخزن، كحمل الجنود والعتاد في بعض الحملات، كتلك التي قام بها المولى الحسن نحو الجنوب مابين سنتي 1882-1886م، غير أنه لم يكن كافيا، سواءًا من ناحية العدد، أو من ناحية السرعة والقوة لمواجهة حركة التهريب، وتحركات السفن الحربية الأوربية، التي كانت تتربص باستمرار قرب السواحل المغربية، ويبرز هذا النقص، من خلال استعانة السلطة المخزنية، بالبواخر الأجنبية في نقل البضائع[5].

بالإضافة إلى ذلك كانت أجور المدربين، والبحارة، وإصلاحات السفن، تجعل تكاليف هذا الأسطول باهضة، مقابل خدمة قليلة، مع العلم أن السفينة التي اشتراها الحسن الأول المسماة الحسنية، ضمن مشروعه الإصلاحي، والتي بلغت كلفة شراءها سبعمائة وخمسون فرنك ذهبي، لم

[1]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:113.

[2]- محمد منوني، المرجع السابق، ص:63.

[3]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص:334.

[4]- حسن أحمد الحجوي، المرجع السابق، ص:47.

[5]- مصطفى الشابي، الجيش المغربي و تطوره، ص:403.

يستعملها المخزن إلاّ مرات قليلة، أما أغلبية الوقت كانت غير صالحة للاستعمال بسبب كثرة الأعطاب الفنية، والإهمال[1].

لقد دفعت الظروف السياسية المضطربة المولى الحسن الأول إلى الاهتمام بالقطاع العسكري، سواءًا من ناحية التجنيد، التنظيم، و التسليح، وذلك من خلال فرض التجنيد الإجباري على أهالي المدن، والتخلص من بعض العناصر، كفئة العلوج، التي كانت تمثل مصدر قلق للسلطان، نظرا لكثرة تمرداتها، وعدم انضباطها، ولتطوير هذا الجيش اختار المولى الحسن النمط الأوربي، فاستقدم مدربين أجانب لتدريب الجيش المغربي، كما أرسل البعثات الطلابية إلى مختلف دول أوربا.

وفي ميدان التسليح، قام بشراء العتاد الحربي بمختلف أنواعه من الدول الأجنبية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل حاول من خلال هذا الاحتكاك بالدول الأوربية المتطورة في هذا المجال، أن يصنع أسلحة محلية، لكن رغم هذه المحاولات الجادة التي قام بها السلطان الحسن الأول، إلّا أنها لم تساهم في تطوير الجيش المغربي بالشكل المطلوب، نظرا لعدة أسباب من بينها، عدم قدرة الطلبة المبعوثين نحو أوربا على التأقلم، والتحصيل الجيد.

كما أن المدربين العسكريين الأوربيين في المغرب، كانوا يخدمون مصالح بلدانهم على حساب المغرب، حيث كان جلهم عبارة عن جواسيس، أما بالنسبة للعتاد الحربي، المحلي الصنع أو المستورد، فلم يكن من الأسلحة المتطورة التي كانت تمتلكها الدول الأوربية في تلك الفترة، وجُل هذه الأسلحة قديمة الصنع، وبجودة متوسطة.

[1]- المرجع نفسه،ص:404.

الفصل الثالث:

الإصلاحات في المجال الإقتصادي

- **المبحث الأول:** طموحات المولى الحسن من خلال مؤتمر مدريد(1880م)
- **المبحث الثاني:** الإصلاحات الجبائية والنقدية
- **المبحث الثالث:** الإصلاحات في المجال التجاري

يعتبر المجال الاقتصادي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الدولة، والحقل الذي يؤثر ويتأثر بشكل مباشر على كافة قطاعات الدولة ، ويحدد وضعها الداخلي والخارجي، ومكانتها وقوتها بين الدول، رغم أن المغرب لم يعرف تطورا كبيرا في هياكله الاقتصادية طيلة القرن 19م، إلاّ أنّ زيادة التغلغل الأوروبي في النصف الثاني من هذا القرن، أثّر بصفة ملحوظة على هذا المجال، الأمر الذي فرض على السلطة المخزنية التصدي لهذا التغلغل ، عن طريق مجموعة من الإصلاحات شملت الجانب التجاري، والنظام الجبائي، والنقدي، إضافة إلى طموحات المولى الحسن في الجانب الدبلوماسي، من خلال دعوته إلى عقد مؤتمر دولي، بهدف معالجة المشاكل التي يتخبط فيها المغرب، والتي أثرت بشكل ملحوظ على المجال الاقتصادي بصفة كبيرة.

المبحث الأول: طموحات المولى الحسن الإصلاحية من خلال مؤتمر مدريد(1880م):

تعتبر الفترة الممتدة من سنة 1844م إلى سنة 1873م، مرحلة تمهيدية باستقلال الحمايات القنصلية اقتصاديا، والبحث عن سبل توظيفها على نطاق أوسع، خاصة بعد المرحلة التي تلت، المعاهدة البريطانية المغربية سنة 1856م، والتي تحصلت بريطانيا بموجبها على امتيازات شراء الأراضي، وامتلاك العقار في البلاد[1]، والتي تميزت بسعي الدول الأوربية للحصول على امتيازات جديدة، عبر مختلف أرجاء البلاد[2].

(1)– ظروف انعقاد مؤتمر مدريد:

وعند اعتلاء المولى الحسن الأول سنة 1873م الحكم، كان من أهم أساسيات مشروعه الإصلاحي في المجال الاقتصادي، تطويق مشروع الحماية القنصلية، الذي مسّ الكثير من رعاياه، وأثّر على الجانب الاقتصادي للدولة، واتسم إصلاحه في الحد من أضرار الحماية الأجنبية، وذلك باتصاله

[1]- Donald Mackenzie, the khalifate of the west, london, p :93.

[2]- محمد كنينب، المرجع السابق، ص:76.

المباشر بالدول المعنية، في مقدمتهما فرنسا، وبريطانيا، بالإضافة إلى بلجيكا، وإيطاليا بواسطة سفيره محمد الزبيدي، مجريا محادثات مع حكومات هذه الدول، من أجل وضع حد للإسراف في منح الحماية، غير أن هذه الخطوة قد باءت بالفشل[1].

قام المولى الحسن الأول بالدعوة إلى عقد مؤتمر، بدار النيابة بمدينة طنجة سنة 1877م، ضم وزير خارجيته محمد بركاش، ونواب الدول الأجنبية السابقة الذكر، للقضاء على مشكل الحماية الغير قانونية[2]، غير أنّ هذا المؤتمر لم يحقق ما كان يطمح إليه المولى الحسن ، بسبب الامتيازات التي تحصلت عليها الدول الأجنبية في المغرب قبل حكمه[3]، وإصرارهم على تقديم الحماية للمغاربة الذين يقدمون لهم خدمات في البلاد[4].

وبعد فشل هذه المحاولة قام المولى الحسن وباقتراح من القنصل البريطاني جون دراموند هاي(jaunne drummand hay)، والذي دعى إلى عرض مشكلة الحماية القنصلية من خلال مؤتمر دولي خارج المغرب[5]، استحسن الحسن هذه المبادرة ، نظرا لقربه الكبير من المغاربة وحنكته السياسية، ودفاعه عن المطالب المغربية في مؤتمر طنجة سنة 1877م، إضافة إلى موافقة بريطانيا على إقتراح ممثلها (دراموند هاي)، وفي يوم7 أكتوبر 1879م، أرسلت بريطانيا رسائل إلى الدول المعنية بالحضور، وهي فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، النمسا، هولندا، الدانمارك، بلجيكا السويد، البرتغال، الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل[6]، ووقع الاختيار على العاصمة الإسبانية

[1]- كريدية ابراهيم، الحماية القنصلية، أصلها، وتطوراتها حت مؤتمر مدريد 1880م، الدار البيضاء، شركة الطبع والنشر، (دط)، ص:32.

[2]- خالد بن صغير، المرجع السابق، ص: 330.

[3]- نجيب زيبب، المرجع السابق، ص:210.

[4]-محمد معريش، المرجع السابق، ص-ص: 204-208.

[5]- روجرز، العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900م، تر: يونان لبيب رزق، الدار البيضاء، دار الثقافة، (ط1)، 1981، ص:255.

[6]- صديق بن العربي، المرجع السابق، ص:26.

مدريد، من أجل عقد هذا المؤتمر، نظرا لقربها من المغرب، وعليه تم قبول عقد المؤتمر في يوم 10 فيفري 1880م[1].

قام المولى الحسن بإرسال وزير خارجيته محمد بركاش بصفته مندوبا للمغرب، وذلك بعد استشارة كبار موظفي الدولة، وأمناءها، موجها بذلك تعليمات صارمة، ودقيقة، كما جاء في أحد رسائله "...شرح الله صدرنا للإذن لك في التوجه، فخذ في ذلك بالحزم، واحتط ما أمكنك، ولا توافقهم على ما فيه ضرر أو شبه، أو مخالفة للشرع، فإنّا لا نقبله، ولا نوافق عليه أصلا، إذا المقصود من هذا هو التطهير من هذا الرجس، لا إبدال له بما هو أقبح وأفضع." [2].

(2)– أهم بنود مؤتمر مدريد سنة 1880م:

شرع المؤتمر في ندواته والتي احتوت على ستة عشر جلسة، كانت أولها في 19ماي، وآخرها في 03 جوان 1880م، تمحورت معظم النقاشات حول أمرين مهمين تمثلا في المصادقة على ما اتفق عليه في مؤتمر طنجة سنة 1877م، ثم التطرق إلى الاختلافات التي تضمنتها المطالب[3]،

أما فيما يخص القرارات، التي خرج بها مؤتمر مدريد، كانت على شكل اتفاقيات وفصول، وهي كاالآتي:

الفصل الأول: إن الأسس التي يقوم عليها نظام الحماية، هي المنصوص عليها في المعاهدات المبرمة، بين المغرب وانجلترا سنة 1856م، والمغرب وإسبانيا سنة 1861م، ومعاهدة التسوية بين المغرب وفرنسا سنة 1863م، إضافة إلى بعض التعديلات.

[1]– طيب بياض، المرجع السابق، ص:187.

[2]– ابن زيدان، الاتحاف، ج2،، ص:480.

[3]– طيب بياض، المرجع السابق، ص:187.

الفصل الثاني: حرية إختيار الممثلين الدبلوماسيين، من بين المغاربة المسلمين أو اليهود، للترجمة والخدمة، تشملهم حماية الدولة التي يستخدمهم ممثلوها، وهم معفون من الضرائب.

الفصل الثالث: إن عدد المستخدمين العاملين عند رؤساء البعثات الدبلوماسية، لم يحدد برقم، ويمكنهم استخدام ما يكفيهم أو يفوق حاجياتهم، أما بالنسبة للقناصل ونوابهم، والوكلاء المستقرين بالموانئ، فلهم الحق في ترجمان، وحارس، وخادمين، وكاتب واحد.

الفصل الرابع: إذا قامت إحدى الدول الأجنبية، بوضع أحد رعايا السلطان كوكيل قنصلي لها، فإن حمايتها، تشمله هو وعائلته، حتى ولو كان مقيما بدار السلطان، والذي بدوره يمنح الحماية لحارس مغربي واحد مع جميع الحقوق التي يتمتع بها هو أيضا.

الفصل الخامس: تعترف الدولة المغربية بحق السفراء والوزراء، المفوضين، ونواب الدول في استخدام ما يشاءون من مغاربة لمصلحتهم، ومصلحة دولهم، دون أن يكونوا من شيوخ زوايا، وجنود، كما لا يمكنهم، إعطاء حق الحماية للأشخاص المدعى عليهم قضائيا

الفصل السادس: يُحترم المحمي وأهله، ولا تُورّث الحماية باستثناء، أسرة بن شمول، أما إذا قام السلطان باستثناء آخر، فلجميع الدول الممثلة للمؤتمر الحق في ذلك.

الفصل السابع: يعلم ممثلي الدول كتابيا وزير الخارجية المغربي، بكل موظف يستخدمونه، ويبعثون له سنويا، قائمة المحميين.

الفصل الثامن: يبعث القناصل والوكلاء المقيمين في الموانئ قوائم محمييهم إلى ولاتهم المغاربة كل سنة.

الفصل التاسع: إنّ مستخدمي السفارات والقنصليات، ومن يخدم الأجانب والمحميين، لا يعتبر محميا، مع العلم أن الولاة المغاربة، لا يمكنهم إلقاء القبض عليه، إلا في حالة الجريمة، مع إعلام رئيس البعثة أو قنصله بذلك.

الفصل العاشر: تطبق أحكام التسوية المتعلقة بالسماسرة، فقط فيما يخص التعديلات المتعلقة بالضرائب.

الفصل الحادي عشر: تعترف الدولة المغربية للأجانب بحق التملك، مع إجراءات شراء الأملاك العقارية، ويكون الحكم فيها طبقا للقانون المغربي.

الفصل الثاني عشر: يؤدي الأجانب والمحميين والسماسرة الضرائب كل سنة على يد قناصلهم، وتكون تأديتها حسب تاريخ وتقدير الترتيب، الذي يتم تحضيره من طرف وزير الخارجية المغربي، ونواب الدول.

الفصل الثالث عشر: المحميون والسماسرة الذين يمتلكون بهائم، يدفعون الضرائب مقابل ذلك.

الفصل الرابع عشر: لا تقبل الدولة المغربية توسط الترجمان والكاتب، الذين يتمتعون بالحماية الأجنبية، إلاّ بجلب وثيقة من عند النواب، أو القناصل.

الفصل الخامس عشر: تعترف الحكومة المغربية بجميع الدول الممثلة للمؤتمر، كل امتياز يُمنح لإحداها منفردة.

الفصل السادس عشر: يمكن للدول الأجنبية أن تمنح الحماية الاستثنائية لبعض المغاربة، الذين يقومون بتقديم خدمات لها، على أن لا يتجاوز عددهم اثنا عشرة محميا لكل دولة ، ولا يزيد عن ذلك إلاّ بموافقة السلطان.

الفصل السابع عشر: اعتراف دولة المغرب بجميع المحميين، الذين حضر نوابهم هذا المؤتمر.

الفصل الثامن العاشر:تثبيت قرارات هذا المؤتمر، ليتم تحريره، وطبعه، بمدريد عام 1880م [1].

[1]- ابن زيدان، الاتحاف، ج2، 498.

(3)– نتائج مؤتمر مدريد:

بعد فشل المبعوث السلطاني محمد بركاش، وعدم قدرته على الصمود، والتمسك بمطالب السلطان الإصلاحية، الداعية إلى القضاء على مشكل الحماية القنصلية في المغرب، وإنهاء الأضرار الجسيمة الاقتصادية الناتجة عن انتشارها المتواصل، لم يبق له سوى الرضوخ، وقبول مطالب المؤتمر المجحفة في حق المغرب، والتي ساهمت في إرساء أرضية هشة، عجلت بتدهور الاقتصاد المغربي[1] ويتضح ذلك جليا في مجمل قرارات مؤتمر مدريد، التي تقر باعتراف السلطان للأجانب بحق امتلاك العقار[2]، والأراضي الفلاحية في المغرب، ورسوم هذه الأملاك، تكون مبنية على أسس إسلامية، وفق شريعة البلد، كما ألحت على تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات، والنزاعات العقارية، كما أنها حدّت من هذه الصلاحيات، بالإشارة إلى رفع هذه النزاعات، أمام النائب السلطاني بمدينة طنجة، وليس أمام قاضي القضاة[3]، وهنا تكمن الخطورة في زيادة التدخل الأجنبي على نطاق أوسع في المجال الزراعي[4].

لم يتطرق المؤتمر إلى تحديد عدد محميي الوزراء والنواب، والقناصل العاملين، وفي هذا ضرر كبير على اقتصاد البلد، والهدف من ذلك إكثار عدد المحميين، لترسيخ نفوذهم، وتغلغلهم في المغرب، وإفشال مشروع الحسن الإصلاحي[5]، كما قرر باعتراف الدول الأجنبية للسلطان، أو السلطة المخزنية بحقها في استخلاص الضرائب، والمتمثلة في الزكوات والعشور من المحميين المشتغلين بالفلاحة، حتى يخفف من أزمته المالية، لكن مع شرط السماح للقناصل باستلام بلاغات المحميين عن

[1]– عبد الرؤوف سنوا، المقال السابق، ص:5.

[2]– طيب بياض، المرجع السابق، ص:189

[3]– علال الخديوي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947م، الدار البيضاء، د.م، ص:74.

[4]– محمد كنينب، المرجع السابق، ص:104

[5]– ابراهيم كريدية، المرجع السابق، ص:66.

ما يملكونه، وما يقومون به من أعمال، بالإضافة إلى مشاركتهم في تحديد مقدار الضرائب، وكيفية تحصيلها[1].

ومن هنا، يتضح أن القنصليات أصبحت طرفا في استخلاص الضرائب الفلاحية، بجانب الأمناء، وغيرهم من رجال المخزن، وهذا ما يمس استقلالية المخزن في تنظيم جهازه الجبائي[2]، كما أن المولى الحسن، كان يتصور أن تأييد الدول الأجنبية لمبدأ تعميم الضرائب الفلاحية، والمكوس واستخلاصها من الأجانب والمحميين من شأنه الإسهام في تحسين مداخيل بيت المال، هذا من جهة ومن جهة أخرى التخفيف من التنازلات التي تفرضها الدول الأجنبية عليها[3].

كما تضمنت القرارات، بنودا لعل من أخطرها، فرض الدول الأجنبية اعتراف الحسن رسميا لها، بحق منح الحماية للمغاربة، الذين يقدّمون خدمات لهم، كما صرحت أن هذه الحماية تعتبر مكافئة لهؤلاء المغاربة لما يقومون به من خدمات جليلة لفائدتها[4].

من خلال مؤتمر مدريد المنعقد سنة 1880م، أصبحت القضية المغربية مسألة دولية، خاصة من حيث تعميم الامتيازات الاقتصادية للدول الأجنبية بعد سنة 1881م، وما زاد في خيبة أمل وزير الخارجية بركاش، هو اعتقاده السائد قبل المؤتمر، أن كل ما أُتفق عليه في مؤتمر طنجة 1877م، وما تضمنه من تعديلات سوف يُقبل[5]، إلا أنّ المكسب الوحيد لمشروع المولى الحسن الإصلاحي من مؤتمر مدريد وهو الحصول على ضرائب فيما يخص المحميين، حسب ما جاء في الفصلين الثاني عشر، والثالث عشر[6].

---

[1]- محمد كنينب، المرجع السابق، ص:105.

[2]- ابراهيم كريدية، المرجع السابق، ص:69.

[3]- طيب بياض، المرجع السابق، ص:188.

[4]- علال الفاسي، الحماية في مراكش، من الوجهة التاريخية والقانونية، (ط1)، 1948، ص:06.

[5]- نفسه، ص:06.

[6]- couillieaux, le programme de la France au maroc, paris, libraire éditeur, p :51.

المبحث الثاني: الإصلاحات الجبائية والنقدية:

عرف النصف الثاني للقرن التاسع عشر تدني على مستوى بيت المال، وقد حاول كل من السلطان عبد الرحمان(1822-1859م)، والسلطان محمد بن عبد الرحمان(1859-1873م) التعامل مع هذا الوضع الجديد، خاصة فيما يتعلق بتهرب المحميين والمخالطين[1]، من دفع الضرائب وتوعية المغاربة بالواجبات التي يمليها عليهم الشرع الإسلامي في هذا المجال، خاصة في ظل نقص المداخيل، والضرورة الملحة في تسيير المرافق العامة، ومواجهة التدخل الأجنبي، الأمر الذي دفع إلى تعميم المكوس أو الضرائب[2]، والتي يمكن تقسيمها من الناحية الشرعية، إلى الزكوات، والأعشار إضافة إلى الضرائب المفروضة بحكم العرف، وهي تحمل أسماء مختلفة مثل، التعشير بالنسبة للواردات والساكة بالنسبة للصادرات وما يتعلق بحقوق الجمارك[3]، أما بقية الضرائب فتفرض على المبادلات التجارية، بالمدن والبوادي وتسمى حقوق الأبواب، أو واجب الحافر، وحقوق رحبة الزرع وغيرها[4].

سار المولى الحسن على نهج أسلافه في إلحاحه الدائم على جباية الضرائب، ويتضح ذلك جليا من خلال الظهائر الدورية، التي كان يوجهها إلى الولاة، بقوله"...إن الزكاة ركن من أركان الإسلام أمر بها الله سبحانه في كتابه، الذي شرّع في الشرائع وصانه، وزكّاه... ، فقال في كتابه الحكيم" والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقون في سبيل الله، فبشرهم بعذاب أليم"[5]، وقال عليه الصلاة

[1]- المخاطين، هو اشتراك الأجانب مع السكان المحليين في الإنتاج الزراعي، والمواشي، وهو يشبه نظام الخماس. ينظر: couillieaux, IBid, p :43.

[2]- محمد كنينب، المحميون، ص:107.

[3]- الطيب بياض، المرجع السابق، ص:163.

[4]- محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الرباط، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011، ص:492.

[5]- سورة التوبة، الآية:34.

الصلاة والسلام"بني الإسلام على خمس، شهادة ألا لا إله إلاّ الله، وأن محمد رسول الله، وإقامة الصلاة، وإتاء الزكاة"[1]،

وعليه يتضح أن المولى الحسن، كان يرى بأن الزكاة واجب ديني، وأنه مهما كانت الأوضاع متدهورة، لكنها تبقى أمرا واجبا، ومن بين القوانين الإصلاحية في المجال الضريبي، نجد :

(1)– مشروع الإصلاح الجبائي عام 1881م:

لقد أسفرت النتائج التي أقرّها مؤتمر مدريد سنة 1880م، أنه يحق للأجانب امتلاك الأراضي والعقارات في المغرب، وبمقتضى ذلك رأى المولى الحسن، أنه لابد من إخضاع الأجانب للضريبة الفلاحية[2]، كما أن المخالطين لا يتمتعون بأي امتياز جبائي، وطبقا لما أُتفق عليه، قام المولى الحسن بإصدار قانون 03مارس 1881م، والذي يفرض على الأجانب وبصفة رسمية بدفع الضرائب، وعليه طلب من الأمناء والعدول للتكفل بإحصاء المحاصيل والمواشي التي بحوزة الأجانب، قبل تنفيذ هذا القانون الجديد[3].

اصطدم الحسن الأول بعدة عراقيل ومصاعب، خلال تقديمه مشروعه الإصلاحي الجبائي الجديد، لعل أبرزها معارضة الدول الأجنبية وفي مقدمتهم فرنسا وبريطانيا[4]، وزيادة الضغوطات على السلطة المغربية، حيث عمل ممثلو تلك الدول على اصطناع الأسباب والذرائع، لإفشال المشروع الإصلاحي، وذلك برفضها لأي تغيير حقيقي، فقامت بريطانيا بدعم هذا المشروع الإصلاحي مقابل التزام الحسن الأول بعقد معاهدات تجارية جديدة معها، لكن السلطان رفض ذلك، نظرا لما فيها من

[1]– محمد كنينب، المرجع السابق، ص:107.

[2]– محمد أحمد بن عودة، مركز الأجانب في المغرب، ص:100.

[3]– مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ج1، ص:220.

[4]– ابراهيم حركات، الحركات السياسية والفكرية، ص:121.

نتائج سلبية، الأمر الذي دفع انجلترا إلى دعم فرنسا المعارضة للمشروع الإصلاحي، معتبرين أن هذه الضريبة الجديدة، ثقيلة ومجحفة ومبالغ فيها[1].

إثر مطالبة السلطان الدول الأوربية، بالموافقة على إخضاع رعاياهم، ومحمييهم للضرائب، حاولت هذه الأخيرة توظيف شكاوي قناصلهم، ورعاياهم، خصوصا وقد أصبح بمقدورها امتلاك الأراضي بصفة قانونية في المغرب، والتدخل المباشر في الإنتاج دون وساطة من الأهالي، فضاعفوا احتجاجهم لتشويه المشروع الإصلاحي، متهمين المخزن أنّ الهدف من مشروعه الإصلاحي، هو التخفيف من عبئ الضرائب على الرعايا المغاربة على حساب الأجانب والمحميين[2].

نظرا للاحتجاجات والإدعاءات التي مسّت مشروع المولى الحسن الإصلاحي، والطعن فيه قبل تطبيقه، اضطر السلطان إلى عدم تطبيق القانون المتفق عليه[3]، إلا أنه أكد ملائمة القانون للشريعة الإسلامية، حيث ذكر بهذا الصدد، أنّ مفوضي الدول الأوربية وافقوا في اجتماعاتهم بمدينة طنجة، على مساواة الرعية، مع الأجانب في العُشر وفقا لشريعة البلد[4].

كما أوضح بأن الأمور تبقى على ما هي عليه، في انتظار موافقة المفوضيات على مسألة الضرائب أو المكس، وعليه لم يستطع السلطان الحسن، تنفيذ هذا المشروع الإصلاحي المسمى بترتيب[5] 1881م على أرض الواقع، كما كان يودّ تطبيقه[6]

[1]- محمد كنينب، المرجع السابق، ص:116.

[2]- طيب بياض، المرجع السابق، ص:194.

[3]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص:493.

[4]- محمد كنينب، المرجع السابق، ص:114.

[5]- الترتيب، من رتب الشيء ترتيبا، أي أثبته، ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، ص:424.

[6]- محمد كنينب، المرجع السابق، ص:114.

(2)- مشروع الإصلاح الجبائي سنة 1884م:

أمام فشل تطبيق قانون 1881م، زيادة إلى ذلك تعرض البلاد إلى قلة الأمطار وانتشار المجاعة، وظهور الأوبئة[1]، حاول السلطان الحسن مجدّدا، إيجاد حلول لفرض الضرائب، خصوصا وأنّ مواصلة الإصلاحات العسكرية، وضرورة تمويل نفقات الدولة، كانت تُحتم عليه تحسين مداخيل خزينة بيت المال، من هنا حاول التحرك من جديد، لتأكيد استقلالية وسيادة المغرب، مبادرا بذلك بإصلاح جبائي إداري جديد، بدون مراعاة مبررات الأوربيين، وتجاوزات العمال في المجال الجبائي، وتسلطهم على ممتلكات الغير[2].

ركّز المولى الحسن في إصلاحاته الجديدة على مبادئ أساسية، أولها، التعميم وعدم القبول بأي استثناء في مجال دفع الضرائب، بما في ذلك استثناءات الشرفاء، والزوايا[3]، كما عين ضابطا لهذا الإصلاح، يسهر على عملية إحصاء المحاصيل الزراعية، وما يخص نقصان وزيادة رؤوس المواشي، واخضاع كل القبائل، للواجب الضريبي، دون استثناء[4].

انتهج المولى الحسن، في إصلاحه الجديد مبدأ التطبيق التدريجي، حيث تم تطبيقه في بعض المناطق، بهدف تجريبه، ودراسته بشكل مفصل، قبل تعميمه في البلاد، وقد تم إسناد مسؤولية هذا الإصلاح، والإشراف عليه، إلى أمين الأمناء محمد التازي، ومحمد الجباص، وقد سُمي فيما بعد بالترتيب الحسيني الثاني، القاضي بفرض الضرائب على الأجانب، والمحميين، والمخالطين، وجميع الرعايا، بقدر كبير من الجرأة، وتجلى التجديد في هذا الإصلاح، من خلال تجريد العمال لجزء كبير من صلاحياتهم الجبائية[5].

---

[1]- أحمد توفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، ص:552.

[2]- محمد كنينب، المرجع السابق، ص: 118.

[3]- طيب بياض، المرجع السابق، ص:189.

[4]-محمد كنينب، مرجع سابق، ص: 119.

[5]- طيب بياض، المرجع السابق، ص: 197

كان السلطان الحسن ، يحرص على ضرورة القيام بعملية إحصائية لتقويم كل مايجب إخضاعه للضرائب، قبل تطبيقها على الأفراد، حسب ممتلكات كل شخص، ونصت التعليمات الصادرة بهذا الشأن على أن يعلم الأمناء بكل الممتلكات الناقصة، والزائدة داخل القبائل، والزوايا، والدواوير، إضافة إلى إحصاء عدد الأراضي المزروعة، وحدائق الغرس، وما يمتلكونه من مواشي، وإبل، وخيل، وبغال[1]، وكانت هذه العملية الإحصائية، تتم مرة في نهاية كل شهر، ليعلم ما زاد ونقص، بالتفصيل[2].

إلاّ أنّ هذا الإصلاح، لم يُرض كل الفئات التجارية، والدينية، وحتى الاجتماعية، لأنه يمس امتيازاتهم، ومن ناحية أخرى أن هذا المشروع قد واجهته مجموعة من العراقيل، لعل من أبرزها، محدودية إمكانيات الدولة، التقنية والبشرية، وذلك من خلال التصدع الذي ظهر داخل الجهاز المخزني، حيث لم يكن لعدد كبير من القواد والعمال، وحتى الوزراء، أي استعداد للمساهمة في المشروع الإصلاحي، الذي كان السلطان يود تحقيقه[3]، بالإضافة إلى رحيل وفرار بعض القبائل، بسبب تفاقم الضرائب، وابتزاز العمال وإرغامهم على دفع مبالغ مالية، تفوق المبلغ المعتاد دفعه، إضافة إلى تفاقم نوع آخر من الضريبة، والمتمثل في اللجوء إلى الحماية الأجنبية[4].

نظرا لكل هذه العوامل والتناقضات، التي كان يواجهها الجهاز المخزني، بسبب موقف القواد، والعمال من هذا الإصلاح، لم تجتمع الشروط اللازمة لإنجاحه، الأمر الذي دفع بالسلطان الحسن الأول، إلى التخلي عن تعميم هذا المشروع الإصلاحي، وفي سنة 1885م قام بإلغاء ضريبة المكوس استجابة للضغوطات الداخلية، والخارجية، والمتغيرات المالية[5].

---

[1]- مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص:228

[2]- طيب بياض، المرجع السابق، ص:217.

[3]- أحمد توفيق، المرجع السابق، ص:552.

[4]- محمد كنينب، المرجع السابق، ص:123

[5]- نفسه، ص:123

(3)- الإصلاح النقدي:

شهد القرن التاسع عشر محاولات لسك عملة مغربية بمختلف الأنواع والأحجام، و خصصت لهذا الغرض مصانع ودور، كانت منتشرة في العديد من المدن المغربية، كمدينة فاس، ومراكش، ومكناس، والرباط، وتيطوان، والصويرة، وبالنسبة لطريقة العمل، كانت تتم عن طريق الختم، ثم الإفراغ، ففي الطريقة الأولى، يقوم النقاش بتحضير الأختام الحديدية المستعملة في ضرب، أو سك نقود الذهب والفضة، أما الطريقة الثانية، فتعد قوالب لإفراغ النقود النحاسية، إضافة إلى تصميم هندسة النقود، ونقش أختامها، عمليات الصهر، والإفراغ، والوزن، والأختام[1].

أما بالنسبة إلى أنواع النقود التي كانت تصدرها هذه الدور والمصانع، فتشمل القطع الذهبية، ومنها الدينار الذهبي وأجزاءه[2]، وقد كان يضرب باسم" البندقي"، منذ عهد السلطان سليمان [3] لكنه لم يعد موجودا خلال فترة حكم السلطان محمد بن عبد الرحمان [4]، أما فيما يخص القطع الفضية فلم تكن موجودة خلال القرن التاسع عشر، وبالنسبة للنقود النحاسية، فقد كانت متداولة بكثرة في ثلاثة أحجام، تصرف بأربعة فلس، والمتوسطة بفلسين، والصغيرة بفلس واحد[5]، كما كانت كانت هنالك قطع نقدية أجنبية، دخلت المغرب، خاصة الإسبانية، والفرنسية، مما أدى بتقلص عدد الدور أو المصانع الخاصة بسك العملة، من ستة إلى ثلاث مصانع، خلال منتصف القرن التاسع عشر، الأمر الذي أدى إلى تدهور النقود المغربية[6].

---

[1]- عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر، البنيات والتحولات 1830-1912، الرباط، دار الأمان، (ط1)، 2006، ص:236.

[2]- عمر آفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر أنظمتها وأوزانها في منطقة سوس، الرباط، كلية الآداب، (ط1)، 1993، ص:130.

[3]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص:494.

[4]- محمد المنوني، المرجع السابق، ص:84.

[5]- مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص:213.

[6]- عمر آفا، التجارة المغربية، المرجع السابق، ص:237.

إن طرق سك العملة القديمة السابقة، شكل عائقا في توفير الكميات المطلوبة من النقود وممارسة التجار الأوربيين لعمليات تهريب النقود المغربية خارج البلاد[1]، وذلك رغبة في الاستفادة من الفرق بين وزن المثقال، وهو 29،116غرام، ووزن الريال، 25غرام، فكانوا يحصلون على فارق 4.11غرام من الفضة في كل مثقال، ممّا أدى بفقدان المغرب لكميات كبيرة من النقود جراء عمليات التهريب[2]، وتدهور العملة المغربية، وارتفاع العملة الأجنبية على حسابها، إضافة إلى التدهور الذي أصاب مصانع السكة الوطنية، وهذا ما تطرق إليه الناصري في قوله: "...انعكس الحال على التجار، وتقاعدوا على الريال والبسيطة، وغاضت الفلوس في الأسواق، حتى صارت معاملة الناس إلاّ بها، وحصل للتجار من ضرر في رخص الريال، ما كان حصل في الضعفاء من قلة الفلوس..." [3].

وأمام هذه الوضعية قامت السلطة المغربية عدة محاولات إصلاحية، خلال الفترة التي سبقت سنة 1873م، شملت الجوانب النقدية، وذلك بأمر أمناء الدور، والمؤسسات شراء مزيد من معدن الفضة وسك كميات وافرة من السكة لتعمير بيت المال، بالإضافة إلى الزيادة كميات النقود النحاسية لتعويض قلة النقود الفضية، كما شمل إصلاح المولى الحسن، تعديل أوزان النقود، لإجراء نقص في وزنها، وذلك من أجل الاستفادة من قيمتها الاسمية التي هي أعلى من قيمتها الفعلية أثناء التداول[4].

التداول[4].

شهدت الفترة التي عقبت مؤتمر مدريد1880م خطة إصلاحية، تمثلت في ضرب السكة المغربية بمعامل أوربية[5]، وكان الهدف من ذلك هو رغبة السلطان الحسن في إيجاد نقود مغربية جيدة الصنع

[1]- طيب بياض، المرجع السابق، ص:39.

[2]- عمر آفا، التجارة المغربية، المرجع السابق، ص:241.

[3]- احمد الناصري، الاستقصاء، ج9، ص: 163.

[4]- عمر آفا، مشكلة النقود، ومحاولة الإصلاح في مطلع القرن التاسع عشر، الإصلاح والمجتمع في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، يوم دراسي، ص:87.

[5]- ينظر الملحق رقم 7، ص: 134

مماثلة للسكة الأوروبية[1]، وبكميات كافية، لوضع حد لتدهور العملة المغربية، ويسد حالة الرواج التجاري المتزايد، ويحقق به حلا لكل المشاكل الاقتصادية، وقد استلزم هذا الإصلاح إجراءين، يتمثل الأول في سك العملة بالمعامل الأوربية، والثاني في جلب الآلات العصرية لتأسيس ماكنة السكة بالمغرب، وفي كلتا الحالتين، فإن هذا الإصلاح لا يتم إلا في إطار العلاقات الأوربية[2].

أما فيما يخص مشروع سك العملة في أوروبا، فقد صادف إقبال من فرنسا، وانجلترا، من أجل الحصول على امتياز سك العملة المغربية، الأمر الذي دفع السلطان الحسن إلى تعيين الأمين محمد الزيدي، ومحمد بركاش لمفاوضة الدولتين، قصد الاتفاق على شروط التعاهد، وتم التفاوض مع فرنسا، للوصول إلى إيجاد حل لمشكلة النقود، وبهذا كانت أول معاهدة كونطرادة السكة[3]، بتاريخ 24 نوفمبر 1881م، مع مصانع سك العملة بباريس(hotel des monnais)، والتي كانت تسيرها شركة تتألف من ريمون دو ماشي(R.demachy)، وايف سلار(f. slaires)، ألار(G. allard)، وكان يمثل شركة المغرب حايم بن شمول[4]، وقد انفرد هذا المصنع بسك العملة المغربية طيلة العهد الحسيني[5].

قام المولى الحسن بعقد اتفاقيات أخرى، مع عدد من المصانع الأوروبية، لسك العملة، منها مصنع برانش فيك(brnachunchwig) بباريس، ومصنعين بانجلترا، أحدهما في لندن لصنع

[1]- محمد المنوني، المرجع السابق، ص:85.

[2]- عمر آفا، التجارة المغربية، المرجع السابق، ص:242.

[3]- الكونطرادات، هو حق احتكار المتاجرة او المعاملة، في بضاعة او نشاط تجاري، ينظر: محمد قبلي، المرجع السابق، ص: 491.

[4]- ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ص: 384..

[5]- مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ج2، ص:216.

النقود النحاسية، والأخر في بريمن كهام(birming ham) لصنع النقود الفضية، كما عقد اتفاقية مع ألمانيا لصنع النوعين معا، النحاسية، والفضية[1].

كما أنه قام بسك عملة مغربية جديدة سنة 1881م، تكون مساوية للسكة الفرنسية، وفق شروط التصميم التي أمر بها، وهذا ما عبر عنه في رسالته إلى نائبه، بمدينة طنجة، بقوله:"...وبعد فقد اقتضى نظرنا الشريف ضرب سكة شرعية، تتصادف بها رعيتنا في إيالتنا السعيدة، وتكون على كيفية مخصوصة، وعمل خاص موافق للشرع، مبني أصلها على الدينار الشرعي، الذي كان في أيام جدنا الأكبر إسماعيل رحمه الله، وجدنا الأقدس، سيدي الكبير نعم الله روحه، والمنصور السعدي، وأبي الحسن المريني، وغيرهم من ملوك دول المغرب السالفة...وأن يضرب منها مقدار عشرين مليون من الفرنك الفرنسيسي..." [2].

كان سك العملة الجديدة تحت اسم العملة الحسنية، مبني على أساس الوزن الشرعي من خمس وحدات نقدية فضية، من بينها الريال، والنصف، والربع[3]، وبما أنه كان من شروط الحسن الإصلاحية، هو سك العملة في فرنسا، قامت هذه الأخيرة بسك العملة المغربية الجديدة، غير أنها لم توف بالشروط المتفق عليها، المتمثلة في مساواة العملة الجديدة بالريال الفرنسي، إذ جعلتها تزيد على الفرنك الفرنسي، حيث صار الريال المغربي، يساوي خمس فرنكات فرنسية، وثمانية سنتيما، بدلا من خمس فرنكات فقط، وافق الحسن على هذه العملة مرغما، لكن هذا انعكس سلبا على العملة المغربية بعد رواجها في الأسواق المغربية، حيث صارت قيمتها تنحط شيئا فشيئا عن الريال الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى فشل هذا المشروع الإصلاحي[4].

[1]- عمرافا، المرجع السابق، ص: 244.

[2]- محمد المنوني، المرجع السابق، ص:85.

[3]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص:494.

[4]- محمد المنوني، المرجع السابق، ص:86.

وللتخلص من التبعية لدول الأوربية، بادر إلى القيام بالعديد من الإجراءات، لنجاح مشروعه الإصلاحي، شارك فيها الأمناء والتجار والقضاة، وغيرهم من موظفي المخزن، كما فتح مشاورات مع سفراء بعض الدول وقناصلهم، من أجل استراد ماكنة السكة[1]، أمر السلطان محمد بركاش ببعث التجار لأوربا لجلب الماكنة ولوازمها ، ومهندسين مكلفين بتشغيلها، وكان إنشاء ماكنة السكة بمدينة فاس سنة 1891م، وتولت إصدار بعض القطع الفضية والنحاسية [2].

كان استراد لوازم هذه الماكنة من إيطاليا، وبلجيكا، أما فيما يخص التجهيز، والعمال، فكان يتم الإعتماد على الأوربيين، ولم تستفد منها الخبرات المغربية، ولم تحقق ما كان يطمح إليه المولى الحسن، إضافة إلى إزدواج عملها بين سك العملة، وصنع الصلاح[3]

– المبحث الثالث: الإصلاحات في المجال التجاري:

لم تكن العلاقات التجارية بين الدولة العلوية وأوروبا وليدة القرن 19م، بل تعود إلى عهود سابقة ، خاصة في ظل التجربة الانفتاحية التي انتهجها السلطان محمد بن عبد الله(1757–1792) خاصة في ظل التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا آنذك، ومن جهة أخرى سعي الدول الأوروبية لربط علاقات تجارية مع الدولة العلوية، مما ولّد تنافسا بين تلك الدول .

ليشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازدياد نفوذ الدول الأوروبية، والتي استفادت من عقد معاهدات تجارية مع السلطة العلوية، لعل أبرزها الاتفاقية المغربية البريطانية سنة 1856م، والتي تعد من أخطر المعاهدات التي وقعها المغرب خلال القرن 19م، حيث حرمت المخزن من حقه في

[1]– عبد الرحمان بن زيدان، الاتحاف، ج2، ص:385.

[2]– محمد قبلي، المرجع السابق، ص:494.

[3]– محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص:199، ومحمد معريش، المرجع السابق، ص:153.

التشريع الجمركي واحتكاره للتجارة الخارجية [1]. والاتفاقية المغربية الاسبانية سنة1861م، والفرنسية المغربية سنة 1863م [2].

أدت هذه الاتفاقيات إلى المساس بسيادة المغرب واقتصاده، حيث تم توسيع حقوق القناصل الأوروبيين وانتشار ظاهرة الحماية القنصلية، التي فككت المجتمع المغربي، وأفقدت المخزن سلطته على شرائح واسعة من مواطنيه ،كما حرمت بيت المال من مداخيل هامة[3].

كان الإصلاح في هذا المجال يهدف إلى مواجهة الرغبة الملحة التي يبديها قناصل الدول الأوروبية ونوابهم في فتح السوق المغربية على مصرعيها لتحقيق هدفين اثنين، أولهما الحصول على المواد الأولية، والثانية في الحصول على مزيد من الأسواق للربح والاستهلاك[4].

لقد أبدى التجار الأجانب لا سيما البريطانيين منهم استياءهم فتعددت الشكاوى لدى دولهم، مما أدى بالممثل البريطاني جون دراموند هاي (jaunne drummand hay) إلى المطالبة بإلغاء نظام الاحتكار التجاري، وكان ذلك ضمن اتفاقية عام 1856م [5]، ومن بين الموارد المحتكرة ضمن الواردات، السكر، والقهوة والشاي، والحديد والكبريت والرصاص، أما الصادرات المحتكرة فشملت القمح والشعير ، الجلود والسمغ. ومع ازدياد الضغوطات الخارجية لتسريح تصدير الحبوب، لجأ المولى الحسن الأول، وفي خطوة إصلاحية إلى تصديرها على سبيل التجريب مع مراعاة أحوال الفلاحة مستشيرا بذلك العلماء، محاولا في الوقت نفسه ايجاد نوع من التوازن، وتحقيق الاكتفاء الذاتي [6].

(1)– تنظيم الأسواق:

[1]– محمد القبلي ، المرجع السابق ،ص:491.

[2]– عمر أفا ، المرجع السابق ،ص:85.

[3]– منير روكي ، التجارة في المجتمع المغربي في القرن 19م، ص:28.

[4]– عمر آفا، المرجع السابق، ص: 60.

[5]– خالد بن صغير، المرجع السابق، ص–ص:108–110.

[6] – محمد قبلي، المرجع السابق، ص:491.

المعروف عن الأسواق انها تضم مجموعة من أصحاب العرض والطلب، وهما أساس فعاليتها، غير أن الأسواق في المغرب خلال القرن 19م ، تميزت بالمزاحمة والمنافسة الحرة ، وتنوع أشكال الانتاج[1]، وأنواع السلع كالإنتاج الفلاحي ، و المواد التجارية المختلفة ، والمواد الصناعية المختلفة التقليدية وبعض الخدمات[2] ، وتستعمل كلمة سوق للدلالة على الأماكن التي تجري فيها التبادل الاقتصادي مثل "سوق جديد"، المخصصة لتجار التوت، وأقمشة، "الرحبة" سوق الحبوب ،"القاعة" حيث يباع زيت الزيتون، والعسل، والفواكه[3] ،ووجدت أسواق أخرى ومتعددة[4]، انتشرت بين البوادي، والحواضر[5]، وكانت الوضعية التجارية في الأسواق تزدهر، وتتدهور حسب الحالة الاقتصادية الاقتصادية للبلاد، والوضعية الأمنية، والسياسية لها[6]، اشتهر المغرب بأسواقه اليومية، والأسبوعية ،ومبادلاته التجارية خاصة خط التبادل بين مدن، تيطوان، وفاس، وتافيلالت [7]، وكان لفئة اليهود دور كبير في العمليات التجارية، سواءا كتجار، أو كوسطاء في الأسواق المغربية [8].

نظرا لتنوع البضائع في هذه الأسواق خاصة في النصف الثاني من القرن 19م ، وكثرت عمليات البيع والشراء، فإنها عرفت رواجا كبيرا في مقادير النقود المتداولة خلال العمليات التجارية، لكن كان رؤساء الأموال، وكبار التجار، خاصة اليهود والأوروبيين [9]، إضافة إلى استحواذ وسيطرة الأسر الكبرى على تجارة القوافل، مثل أسرة آل بيروك ، وأسرة الزلماطي في واد نون، وعقدهم معاهدات

[1]- عمر أفا ، التجارة المغربية، المرجع السابق، ص: 280.

[2]- المرجع نفسه ،ص281

[3]- لدانيل سروتر ، المرجع السابق، ص:133.

[4]- المرجع نفسه ،ص:138

[5]- عمر أفا ، المرجع السابق ، ص:282

[6]- العربي أكنينح، المرجع السابق ،ص137.

[7]- المنوني، مظاهر يقضة المغرب الحديث،المرجع السابق، ج1، ص:79.

[8]- عمر أفا ، المرجع السابق ،ص:292.

[9]- المرجع نفسه ،ص:293.

واتفاقيات مع الأوروبيين قصد فتح مراكز تجارية بالمنطقة، الأمر الذي أثر سلبا على التجارة بمدينة الصويرة الساحلية، المطلة على المحيط الأطلسي، مما أدى بقيام السلطان ببعض الإصلاحات في المنطقة[1]، وإنشاء أسواق جديدة من بينها سوق الخميس بين مدينة وجدة ومنطقة سيدي يحي على الحدود الجزائرية سنة 1880م باقتراح من القنصل الفرنسي لزيادة التبادل التجاري بين المغرب والجزائر[2]، وتنظيم القوافل التجارية وحمايتها[3]، وفتح الطرقات، وبناء الجسور كما بادر بإحياء مشروع والده سنة 1876م ، الذي يقضي بإقامة جسر من حديد بأزمور الساحلية، على واد أم الربيع، والتي تفصلها عن مدينة الصويرة، مدينة آسفي، لتسهيل عملية المرور بين مدينتي الدار البيضاء و الجديدة [4].

(2)– الطرق و المواصلات التجارية :

كانت شبكة الطرق التجارية[5] بالمغرب خلال القرن 19م بسيطة ومتفرعة من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، ترتبط كلها بمراكز تجارية كبرى تنطلق منها وإليها[6]، خاصة بمدن فاس، مراكش، طنجة، تيطوان، مكناس، سلجماسة، تارودانت، ووجدة ،إضافة إلى الثغور المفتوحة على المحيط الأطلسي، كميناء العرائش، وسلا ، والرباط، والصويرة[7]، كل هذه المراكز التجارية تخترقها تخترقها هذه الطرق.

---

[1]– لدانييل سروتر ، المرجع السابق ،ص144 و عمر أفا، المرجع السابق، ص:295

[2]– capitaine L. voinot, oudjda et l'amalat (maroc), oran, place kléber, 1912, p :140.

[3]– عبد الرحمان المودن، المرجع السابق، ص:383

[4]– محمد معريش، المرجع السابق، ص:145، ومحمد القبلي، المرجع السابق، ص:495.

[5]– ينظر الملحق رقم 8، ص: 135.

[6]– عمر أفا، المرجع السابق، ص: 302.

[7]– عبد الرحمان المودن، المرجع السابق، ص:383.

إن النشاط التجاري، يتأثر بالأحداث الطبيعية إما على توفير المحاصيل الزراعية والترويج الخارجي، أو تؤدي إلى تدهورها[1]، مثل أزمة النصف الثاني من القرن 19م مجاعة 1878م-1884م[2]، أما فيما يخص مرحلة انتعاش التجارة من خلال هذه الطرق فكانت مابين سنوات 1885م -1892م حيث نشطت التجارة بفضل ماقام به المولى الحسن بعد انتهاءه من تسديد غرامة تيطوان سنة 1885م[3] ، فاستحدث مراكز تسويق جديدة، و التي عرفت ازدهارا كبيرا في هذه الفترة، إلى غاية وفاه السلطان الحسن الأول سنة 1894م[4].

غير أنّ اختلال الأمن في البوادي، وانتشار ظاهرة السطو واللصوصية، خاصة في الطريقين التجاريين الأول الذي يربط بين مدينتي مكناس وتافيلات، مرورا بالأطلس المتوسط، والثاني من مدينة فاس نحو مدينتي مكناس، ومراكش، كان من بين العراقيل الكثيرة التي كانت تؤثر سلبا على المبادلات التجارية بين مختلف مدن المغرب [5] ، إلاّ أنّ طرق المواصلات والمراكز التجارية، عرفت تدهورا كثيرا بعد وفاة السلطان الحسن الأول حتى أصبحت كثير من هذه المراكز مجرد أسواق أسبوعية ، وآلت حالة شبكة المواصلات التجارية إلى أسوأ حال[6].

أما فيما يخص السكة الحديدية فإنّ الفرنسيين بدأو بمد السكة الحديدية في شرق المغرب، بعد إلحاحهم على السلطان سنة 1880م، لكن هذا الأخير رفض المشروع [7]، الذي كان يرى في مد

[1]- عمر افا، المرجع السابق، ص:303.

[2]- الناصري، المصدر السابق، ص:350.

[3]- عمر افا، المرجع السابق، ص:307.

[4]- عمر أفا، المرجع السابق، ص:307.

[5]- العربي أكنينح، المرجع السابق، ص:153.

[6]- عمر أفا، المرجع السابق، ص:308.

[7]- المرجع نفسه، ص:195.

السكة الحديدة زيادة في فتح المجال للتغلغل الأجنبي في المغرب، وعليه رفض العروض التي قدمتها بريطانيا فيما يخص السكة الحديدة[1]،

(3)- إصلاح الموانئ و المراسي :

بعد فتح قناة السويس 1869م[2] وازدهار الملاحة والنشاط التجاري أدى بتغيير في المعطيات الاقتصادية العالمية، إذ أخذت الحبوب الأمريكية ، والصوف الأسترالي، والأرجنتيني، والجلود الهندية تتراكم في الأسواق الأوروبية بكميات كبيرة، مما انعكس سلبا على تجارة المغرب في أوروبا[3]، بحيث لم لم يعد المصدر الوحيد للحبوب، والصوف، بالإضافة إلى غرق السفن التجارية الأوروبية في المحيط الأطلسي، وتعرضها للأعطاب أحيانا أخرى، الأمر الذي أدى بالمغرب إلى بناء منارة لإنقاذ المراكب الضالة، بمبادرة من الدول الأوروبية سنة 1865م[4]، وكان بناء برج الفنار على يد السلطان محمد بن بن عبد الرحمان على ساحل البحر بمنطقة تدعى شقار قرب مدينة طنجة ، "ليسرح ليلا حتى يهتدي به السيارة في البحر"[5]، وبني الفنار المذكور لخدمة الاقتصاد المغربي والأجنبي تصديرا و استيرادا [6].

[6].

لتشهد فترة السلطان الحسن اهتماما كبيرا بالموانئ التجارية، نتيجة لمتطلبات التبادل التجاري مع أوروبا[7]، فقد قام بإصلاح أبراج طنجة، وبناء المحلات، المعدة للبضائع[1] ، إضافة إلى انشاء

---

[1]- مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص195 ومحمد معريش، المرجع السابق، ص:146.

[2]- نجيب الزيبب، المرجع السابق، ص:446.

[3]- مصطفى بوشعراء، المرجع نفسه، ص:190.

[4]- المرجع نفسه، ص:190.

[5]- الناصري ،المصدر السابق، ص234.

[6]- مصطفى بوشعراء ، المرجع السابق، ص:191.

[7]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:145.

رصيف بها لنزول المسافرين، وبادر بإنشاء البرج العظيم أو البرج الألماني بالرباط ، وقد بني على هندسة حديثة لم تكن معروفة بالمغرب[2]، مجهزا برافعات أثقال[3]، وجدد ديواناها الكبير والصغير، وزاد في مد رصيفها وزيادة عدد مستودعاتها [4]، إضافة إلى إنشاء مكسر الأمواج في موانئ مدينة الصويرة، ومدينة الدار البيضاء، ومدينة طنجة، وتزويد هذه الموانئ بجرارات لمساعدة السفن على عبور الحاجز [5]، ومن إصلاحاته أيضا إنشاء موانئ في الجنوب مثل ميناء أسا [6].

ولوضع حد للتلاعب في عمليات وزن البضائع وضبطها بما يمكن من رفع مداخيل الجمركية، قام المولى الحسن، وباقتراح من الدول الأوروبية، على رأسها بريطانيا، والتي أكدت على أهمية توحيد الموازين، للحد من المخالفات [7].

زادت المعاملات التجارية عن طريق الموانئ مع الدول الأوروبية، في الوقت الذي قلت فيه التجارة مع الصحراء الجنوبية، والسودان الغربي، نظرا للتغلغل الأوربي صوب المناطق الجنوبية، وتحويل النشاط التجاري إلى الموانئ، وبالتالي ازدهار التجارة في المناطق الشمالية، وسرعة دورة رأس المال، هذا التغير ساهم في الهجرة من المناطق الجنوبية نحو الشمال والمدن الكبرى[8].

لقد كانت المشاريع الإصلاحية التي قام بها المولى الحسن، في المجال الاقتصادي تهدف إلى ضرورة رفع مداخيل بيت المال بالدرجة الأولى، خاصة لما عرفته من تدني متواصل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الحماية القنصلية، ومن أساسيات هذه المشاريع

---

[1] - J.L.Miége, le maroc et l'europe (1830-1894) , p :639.

[2]- محمد معري، المرجع السابق، ص:74.

[3]- نفسه، ص:145.

[4]- محمد المنوني، المرجع السابق، ص:74.

[5]- محمد معري، المرجع السابق، ص:145.

[6]- المرجع نفسه، ص:146.

[7]- محمد قبلي، المرجع السابق، ص:492.

[8]- جلال يحي، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ج3، ص:499.

عقد مؤتمر دولي لمعالجة ذلك، غير أنه اصطدم بنتائج لم تخدم مشروعه الإصلاحي، بالإضافة إلى ذلك قام بإصدار قوانين جبائية جديدة، تقر بفرض وتعميم الضرائب بالمغرب، خاصة بعد امتلاك الأوربيين عقارات فلاحية، كما عرف مشروعه الإصلاحي، تجديد في العملة المغربية، وتنظيمه للمبادلات التجارية، غير أن هذه المحاولات الإصلاحية قد باءت بالفشل، لأسباب داخلية وخارجية.

الملاحظ أن معظم الإصلاحات التي قام بها المولى الحسن الأول، هي عبارة عن مشاريع مقترحة من طرف الدول الأجنبية، وعلى رأسها بريطانيا، كان الهدف منها السيطرة على السلطة المخزنية بصفة عامة.

الفصل الرابع:

الثقافة والعلم ضمن مشروع الحسن الإصلاحي

- **المبحث الأول:** التعليم بالمغرب خلال القرن التاسع عشر
- **المبحث الثاني:** إصلاح التعليم في عهد المولى الحسن
- **المبحث الثالث:** المجالس السلطانية ودورها في المشروع الإصلاحي خلال عهد المولى الحسن

لم تمنع الاضطرابات السياسية اهتمام سلاطين الدولة العلوية بالحركة العلمية والثقافية، من خلال الاهتمام بالعلم والعلماء، والعمل على تطوير البرامج التعليمية، خاصة وأن جل السلاطين كانوا من العلماء، وبظهور الإصلاح في المغرب كان لابد أن يكون للثقافة والعلم نصيب من هذه الإصلاحات.

المبحث الأول: التعليم بالمغرب خلال القرن التاسع عشر.

عرفت الحركة الثقافية والعلمية نوعا من الانتشار بالمغرب خلال القرن التاسع، وقد تجلى ذلك في تزايد مؤسسات العلم والدراسة وكثرة العلماء وطلبة العلم وتعددت مجالات اختصاصهم، حيث حافظت الحركة العلمية على أسسها ومعالمها، بالرغم من المتغيرات التي شملت مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(أولا)– التعليم العربي الإسلامي:

شهدت الدولة العلوية توسعا كبيرا من حيث المنشآت التعليمية في المغرب الأقصى والتي كانت تختلف شكلا من حيث العمران، ومهمة من حيث التدريس، وللإشارة أن التعليم في هذه المنشآت لم تكن تحدده لوائح قانونية[1]، والتي تمثلت في:

(1)– المؤسسات التعليمية:

(أ)– **الكتاتيب** : يعتبر الكتاب أول المؤسسات التعليمية لهذا العهد في المغرب الأقصى، والتي كانت منتشرة بشكل واسع في مختلف المناطق المغربية، وقد عُرف في مدينة فاس بالمسيد أو الجامع، يتلقى فيه الطلبة تعلم الخط والتجويد، بالإضافة إلى حفظ القرآن الكريم ، وتعلم الوضوء والصلاة، وقد عرفت انتشارا واسعا في عهد الدولة العلوية، سواء في المدينة أو البوادي، حيث بلغ عددها في مدينة

[1]– ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية، ج3، ص:10.

فاس وحدها مائة وخمسة وثلاثون كتابا، منها مائة وعشرون للذكور، وخمسة عشر للإناث، يلتحق به في سن الرابعة أو الخامسة من العمر [1].

(ب)– المساجد:

قام المسجد بمختلف أشكاله وأحجامه بدور كبير كأداة تعليم وتربية ونشر الثقافة، وعرفت كمؤسسة تعليمية تتصل بعامة الناس على الدوام[2]، حيث تميز دورها التعليمي باختلافه من حيث الحلقات، فهناك نوعان من الحلقات ، حلقات مخصصة لعامة الناس والهدف منها التوعية الدينية والفكرية، حيث يجتمع السكان للاستماع إلى دروس السيرة النبوية والوعض وحتى الحديث النبوي والتفسير، وهناك حلقات دروس مخصصة للتلاميذ والطلبة لشرح المتون التعليمية في النحو والفقه، بالإضافة إلى وجود حلقات تُلقى فيها دروس معمقة لتكوين الطلبة[3].

شهدت مدينة فاس انتشار واسع للمساجد، فقد بلغ عددها سبعمائة جامع ومسجد، ويوجد من بين هذه المساجد خمسون جامعا ذات بناء حسن كجامع الأشراف وجامع باب دكالة وأبرزها جامع القرويين[4]، وهو عنوان التعليم في مستوياته العليا[5]، كانت طريقة التدريس به تعتمد على الحفظ وطريقة الشروح الطويلة، وذلك باستعمال المختصرات ككتب للتدريس[6].

ومن بين المساجد، مسجد القصبة السلجماسية أو الإسماعيلية بمنطقة تافيلالت والتي اهتمت بتعليم دروس الفقه وأصول الدين والتفسير، وقد ظلت تؤدي دورها التعليمي إلى غاية القرن

---

[1]– محمد معريش، المرجع السابق، ص: 10.

[2]– محمد رزوق، المرجع السابق، ص:74.

[3]– ابراهيم حركات، التيارات الفكرية والسياسية، ج3، ص: 12 .

[4]– بني جامع القرويين على يد فاطمة المدعوة بأم البنين وذلك يوم السبت من شهر رمضان المبارك سنة 245هـ. ينظر: اليفي بروفنسال، نخبة تأريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى، باريس، مطبوعات لاروز، ، (ط3)، 1948م، ص:29.

[5]– مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، ص:98.

[6]– محمد منفعة، التعليم بمدينة فاس في عهد السلطان المولى سليمان، ضمن أعمال أيام دراسية حول: الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر، المنعقدة بجامعة محمد الأول 11/10/9 ديسمبر 2011م، بالرباط، ص: 63.

العشرين[1]، وجامع الشرفاء بمدينة مراكش والذي اشتهر بعلمائه، وحلقاته التي اختصت بتدريس علوم الدين والحديث النبوي[2].

(ج)– الزوايا :

تعتبر الزاوية مؤسسة تعليمية واسطة بين الكتاتيب والمدرسة، ويشمل برنامجها التعليمي على مجموعة من الكتب الأساسية، كالألفية لابن مالك، ومختصر خليل وغيرها، ويختلف تدريس هذه الكتب من زاوية إلى أخرى ويعود ذلك إلى طبيعة ونوع الزاوية مثل الزاوية البسيطة وهي زاوية التي لم تبنى على ضريح ولي، ولا تنسب لولي أو طريقة صوفية[3]، والزاوية ذات الولي[4]، والزاوية الطرقية [5]، [5]، وهي تُخضع الطلبة إلى توجيه روحي، وفي بعض الأحيان يُصبح توجيها سياسيا، ومن بين الزوايا الأكثر انتشارا بالمغرب في العهد العلوي الزاوية القادرية، الزاوية الشادلية، الزاوية الناصرية، والزاوية الجازولية، وقد كانت بعض الزوايا تحضى بإعفاءات ضريبية وتكاليف مالية رغبة في ضمن ولائها للسلطان[6].

(د)– المدارس:

وهي بمثابة مؤسسة للتعليم الثانوي تسير من طرف السلطة ولها طالب أو إمام دائم يتم تعيينه من طرف المخزن، ومن أهم هذه المدارس مدرسة النحاسين التي كانت تستقبل الطلبة من سوس، وبن زرهون وبن زروال وغيرها، ومدرسة العطارين، مدرسة باب قيسة ومدرسة مصباح، وأكبر هذه المدارس في المغرب مدرسة الحبالين، وكانت جل هذه المدارس موجودة بمدينة فاس، يتمثل دورها

[1]– لحسن تاوشيخت، الحركة العلمية بتافيلالت خلال عهد الدولة العلوية (ق18-19)، ضمن أعمال أيام دراسية حول: الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر، المنعقدة بجامعة محمد الأول 11/10/9 ديسمبر 2011م، بالرباط، ص:25.

[2]– عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، الرباط، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، (ط3)، 2006م، ص: 316.

[3]– معريش ، المرجع السابق، ص:162.

[4]– ذات الولي : هي التي أنشئت حول ولي صالح، ينظر معريش، المرجع نفسه، ص:162.

[5]– الطرقية : وتنسب إلى طريقة صوفية كالتجانية ، و العيساوية ...إلخ ، ينظر: معريش ،ص:162.

[6]– حركات ، مرجع سابق ،ص:11.

في تكوين موظفين وإداريين لخدمة المخزن، غير أنّ هذه المدارس واجهت معارضة من طرف الفقهاء لاعتبارها في نظرهم تخضع الدين للدولة[1].

لقد عُرفت هذه المؤسسات التعليمية بتدريسها لعلوم الشريعة بالدرجة الأولى، ويظهر ذلك من خلال المواد المُدرسة، والكتب المقررة لذلك، والمتمثلة في الفقه، والذي كان مهيمنا على برامج التعليم في المغرب، باعتباره أساس التعلم يُدرس كل صباح، وأُعتبر من طرف العلماء أفضل العلوم على الإطلاق، باعتباره مرتبطا بالجانب الديني الخالص، كما يُمكّن صاحبه من شغل مناصب الدينية العليا كالقضاء، والإفتاء ،فضلا عن التدريس[2]، ويُدرس "بمختصر خليل"، باعتباره من الكتب الأساسية في الفقه المالكي، بالإضافة إلى كتب الفقه، علم الحديث النبوي الشريف ويدرس بالصحيح البخاري و صحيح مسلم ، والمساند كمسند ابن حنبل ، أما فيما يخص الأدب، والنحو، واللغات فكانت تدرس بمقامات الحريري ولسان العرب، بالإضافة إلى تعلم الفلسفة والمنطق [3].

لقد كان النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية في المغرب، نظاما تعليميا تقليديا في طرقه العلمية و التلقينية في معظم الحالات، وما إن تولى الحكم المولى محمد ابن عبد الرحمان حتى انطلقت المحاولات الجادة للنهوض بالبلاد وإصلاح ما يمكن إصلاحه من الناحية العلمية، حيث دعا شخصيا إلى نبذ الأساليب العتيقة، مشجعا بذلك التأليف، وإنشاء المدارس العلمية، و إرسال البعثات لإتمام الدراسة نحو أوروبا[4].

[1]- محمد معريش، المرجع السابق، ص:163.

[2]- لطيفة الكندوز، الطباعة والنشر بالمغرب 1865-1956م، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، (ط)، 2014، ص:282.

[3]- المرجع نفسه، ص:15.

[4]- معريش، المرجع السابق، ص:160.

(2)– الطباعة ودورها في التعليم:

ظهرت الطباعة بالمغرب الأقصى سنة 1864م، بجلب مطبعة من مصر، حيث تم استعمالها بمدينة مكناس، ثم فاس تحت اسم "**المطبعة السعيدة** "، والتي ساعدت على تطوير التعليم بصفة عامة، والتأليف بصفة خاصة[1]، بحيث كانت طرق التعليم تقليدية تعتمد بالأساس على الحفظ والتلقين بسبب قلة الكتب، مما يتيح للعلماء الهيمنة على طرق التعليم والتحكم في توجيهها، لكن بظهور الطباعة ونشرها للكتب المدرسية، بأعداد وافرة ساهمت تدريجيا في التقليص من الرواية وتحويلها إلى الدراسة بالكتاب، كما ساهمت بزيادة حركة التأليف والتي كانت في جلها تتمحور حول توعية سكان المغرب في تلك الفترة، وفي تقبلهم للمبادئ الإصلاحية ، إلا أن المغاربة انقسموا إلى مؤيد للفكر الإصلاحي على النمط الأوروبي، و الآخر معارضا لها [2].

وعليه ساهمت الطباعة وحركة التأليف في انتشار الأفكار و المبادئ الإصلاحية، بواسطة المنشورات المتنوعة، حيث تزايد الشعور بواقع البلاد والحاجة إلى التطور، نذكر من تلك المنشورات كتاب "نصيحة أهل الإسلام" لمحمد بن جعفر الكتاني[3].

نشطت حركة التأليف في عهد السلطان الحسن الأول، انطلاقا من مجالسه العلمية وبفضل علمائه في جميع المجالات الثقافية، عمل هذا السلطان على تعزيز حركة التأليف من خلال توفير الوسائل الممكنة، خاصة بظهور الصحافة في مدينة تيطوان، ومدينة طنجة على يد بعض اللبنانيين سنة 1889م[4]،كما عمل على تشكيل فرق مختصة في عمل المكتبات تضم جماعة من علمائه وأسند إليها مهمة نسخ الكتب وتحقيقها، وفي ذلك يذكر عبد الرحمان ابن زيدان :" كان المولى الحسن ولوعا بنسخ الكتب والبحث عن الخطاطين الماهرين، واستقدامهم ،لذلك كانوا لا يفارقون

[1]– آسية، المرجع السابق، ص53، ومحمد الحجوي، المرجع السابق، ص:48.

[2]– لطيفة الكندوز، المرجع السابق، ص:205.

[3]– المرجع نفسه، ص:206.

[4]– آسية البلغيثي، المرجع السابق ،ص:54.

قصره سفرا وحضرا ، حيث هيأ لهم كل ما يحتاجونه ، وأجرى عليهم الجرايات بالسخاء، وكان يتفقد أعمالهم وأحوالهم شخصيا، اقتداءا بجده الأكبر السلطان إسماعيل "[1].

بادر السلطان الحسن الأول بتدعيم مشروعه الإصلاحي وإنجاحه بأمر علمائه بالتأليف ونشر كتاب "كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة" الذي ألفه محمد ابن عبد القادر الكردودي[2]، وأهم قضية تناولها هذا المؤلف تتعلق بوضعية الجيش داعيا المغاربة إلى تنظيم أنفسهم بتطويره على الطريقة الأوروبية، مع التشبث بالتعاليم الإسلامية أي الربط بين الأصالة والمعاصرة، حيث امتزجت نظرة الكردودي إلى إصلاح بين الأخذ والإقتباس من المناهج الغربية والاستفادة منها مع المحافظة على المبادئ الإسلامية، لقد كان للطباعة دورا في نشر هذا الكتاب بين الأوساط المغربية[3].

كما عزز المولى الحسن حركة التأليف بعمله على طبع المصادر و أمهات الكتب العربية في مختلف العلوم ، والأدب، والفنون ومن أهمها كتاب خواجة الطوسي في" تحرير أصول الهندسة لإقليدس" سنة 1293هـ/1876م [4]، وكتاب "شرح الإحياء" للشيخ المرتضي الزبيدي سنة 1307هـ/1888م، وطبع العديد من النسخ لهذا الكتاب بجامعة القرويين[5].

ساهمت الطباعة في تنشيط الحركة التعليمية، حيث غيرتها من الطريقة التقليدية ووسعت من دائرتها وغيرت برامجها[6]، فلم تعد تعتمد على حشو الذاكرة، بل أصبحت تتركز على التفكير والفهم، مما قلل شيئا فشيئا من هيمنة العلماء الذين كان دورهم يعتمد على التلقين والحفظ، فأصبح

[1]- محمد القبلي، المرجع السابق ،ص:55.

[2]- هو محمد بن عبد القادر بن احمد الكلاني المعروف بالكردودي الفاسي، وهو من المنادين بضرورة الإصلاح خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، توفي سنة 1851م، ينظر: محمد المنوني، المرجع السابق، ص:13

[3]- لطيفة الكندوز، المرجع السابق، ص:209.

[4]- ابن زيدان، الدرر الفاخرة، ص:104.

[5]- آسية، المرجع السابق ،ج2،ص:56.

[6]- لطيفة كندوز، المرجع السابق، ص:224.

دورهم يقتصر على التوضيح والتوجيه، بالإضافة إلى توسع نطاق التعليم ليعم عدة مدن وقرى في شتى أنحاء البلاد[1].

(3)- التعليم اليهودي بالمغرب:

للإشارة يتكون العنصر اليهودي في المغرب الأقصى من ثلاث مجموعات أولها اليهود الذين وُجدوا في المغرب قبل الإسلام، ويهود يتكلمون اللغة الأمازيغية الذين تمركزو في بلاد الشلوح ومنطقة السوس، واليهود المنحدرون من أصل الميكوراشيم وتعني بالعبرية المطارد وهم يهود الأندلس، الذين وصلوا بلاد المغرب سنة 1492م بعد سقوط آخر إمارة إسلامية بالأندلس [2] وهم يتكلمون القشتالية، استقروا بالمناطق الشمالية والساحلية للمغرب، كمدينة تطوان مليلية[3] وآسيلا وطنجة[4]، والمجموعة الثالثة يهود يتكلمون اللغة العربية وهم أحفاد المهاجرين من الأندلس الذين تعربوا بعد اختلاطهم مع السكان المحليين، لكن ظلت كل المجموعات اليهودية المغربية تستعمل اللغة العبرية أساسا في الشعائر الدينية والتعليمية[5]، كما استطاع اليهود تقلد مناصب رفيعة عبر تاريخ المغرب، وذلك بفضل خبرتهم في الشؤون المالية والتجارية والاستشارية، وشهرتهم في مجموعة من الحرف والمهن، ما جعلهم محببين لدى سلاطين المغرب خاصة في القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعلهم ينالون قسطا من المشاريع الإصلاحية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بازدياد المبادلات التجارية مع دول أوربا[6].

---

[1]- المرجع نفسه، ص،ص: 225، 226.

[2]- أحمد السوالم، ومضات من تاريخ التعليم اليهودي بالمغرب، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 19 أفريل، 2016، ص:1

[3]- محمد رزوق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16م و17م، الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق، (ط3)، 1998م، ص:156.

[4]- عبد الرحمان بشير، اليهود في المغرب العربي(33-462هـ/642-1070م)، (ط1)، 2001م، ص:46.

[5]- حاييم الزعفراني، المرجع السابق، ج2، ص:315.

[6]- أحمد السوالم، المقال السابق، ص:2.

وقد شهد عهد المولى الحسن الأول الاهتمام بمطالب يهود المغرب، وذلك من خلال قبوله المشروع الإصلاحي الذي نادى به الإتحاد العام الإسرائيلي سنة 1864م في إطار النهضة العلمية، ومحاولة إصلاح التعليم لدى اليهود المغاربة، خاصة وأن الإصلاحات التي شهدها المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مست مختلف الميادين، وشملت مختلف الفئات الاجتماعية وعليه قام المولى الحسن، وباستشارة العلماء، بقبول هذا المشروع بشرط، خضوعهم لحكم السلطان[1]، وكان التعليم الديني سببا في اندماج المجموعات الثلاث[2] ، وانقسمت مؤسسات التعليم الديني إلى :

1- تلموذ تورا[3]، وأصلا أو الحدر[4] ، وهدف هاتين المؤسستين تعليم الكتابة و القراءة وحفظ نصوص من التوراة، وقراءة التفسير خصوصا تفسير راش [5] والتلموذ الذي هو كتاب الإرث الشفوي عند اليهود، ويعتبر تفاسير للتوراة بالعبرية والآرامية [6]، ويبدأ الطفل التمدرس عادة في سن الثالثة إلى سن الرشد الديني عند اليهود وهو ثلاثة عشر سنة [7].

[1]- آسية البلغيثي، المرجع السابق، ج2، ص: 46.

[2]- عبد الرحمان بشير، اليهودي في المغرب العربي 642-1070م، دم، (ط1)، 2001م، ص-ص: 50-57.

[3]- تلموذ تورا دراسة الشريعة، وهو بناء عام تسهر عليه الجالية يضم مجموعة من الغرف، وتلامذته هم من الفقراء والأيتام، ينظر: أحمد شحلان، محاولة إصلاح التعليم اليهودي في المغرب في القرن التاسع عشر ودور مدارس الاتحاد الإسرائيلي في أوضاع ماقبل الحماية، ضمن أعمال الأيام الدراسية حول: الإصلاح والمجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر، المنعقدة بجامعة محمد الخامس، الرباط، ص: 208.

[4]- الحدر، ومعناها بالعبرية، الغرفة، وهي التسمية التي أطلقها يهود أوربا الشرقية على مكان تعلم أطفالهم، أحمد شحلان، المقال المقال نفسه، ص: 208.

[5]- راش، مختصر إسم شمله بن يسحق، وهو من المعلمين الكبار عند اليهود، واشتهر بتفسيره المعروف بتفسير راشي، أحمد سوالم، سوالم، المقال السابق، ص:2.

[6]- إسحق دويشر، تر، ماهر الكيالي، اليهودي اللايهودي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (ط2)، 1978م، ص:6.

[7]- حاييم الزعفراني، المرجع السابق،ج2، ص:135.

2- التعليم العالي أو يشف، وفيه تعمق دراسات التلموذ والتوراة، وتقرأ الكتابات الأخرى مثل المدرشيم والزهر والتي معناها دراسة النصوص التوراتية، دراسة معمقة [1]، إضافة إلى الديانيم (الأحبار) أو الأشخاص الذين يريدون تكريس حياتهم للدرس والنظر، ويدعمون بالتفاسير المتعددة، ويطلق عليهم إسم تلميذيم حخميم المتعلمون أو العقلاء، ولم تكن الدراسة محددة بسن معين [2].

لقد كان هذا التعليم عاما تقريبا، ولكن ما أن يبلغ التلميذ العقد الثاني من عمره حتى يغادر التدريس ليلتحق بالأعمال المهنية، بالرغم من إجبارية استمرارية التعليم حتى سن البلوغ، التي كان الأحبار يحرصون على تنفيذها، ولم تكن هذه الاستمرارية متيسرة إلّا لأبناء الفئات الميسورة، وقد ظل الحال على هذا الأمر إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، حيث ظهرت حركة إصلاحية لهذا التعليم ، وتمثلت في حركة مدارس الإتحاد الإسرائيلي العالمي الذي تأسس بمدينة باريس سنة 1860م، على يد جماعة من اليهود الفرنسيين [3].

لقد اهتم هذا الإتحاد بيهود الشرق وإفريقيا، وكان هدفه الإصلاحي إنقاذ يهود المغرب الأقصى الذين كانوا يعيشون تحت وطأة الأوبئة والأمراض و المجاعات، وكانوا يرون أن نجاة هؤلاء لا تتم إلا بالتعليم[4]، فأنشأ الإتحاد أول مدرسة للأطفال بمدينة تيطوان سنة 1862م، ومدرسة طنجة 1865م، ومدرسة الصويرة 1868م التي أعيد فتحها سنة 1888م، وفاس1881م، أما بالنسبة للبنات أنشأ لهن مدرسة بمدينة تيطوان 1868م، ومدرسة طنجة 1874م، إضافة إلى ذلك حاول الإتحاد تكوين مهنيين من التلاميذ الفقراء الذين لم يستطيعوا متابعة دراستهم، فأسس مدرستين

[1]- إسحق دويشر، المرجع نفسه، ص:6.

[2]- أحمد شحلان، المقال السابق، ص: 209.

[3]- مسعود كواتي، اليهود في المغرب الاسلامي من الفتح الى سقوط دولة الموحدين، الجزائر،دار هومة للطباعة والنشر،2009، ص :147.

[4]- محمد قبلي، المرجع السابق، ص: 451.

للأطفال، الأولى في مدينة طنجة سنة 1873م، و الثانية في تيطوان سنة 1874م وبالنسبة للبنات في تيطوان سنة 1892م[1] .

كان البرنامج التعليمي محليا حتى سنة 1882م، قامت اللجنة المركزية للإتحاد العام الإسرائيلي بفرض مقررا عاما يطبق في كل مدارسها، ويحتوي هذا البرنامج الإصلاحي على تعلم اللغات التالية الفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية، والإيطالية إضافة إلى الحساب، والهندسة، والفيزياء والكيمياء، كما أضيف تعلم اللغة العبرية نحوا، وتوراتا، والتاريخ المقدس، والتاريخ العام، واللغة العربية، بالإضافة إلى مواد يضيفها المدرسون المحليون كما قررت برنامجا مهنيا مدته خمس سنوات، يدرس فيه التلاميذ من طرف أصحاب المهن، تضاف إليها دروس ليلية تعطى فيها مبادئ الرسم والهندسة، والحساب، والمحاسبة، أما فيما يخص البنات فيتعلمن الخياطة، والطراز، وأعمال المنزل كما أرسلت اللجنة بعض التلاميذ إلى مدارس مهنية في باريس[2] .

كان تأطير هذه المدارس يتم من طرف المتخرجون من المدرسة الإعدادية، التي أسسها الإتحاد في باريس سنة 1867 لتكوين معلميه، كما كان يؤطرها معلمون محليين، و أحبار وأساتذة من إسبانيا، و إنجلترا، أما فيما يخص التسيير المادي لهذه المدارس،كان من طرف الإتحاد الإسرائيلي العالمي، و الصندوق المحلي للجالية، بالإضافة إلى مؤسسات أجنبية مثل :

- اللجنة الإدارية بلندن (Board of Deputies of London)
- المؤسسة الإنجليزية واليهودية بإنجلترا(Anglos Juwich Association)
- الهيئة المركزية ليهود فرنسا[3]، (Comisistoire Centrale des Israélites)

[1] – اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وانكاد في دوحة الأمجاد، الدار البيضاء، مطبعة النجل الجديدة، (ط1)، 1985م، ج1، ص:274.

[2] – أحمد شحلان، المقال السابق، ص: 211.

[3] – إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، المرجع السابق، ص: 173.

ورغم الجهود الإصلاحية التي بذلها الإتحاد، إلاّ أنّ غالبية يهود المغرب لم يتقبلوا هذا المشروع ،إذ رأوا فيه بداية طريق الانسلاخ من اليهودية الحقة، والابتعاد عن التقاليد التي حافظ عليها أجدادهم وقد تزعم هذه المعارضة الأحبار الذين رأوا في هذه المدارس خطر على مواردهم المادية ، مما أدى بالإتحادية إلى مهاجمة الأحبار والمدارس العتيقة التي كانت تهتم بالعلوم الدينية ، بالجهل، والتخلف والتعصب [1].

كان الهدف من المشروع الإصلاحي التعليمي اليهودي في النصف الثاني من القرن 19م الذي ناد به الإتحاد الإسرائيلي بتقديم مسيّر فعال لليهود، كما وجهتها معطيات أخرى دولية وظرفية، فتأسيس هذه المدارس في أماكن معينة وهي مدينة تيطوان، وطنجة، والصويرةكان له مغزى، إذ تعتبر هذه المدن أبوابا للمغرب، وهي بالتالي شريان تجاري يربط المغرب بدول الأوروبية وهذا الاختيار يؤكد ما كان لليهود من دور أساسي في العلاقات التجارية [2].

لقد كان الإتحاد بهدف إلى استيلاء خريجوا مدارسه على الوظائف، و الموارد المهمة، لذلك لم يدعوا للهجرة، بل حث على الإقامة لزيادة نفوذهم في البلاد، وجعلها من أهداف مدارسه بمبدأ أن يأخذ التلاميذ لغة البلاد، ويختلطوا بباقي سكانه ويندمجوا بسهولة [3].

– المبحث الثاني: إصلاح التعليم في عهد المولى الحسن:

استهل المولى الحسن مشروعه الإصلاحي في ميدان التعليم بالاهتمام بالعلوم العقلية، ولهذا الغرض قام ببناء بالمدارس، والتي كانت في نظره مرحلة تمهيدية يمر عليها الطلبة لاستكمال دراستهم في أوربا، خاصة وأنه كان يؤمن بأن المدارس الأوروبية لديها القدرة على تلقين الطلبة المغاربة بشكل جيد.

[1] – إسحق دويتش، المرجع السابق، ص: 50.

[2] – محمد ربيع، أزمة الفكر الصهيوني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (ط2)، 1979م، ص:81.

[3] – محمد شحلان، المرجع السابق، ص:216.

(1)– بنـاء المـدارس: ومن جملة المدارس في فترة حكم المولى الحسن نجد:

(أ)– مدرسة المهندسين بفاس:

والتي تأسست في عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام، وفتحت أبوابها للطلاب للدراسة سنة 1844م، واستمرت إلى غاية سنة 1879م، وقد كان يدرس بها مختلف العلوم كالحساب، والهندسة، والتوقيت، والتنجيم والموسيقى، وقد عمل الحسن على الاهتمام بها[1].

ومن أساتذة هذه المدرسة إدريس بن الطايع العلوي البلغيثي الحسني الفاسي (ت 1904م)، والذي كان أستاذا بها سنة 1876م، والأستاذ عبد الرحمان العلج (ت 1879م)، الذي قام بنشر العلوم الرياضية والعسكرية الحديثة بفاس ومراكش، وقد تخرج من هذه المدرسة، مجموعة من الطلبة النجباء، تُوجه فئة منهم لاستكمال دروسها بعواصم أوربا[2]، كالفقيه أبي عبد الله محمد الجباص، الذي أرسل إلى انجلترا، وأبي عبد الله محمد العلمي إلى ايطاليا، و آخرون إلى فرنسا، وألمانيا، وكان المتخرج من هذه المدرسة يحمل لقب مهندس، ومن درس بها التوقيت يحمل لقب"موقت"[3].

(ب)– المدرسة الحسنية بطنجة:

وهي من تأسيس السلطان الحسن الأول، حسب الطاهر الأودي في كتابه "الاستبصار" حيث يذكر أنه تكون بها ست سنوات [4]، وتعتبر هذه المدرسة بمثابة مرحلة تكميلية لمدرسة الهندسة، السالفة الذكر، وبالنسبة للمواد المُدرّسة بها، هي الحساب، الهندسة، التنجيم، الجغرافيا اللغة العربية، المبادئ الدينية الأولية، إضافة إلى اللغة الأجنبية، مدة ثلاث سنوات، قصد تحضيرهم ليتم إرسالهم في

[1]– أحمد السوالم، الإصلاح التعليمي بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والبحث، 19 جوان 2016م، ص:5.

[2]– ابن زيدان، الإتحاف، ج2، ص:543.

[3]– محمد معريش، المرجع السابق، ص،ص:155،156.

[4]– المرجع نفسه، ص:157.

بعثات علمية نحو أوربا، لاستكمال دراستهم، أما بالنسبة لتكاليف هذه البعثة فإنها تكون على نفقة المخزن[1].

إلى جانب هاتين المدرستين، وجدت مدارس أخرى بمكناس، والرباط وسلا، تُدرس بهم العلوم العقلية بالدرجة الأولى، وقد كان الحسن الأول حريص على مراقبة الطلبة، ويتبين ذلك في الرسالة التي بعث بها، حاجبه موسى بن أحمد إلى طلبة الحساب والهندسة بسلا سنة 1876م، والتي جاء في مجملها" فقدأخبر الناظر، أن الطلبة الذين يتعلمون الحساب والهندسة هناك، بعضهم صار يتكاسل ويعطل بعض الأيام عن القراءة، وبعضهم امتنع عن التعليم بالكلية، وقد أمرهم كذا مولانا–أيده الله..بأن لايعطو الراتب إلا لمن لازم القراءة، ومن عطل يوم "كذا"، يسقط منه راتبه ذلك اليوم، ومن امتنع من التعليم يقطع عنه بالكلية وينظر غيره..." [2].

(2)– إرسال البعثات العلمية :

اهتم سلاطين الدولة العلوية بالتعليم، خاصة العلوم الدينية، أما بالنسبة للعلوم العقلية فهي لم تلق الاهتمام الكبير، إلا في بعض الأحيان، وبتغير الأوضاع في بداية القرن التاسع عشر، وتأثر المغرب بباقي الدول الإسلامية إلى تبني الإصلاح، على رأسها مصر والدولة العثمانية.

حيث كانت هذه الدول سباقة إلى تطوير العلوم العقلية، خاصة في المجال العسكري ،والبحري، والهندسة، والفنون، وطبع الكتب، في حين بقي العلويون "متأخرون في المجال العلمي على مصر بنصف قرن، وعن العثمانيين في عدة مجالات بأزيد من قرن"[3]، والجدير بالذكر أن احتكاك العلويين بالفرنسيين بعد احتلالهم للجزائر 1830م، واكتشاف انحطاطهم وضعفهم بعد معركة إيسلي 1844م، شكّل منطلقا بضرورة إصلاح الوضع العام للدولة، وكانت المحاولات الأولى فردية متواضعة

[1]– ابن زيدان، المصدر السابق، ص: 544.

[2]– محمد المنوني، المرجع السابق، ص:101.

[3]– ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية، مرجع سابق ،ص:35.

من بينها إصلاحات إدريس الجعيدي السلوي[1] الذي تبنى تدريس الرياضيات، والهندسة بعد تنقله بين لأقطار أوروبا[2]، ليقدم للمخزن العلوي إتجاه الحضارة الأوروبية الحديثة [3].

بادر السلطان محمد ابن عبد الرحمان سنة 1866م، إلى توجيه ثلاث بعثات علمية إلى مصر[4]، وما إن اعتلى السلطان الحسن العرش العلوي، حتى عمد إلى توظيف وتكريس الفكر المغربي، لخدمة الأهداف الوطنية بواسطة علماء مجالسه العلمية، إيمانا منه أن لا سيادة، ولا تقدم بدون العلم الحديث[5]، لذلك كان من أهم أساسيات برنامجه الإصلاحي، إرسال البعثات العلمية خارج المغرب، بعد أن يقضي أفرادها فترة التأهيل العلمي، وتعلم اللغات الأجنبية في المدارس العلمية بالمغرب، ويذكر ابن زيدان في كتابه "الدرر" بقوله:"أثار نهضته العلمية ببعث البعوث من نبغاء دولته لتلقى العلوم العقلية بمصر و مختلف الدول الأوروبية "[6].

لقد كان أعضاء البعثات العلمية يُختارون من أنجب الطلبة، إذ كان السلطان الحسن الأول يكلف ولاته بالمدن والأقاليم باختيار نجباء طلبتهم، و يعلمونهم مبادئ العلوم الرياضية، والطبيعية ، واللغات الحية[7]، ثم يختار المتفوقين منهم قصد توجيههم للدراسة بأوروبا في مختلف العلوم والفنون التقنية الحديثة [8].

---

[1]- إدريس الجعيدي السلوي ولد عام 1250هـ/1835م، بمدينة سلا، صاحب كتاب اتحاف الأخيار بغرائب الأخبار رحلة إلى فرنسا بلجيكا انجلترا إيطاليا 1876، ينظر: إدريس الجعيدي، إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار، رحلة إلى فرنسا، بلجيكا، إنجلترا، إيطاليا1876م، تح، عز المغرب معنينو، أبو ضبي، دار السويدي للنشر والتوزيع، (ط1)، 2004م، ص: 20.

[2]- ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية، ص:36.

[3]- إدريس الجعيدي السلوي، المصدر السابق، ص:11.

[4]- المنوني ، المرجع السابق ،ص:115.

[5]- آسية، المرجع السابق، ص:57.

[6]- ابن زيدان، الدرر، ص:104.

[7]- ابن زيدان، العز والصولة، ج2، ص:149.

[8]- ابن زيدان، الإتحاف، ج2، ص:543، ومحمد المنوني، المرجع السابق، ص:116.

(أ)– البعثات العلمية إلى مصر :

تمثل البرنامج الإصلاحي التعليمي الذي انتهجه السلطان الحسن الأول في مضاعفة البعثات العلمية المتوجهة إلى مصر، التي قام بها والده السلطان محمد ابن عبد الرحمان والتي قسمت إلى خمس بعثات لتعلم خطط الجهاد و الفنون البحرية، ومن أهم البعثات العلمية إلى مصر في النصف الثاني من القرن 19م خلال عهد الحسن الأول، بعثة أحد الطلبة، المدعو الطيب أبو محمد عبد السلام العلمي، حسب ما صرح به في كتابه " البدر المنير" قائلا :" وقد جمعت له من هذا التقييد من عدة كتب ، ورصعته بأعمال الطب الجديد حسب ما حضرناه في الإسبطالية الكبرى بمصر القاهرة "[1] ، وتجلت قيمة هذه البعثة فيما قدمته من دراسات طبية نذكر منها،جراحة الصفري وعلم الأمراض الباطنة، علم الجراحة، بالاضافة إلى علم التشريح الهيكلي، والعضلي، والمفصلي، وتشخيص أمراض النساء والأطفال[2]،هذه جملة بعض العلوم الطبية التي تلقتها البعثات العلمية المغربية من علماء مصر

(ب)– البعثات العلمية إلى أوروبا :

لم تكن البعثات العلمية المغربية الموجهة إلى أوروبا وليدة فترة حكم السلطان الحسن الأول بل تعود إلى عهد السلطان عبد الرحمان ابن هشام، في توجيهه بعثة من أربعة طلبة إلى أوروبا لدراسة الهندسة[3]، كما يذكر ابن زيدان أن السلطان محمد بن عبد الرحمان قام أيضا ببعث مجموعة من الطلبة إلى أوروبا قائلا :" ووجه لتعلم الهندسة والحرب عددا من الطلبة أبناء المسلمين لبلاد الروم فتعلموا ما يكفي من ذلك وما يحتاج إليه من علم الهندسة وكيفية حرب النظام "[4].

[1]– ابن زيدان، الدرر الفاخرة، ص:105.

[2]– محمد المنوني، المرجع السابق، ص– ص:121-122.

[3]– المرجع نفسه ،ص:123.

[4]– االمشرفي، المصدر السابق، ج2، ص:92.

ومع اعتلاء السلطان الحسن الأول الحكم على الدولة العلوية 1290هـ /1873م، كان من أهم مشاريعه الإصلاحية تكثيف البعثات العلمية إلى أوروبا، وهكذا توالت البعثات خلال فترة حكمه حسب الترتيب التالي :

- بعثة 1290هـ/1873م : لم يحدد عدد طلبتها، لكن ذكر أحد الطلبة وهو الطاهر ابن الحاج الأودي أحد نجباء البعثة الحسنية الموجهة إلى فرنسا، لدراسة العلوم الرياضية، وبعد عودته أستخدم بدار السلاح بمدينة فاس[1].

- بعثة 1291هـ/1874م : ضمت هذه البعثة 15 طالبا في الهندسة، درسوا اللغات الأجنبية بمدينة طنجة قبل توجيههم إلى أوروبا، وجلهم من مدينتي الرباط وفاس، تم توزيعهم على بلدان أوروبا، إنجلترا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا لدراسة العلوم الحربية والهندسة[2]، ومن الذين توجهوا إلى إنجلترا إدريس ابن عبد الواحد، ومحمد الجباص الفاسي، و توجه إلى إيطاليا محمد بناني الفاسي وعبد السلام الودي، أما في ما يخص الذين أرسلوا إلى فرنسا منهم محمد ابن الكعاب الشركي، وقاسم الودي، ومن الذين توجهوا إلى إسبانيا أحمد ابن الحاج العباس ابن شقرون الفاسي، وعبد السلام الرباطي [3].

- بعثة 1292هـ/1875م : وجه السلطان الحسن الأول بعثة علمية إلى إنجلترا وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا ،وإسبانيا، تتكون من 25 طالبا، لدراسة مختلف الفنون العسكرية و تقنياتها [4].

- بعثة 1293هـ/1876م : تم إعداد مجموعة من الطلبة متكونة من 25 طالبا لإرسالهم إلى جبل طارق بأمر من السلطان، لتعلم الطب والفنون العسكرية المتنوعة[5]، ومع حلول سنة

[1]- ابن زيدان، الدرر الفاخرة ، ص:105.

[2]- حركات، التيارات السياسية والفكرية، ص:137.

[3]- المنوني، المرجع السابق، ص:124.

[4]- أسية ، المرجع السابق، ص:51.

[5]- ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ص: 545، وابراهيم حركات، التيارات الفكرية والسياسية، ص:37.

1294هـ/1877م قام السلطان بإرسال مجموعة أخرى تتكون من 70 طالب و170 للإلتحاق بهم في جبل طارق [1].

– بعثة 1295هـ/1878 : بادر السلطان الحسن الأول بإرسال هذه البعثة إلى فرنسا، وإيطاليا ، وبلجيكا، متكونة من 20 طالبا قصد دراسة و تعلم صناعة الذخيرة، والتدرب عليها [2].

– بعثة 1299هـ/1882م قام المخزن العلوي بتوزيع ثلاثون تقنيا في البحرية على بواخر الإنجليز ،والفرنسيين، والألمان ،والإسبان، و10 طلبة للدراسة في قيادة السفن و4 لتعلم العلوم التجريبية، كالرياضيات، والهندسة [3].

– بعثة 1301هـ/1884م : من بين البعثات التي وجهها السلطان الحسن الأول في هذه الفترة البعثة الموجهة إلى بلجيكا، والمتكونة من 37 طالبا، و15 عسكريا للتدرب على التقنيات العسكرية، وفي نفس السنة دعم بستة طلبة من مدينة طنجة، والرباط للالتحاق بالمدارس البلجيكية[4].

– بعثة 1302هـ/1885م : وجه الحسن الأول بعثة علمية إلى أوروبا، متكونة من خمسة طلبة لتعلم كيفية بناء القناطر[5].

كانت البعثات العلمية من أهم الوسائل الإصلاحية في عهد المولى الحسن والاهتمام بالعلوم العقلية بصفة خاصة، فان هذا المشروع قد واجهته معارضة من بين أوساط الاجتماعية وعلى رأسها كبار المسؤولين وبعض العلماء كما إن الطلبة العائدين من أوروبا لم تسند إليهم مسؤوليات في أيطار تخصصهم، ولم تكن هنالك تنظيمات توحد شمل المهندسين والتقنيين المغاربة،أي أنها لم توظف

[1]– ابن زيدان، العز والصولة، ج2، ص:152.

[2]– آسية، المرجع السابق، ص:51، ومعريش، مرجع سابق، ص:161.

[3]– ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص:38.

[4]– ابن زيدان، العز والصولة، ج2، ص: 153، ومحمد المنوني، المرجع السابق، ص:126.

[5]– ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ص:547، وابراهيم حركات، المرجع السابق ،ص:38.

وتستثمر في خدمة المشروع الإصلاحي، وما يعاب على هذه البعثات أنها كانت تشمل التعليم العسكري أكثر من العلمي، وكانت في غالبيتها تستهدف التكوين السريع و التدريب على بعض التقنيات للمدى القريب دون البعيد.

المبحث الثالث: المجالس السلطانية ودورها في المشروع الإصلاحي خلال عهد المولى الحسن:

واضب العلويين على عقد المجالس العلمية، حتى أصبح ذلك سنة يتوارثونها خلفا عن سلف[1]، وكانت تعقد بالبلاطات على امتداد الأشهر الثلاثة رجب، شعبان، ورمضان، طيلة أيام الأسبوع، باستثناء يومي الخميس، والجمعة، وغالبا ماكانت تعقد مساءا[2]، أما من حيث الشكل فقد كان السلطان يتصدر المجلس ويجلس حوله أبناؤه، وإخوته، وبقية أفراد أسرته، ثم رجال الدولة المقربون من مدنيين وعسكريين، أما العلماء فيصطفون أمامه وخلف العلماء يجلس الأشراف، والكتاب، والوزراء، ثم العمال، والقواد، الضباط الكبار في الجيش [3]، وأمناء الصائر[4].

كما كانت دروس المجالس العلمية السلطانية تبدأ بقراءة "صحيح البخاري"، ثم يتطرقوا إلى دراسة الأحاديث التي يأمر السلطان بالتوقف لشرحها للتفسير، والتعليق، والتحليل، والتعليل، والمقارنة بنصوص بعض الأحاديث، إضافة إلى إبداء العلماء ملاحظاتهم وتدخلاتهم، بالحوار والمناقشة [5]، وقد أدخلت عليها تعديلات على امتداد عهد الدولة العلوية، وتعاقب سلاطينها، وخاصة من حيث

[1]- ابن زيدان، الاتحاف ج2، ص-ص: 177-203.

[2]- آسية الهاشمي البلغيثي، المجاس العلمية السلطانية على عهد الدولة العلوية الشريفة، ج1، المغرب، وزارة الأوقاق والشؤون الإسلامية، (ط)، 1996، ص:208.

[3]- نفسه، ص:207.

[4]- الصائر: في الإصلاح المغربي يعني النفقة والخرج، وهم المكلفون بالإنفاق، ينظر: ابن زيدان، العز والصولة، ج1، ص:177.

[5]- أحمد الطيب علج، الأعراف والعادات في المغرب، المغرب، منشورات وزارة الشؤون الثقافية، 1994م، ج1، ص:98.

المضمون، والمناهج، والحصص، والزمان، والمكان، وذلك حسب شخصية كل سلطان ومستوى ثقافته وتطلعاته[1].

(1)– المجالس العلمية السلطانية في عهد السلطان الحسن الأول :

سار السلطان الحسن الأول على سنن أسلافه، في الحفاظ على الشعائر الدينية، والمقدسات الإسلامية، بالتوازن بين الأمور الدينية والدنيوية، فقد كانت مجالسه العلمية السلطانية تسير على النهج الرسمي التقليدي، سواء من حيث الشكل، أو من حيث المضمون، حيث كانت تعقد طيلة الأشهر الثلاث رجب، شعبان، ورمضان، تحت رئاسة أحد أئمة وأشياخ علمائه، وكان يحضرها كبار موظفي الدولة عسكريين ومدنيين[2]، كما كان يكن حبه وعنايته، ورعايته لعلماء مجلسه، خاصة علماء الحديث النبوي الشريف منهم لأنهم رفعوا بيعته، ويشاورهم في سائر الأمور، ولا يصدر صغيرة ولا كبيرة إلا بمشورتهم[3].

كان السلطان الحسن الأول يعقد مجالسه العلمية لختم صحيح البخاري، وكتب العلوم الشرعية، والدينية، والرياضيات، والهندسة، إضافة إلى علم الكيمياء، وغالبا ما كانت المجالس العلمية تتحول إلى مناظرات، ومناقشات حادة، وكلما طرأت قضية فإنها تكون محل بحث ودراسة من طرف السلطان وعلماءه، من خلال المناقشة، وتعدد المحاضرات، والندوات، والتي تستغرق أحيانا عدة جلسات، إذ يتمسك كل عالم برأيه، ويأتي بالحجج، والأدلة، والنصوص لتأيده وتعمه، وكثيرا ما تألف كتب ورسائل حول تلك القضايا[4] .

[1]– آسيا البليغثي، المرجع السابق، ج1، ص:210.

[2]– آسية البلغيثي، المرجع السابق، ج2، ص: 38.

[3]– المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص:103.

[4]– ابن زيدان، العز والصولة، ج2، ص:178.

(2)- الدور الإصلاحي للمجالس العلمية السلطانية:

عقد المولى الحسن الأول مجالس علمية عديدة للاستفتاء حول القضايا المهمة التي كانت تطرحها الظروف والمستجدات، التي عرفتها البلاد تحت تأثير المظاهر الإصلاحية وما اقتضته بالاحتكاك بالأجانب، مما لم يرد فيه نص صريح لا في الكتاب، ولا في السنة النبوية، ومن أهم تلك القضايا نذكر :

قضية إلحاح الجالية الأجنبية على السلطان الحسن في تلبية مطالبها بمنحها الامتيازات الخاصة، وتخفيض الضرائب على أفرادها[1]، لهذا الغرض كتب السلطان الحسن رسالته يوم 7 رجب 1307هـ/1890م إلى علماء المغرب ليستفتيهم في ذلك، إذ يعتبر من مظاهر أخذ المغرب بأسباب النهضة الحديثة، وكانت نتيجة هذا الإفتاء، موافقة خاصة من طرف علماء مجالسه العلمية، والنخبة المثقفة، والوجهاء، والأعيان، أما جل العامة فرفضوا ذلك[2]، وقد اعتمد السلطان الحسن الأول على رأي العلماء، فقام بخفض الضرائب على الأجانب بنسبة الربع مما كانوا يدفعونه[3].

ومن المسائل المهمة التي اضطر السلطان الحسن الأول إلى عقد مجلس علمي للاستفتاء، حولها، كانت قضية التجارة في الأعشاب المخدرة، فقد عقد مجلسا علميا، واستفتى علماءه في حكم تجارة الأعشاب المخدرة[4]، وذلك بتاريخ 05 ربيع الثاني 1304هـ/1887م وبعد جلسات مطولة حول الموضوع، أصدرت فتوى شرعية بمنعها، مما أدى بالسلطان إلى إصدار أمر منع المتاجرة في الأعشاب

[1]- الناصري، الاستقصاء، ج9، ص: 182.

[2]- لحسن اليوبي، أهم الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، المحمدية، مطبعة الفضالة، (ط)، 1998م، ص:219.

[3]- ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ص:463، وآسية البلغيثي، المرجع السابق، ج2، ص: 44.

[4]- الناصري، االمصدر السابق، ج9، ص:183

المخدرة وحرقها، كما منع الأجانب من جلبها إلى المغرب، إلا لأنفسهم، وبكميات محدودة، مع دفع الضريبة عليها، وأن يكون إدخالها إلى المغرب من ميناء مدينة طنجة فقط[1] .

كما اضطر السلطان الحسن الأول سنة 1875م إلى الاستعانة بعلماء مجلسه العلمي السلطاني للاستفتاء حول قضية مصدر مصاريف ونفقات الجيش وتجهيزه وإعالته، وذالك لتدارس القضية في المجلس لعدة جلسات مطولة، ووقع إجماع العلماء على إباحة ذلك، وأصدروا فتوى شرعية تبيح المساعدة والمعونة من طرف الرعية، لإنجاح مشروع إصلاح الجيش [2] .

ولعل أهم المسائل وأكثرها خطورة، قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للمغرب، عن طريق مشروع الامتيازات الأجنبية، والحمايات الأجنبية، وبالتالي تدخل الجمعيات اليهودية في أوروبا، خاصة فرنسا، بوحي من الإتحاد العام الإسرائيلي[3]، وذلك بعد تأييد بعض الدول الأوروبية إنجلترا، وإسبانيا، لتبنى مطالب اليهود المغاربة[4]، وذلك لما جاء في رسالة الجمعية اليهودية الموجهة إلى المولى الحسن عن طريق سفيره الزبيدي والمحررة في 25 جويلية 1876م[5]

لذا قام المولى الحسن بمعالجة هذه المسألة مع علماء مجالسه العلمية السلطانية باعتبارها قضية تهدد سيادة البلاد، واجتمعوا على مضمون الفتوى المطلوبة وفق حكم الشريعة الإسلامية، في حق أهل الذمة، كما كان جواب السلطان الحسن على رسالة الجمعية اليهودية بمضمون تلك الفتوى، بوحي من دستور البلاد الشرعي (الشريعة الإسلامية)، وأن يهود المغرب يخضعون لحكم السلطان الحسن الأول [6].

[1] – آسية البلغيثي، المرجع السابق، ج2، ص،ص: 144، 145.
[2] – المشرفي، المصدر السابق، ص،ص: 118، 119.
[3] – محمد شحلان، المقال السابق، ص:209.
[4] – آسية البلغيثي، المرجع السابق، ج2، ص:45.
[5] – ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ص:354 ومحمد المنوني، المرجع السابق، ص:43.
[6] – محمد المنوني، المرجع السابق، ص–ص: 42–44.

ومن أهم فصول البرنامج الإصلاحي الذي أعده وصاغه السلطان الحسن الأول، داخل مجالسه العلمية، بناء على رأي علمائه، وبمعيتهم ومشورتهم، الفصل المتعلق بعلاقات المغرب الخارجية، وتوظيفها لتحقيق أهدافه الإصلاحية على جميع المستويات، لاسيما على الصعيد الخارجي[1].

قام المولى الحسن طيلة فترة حكمه بتنظيم أقسام جيشه من مشاة ومدفعية ورماة، وتطوير طريقته في خوض المعارك، مدّعما من طرف علماء مجالسه العلمية، فبادر إلى التعاون مع الدول الأوربية في مجال التكوين العسكري، والمواصلات فقد نظم جيشه بين سنتي 1873م و1894م في مجال المشاة والمدفعية والرماة، وفي منهجية خوض المعارك، وذلك لإرضاء العلماء والفقهاء خاصة أعضاء مجالسه العلمية ، لذا قام بالتعاون مع الدول الأوروبية في تكوين الجيش وتكامله في مجال الدراسة العسكرية العلمية، والتقنية، والفنية، كالهندسة العسكرية، والمواصلات، والحراسة العسكرية، ووضع الأسلحة وتقنياتها، إضافة إلى البحرية الحديثة، والإستعانة بمدرسين عسكريين أوروبيين في صناعة الذخيرة والمدفعية، لزيادة التعاون والتبادل الثقافي مع العالم الخارجي، كانت له مراسلات مع علماء الأقطار المختلفة[2].

كما خصص جلساته الرسمية مع علماءه في الأشهر الثلاث رجب، شعبان ورمضان، لمناقشة ودراسة كل ما يدخل ضمن مشروعه الإصلاحي من استفتاءات، وظهائر، ورسائل، وخطب بالإضافة إلى ذلك كان علمائها ورؤسائها يقومون بأعمال موازية أخرى على جميع المستويات والأصعدة، وفي جميع مجالات الحياة أهمها العمل على محاربة البدع، ومحاربة الولاة المخالفين لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالتصدي لهم وفضح أكاذيبهم سواء من خلال مجالسهم العلمية، أو في مؤلفاتهم، وآثارهم الشعرية والنثرية، أو في غيرها من المنتديات، والمحافل، والمنابر[3] .

[1]- آسية البلغيثي، المرجع السابق، ج2، ص:57.

[2]- نفسه، ص: 58.

[3]- ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب، ص-ص: 67-69.

لم تقتصر الفتوى في نزعتها الإصلاحية على المجالين السياسي والاجتماعي، فقد اهتمت بالإصلاح الديني، والتصدي في ظل هذا الإطار إلى محاربة كل ما يلمس الدين الإسلامي، وهكذا حارب العلماء بدع بعض المتصوفين والطرقيين، وخاصة الدجالين منهم، كما تصدوا للفرق الضالة، والمرتدة عن الدين [1]، خاصة بعد انتشار الخرافة والشعوذة بين أوساط المجتمع المغربي، وشدة تعلقهم بها، ومن المظاهر والاعتقادات التي أثارت اهتمام علماء المجالس العلمية السلطانية نذكر: ممارسات تهدف إلى شفاء الأمراض ودفع الشرور عن الإنسان كنحر الذبائح تحت أقدامهم، وتقديس الأشجار والعيون وقبور الأولياء[2].

كما تصدى علماء المجالس العلمية السلطانية، لمشكلة الحماية القنصلية، وحاربوها بمخالفاتها للشرع وتعارضها مع المصلحة العامة للأمة، ومن العلماء الذين كتبوا في هذا الموضوع الفقيه جعفر ابن إدريس الكتاني، الذي ألف كتاب سماه "الدواهي المدهية في الفرق المحمية"، والفقيه محمد بن ابراهيم السباعي، الذي صنف تقييدا تحت عنوان "كشف المستور عن حقيقة كفر أهل البسبور" حيث كانوا يرون أن الاحتماء بالكفار هو خروج عن الإسلام والتزام طاعة الكفار، حيث أن من احتمى بهم خضع لأوامرهم، وخرج عن أوامر ولاة المسلمين[3].

إن المشروع الإصلاحي الذي تبناه المولى الحسن الأول، في المجال التعليمي لم يحقق ما كان يطمح إليه، خاصة وأنّ المجتمع المغربي كان متأخرا من حيث الاهتمام بالعلوم العقلية، كما أن البعثات العلمية التي قام بإرسالها إلى خارج المغرب، لم تحقق نتائج إيجابية، وذلك لعد ثقة العلماء والسلطة المركزية بوطنية هؤلاء الطلبة، بحجة تأثرهم بالثقافة الأوربية، مما أدى إلى استبعادهم عن أي مهام في مجال اختصاصهم.

---

[1]- عبد الله بن الطيب الوزاني الحسني، الروض المنيف في التعريف باولاد مولاي عبد الله الشريف، تح: عبد الله المرابط الترغغي، دم، ص:543.

[2]- لحسن اليوبي، المرجع السابق، ص:72.

[3]- نفسه، ص: 456.

أما في ما يخص المجال الديني، فقد اهتم المولى الحسن الأول بعلمائه ومشايخهم بصفة خاصة، وجعلهم أعضاء في مجالسه العلمية، التي تعتبر مصدر كل تشريع وإفتاء ومشورة، على مذهب أهل السنة والجماعة، وقد حث على محاربة أهل البدع والشعوذة والدجل عن طريق علماءه.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الإصلاحات بالمغرب في عهد السلطان الحسن العلوي، اتضح لنا أن المولى الحسن قد عمل على إحداث إصلاحات في العديد من المجالات شملت الجوانب الإدارية والعسكرية والاقتصادية والتعليم مدفوعا إلى ذلك بالظروف التي عرفها العالم الإسلامي من خلال ظهور سلسلة من الإصلاحات، بالإضافة إلى الأوضاع المضطربة التي كان يمر بها المغرب قد ولّدت شعورا بالخطر الأمر الذي استدعى القيام بالإصلاحات.

وقد دشن هذه الإصلاحات بالجهاز الإداري، فاستحدث تقسيما إداريا جديدا شمل مختلف أرجاء البلاد، الهدف منه ملأ الفراغ الإداري الذي كان من قبل، ويتضمن هذا المشروع الإصلاحي تنظيم الإدارة على المستويين المركزي والإقليمي، وعلى مستوى القصر من خلال تنظيم المناصب الإدارية التي كانت موجودة من قبل بالإضافة إلى استحداث مناصب جديدة، وقد كان السلطان حريصا على محاربة الفساد والرشوة من خلال اختيار أشخاص تتوفر فيهم الشروط اللازمة لتطبيق المشروع الإصلاحي، كما مست الإصلاحات جانب الخدمات من خلال إنشاء البريد والتلغراف وذلك من أجل عصرنة الإدارة.

ورغم هذه الإصلاحات إلا أن المركزية في نظام الحكم، ظلت هي السائدة حيث يعتبر السلطان هو سيد القرار بينما تقتصر مهام جّل الموظفين على تنفيذ القرارات، يضاف إلى ذلك وجود عائلات مخزنية متجذرة في الحكم احتكرت العديد من المناصب الإدارية، وذلك ما عرقل المشاريع الإصلاحية، لأن هذه العائلات لم تكن تفتح المجال للطلبة المتخرجين من أوربا تولي تلك المناصب.

إن محاولات المولى الحسن للقضاء على الفساد المنتشر بين الموظفين سواء في المدن أو في البوادي لم يمنع من وجود تجاوزات من ذلك قيام بعض الموظفين المكلفين بجمع الضرائب والذين كانوا يجبرون الرعية على دفع ضرائب أكثر من القيمة التي حددتها السلطة.

ومن أبرز الإصلاحات التي قام بها المولى الجسن هي الإصلاحات في المجال العسكري، حيث قام المولى الحسن بإعادة تنظيم الجيش من ناحية التجنيد والتنظيم، والتسليح من خلال فرض التجنيد

الإجباري على أهالي المدن، والتخلص من العناصر التي كانت مصدر قلق للسلطة كالأعلاج الذين كثرت تمرداتهم، وعدم انضباطهم، وقد اعتمد المولى الحسن على النمط الأوربي لتطوير الجيش المغربي، فاستقدم مدربين أوربيين لتدريب وتأطير الجيش المغربي، وعمد إلى إرسال البعثات الطلابية إلى مختلف دول أوربا، وفيما يخص عملية التسليح قام بشراء العتاد الحربي بمختلف أنواعه من الدول الأجنبية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل حاول من خلال هذا الاحتكاك بالدول الأوربية المتطورة في هذا المجال، أن ينتج أسلحة محلية الصنع من أجل التخلص من التبعية للدول الأجنبية.

لكن رغم هذه المحاولات الجادة التي قام بها السلطان الحسن الأول، إلّا أنها لم تساهم في تطوير الجيش المغربي بالشكل المطلوب، نظرا لعدة أسباب من بينها، عدم قدرة الطلبة المبعوثين نحو أوربا على التأقلم مع البيئة الجديدة، وعدم التحصيل الجيد بسبب مشكل اللغة، وبعد إتمام دراستهم وعودتهم الى المغرب كان يتم إبعادهم عن السلطة ومراكز النفوذ وإلحاقهم بمجالات ليست لها علاقة بمؤهلاتهم العلمية التي اكتسبوها من خلال دراستهم في أوربا.

كما أن المدربين العسكريين الأوربيين في المغرب كانوا يخدمون مصالح بلدانهم على حساب المغرب، فجلهم كانوا يقومون بدور الجواسيس، أما بالنسبة للعتاد الحربي، المصنوع محليا أو المستورد، فلم يكن من الأسلحة المتطورة التي كانت تمتلكها الدول الأوربية في تلك الفترة، وجُل هذه الأسلحة قديمة الصنع، ومتوسطة الجودة.

وفي مجال الإصلاحات التي مسّت المجال الاقتصادي فيمكن القول أنّ الضغوطات الأجنبية، قد دفعت المولى الحسن إلى عقد مؤتمر دولي عام 1880م، قصد التخلص من نظام الحماية القنصلية وتطويقها، والتي أدت إلى تدهور الاقتصاد المغربي، غير أنّ الدول الأوربية عملت على إفشال هذا المشروع من خلال تكّتلها، حيث عملت على ترسيخ المعاهدات والامتيازات، المجحفة في حق السلطة المخزنية، ووزعتها على جميع الدول المشاركة في المؤتمر، وذلك بإعطاء الحماية القنصلية صبغة قانونية لتسهيل التغلغل والسيطرة على الاقتصاد المغربي وفق طرق قانونية.

كما أنّ الضغوطات المادية وفراغ خزينة بيت المال، دفعا المولى الحسن الأول إلى إصدار قانون جبائي جديد، لضمان مداخيل الخزينة المالية، والمتمثل في ترتيب سنة 1881و 1884م، الذي يقضي بفرض وتعميم الضرائب في المغرب، غير أن هذا المشروع واجه معارضة داخلية وخارجية، زد على ذلك تعرض البلاد إلى المجاعة ونقص التغذية وانتشار الأوبئة، الأمر الذي دفع بالسلطان إلى التخلي عن هذا المشروع، أمام هذا الوضع عهد المولى الحسن إلى إصلاح العملة المغربية، من خلال إصدار مشروع سك العملة المغربية بالمعامل الأوربية، وبكميات كافية للحد من تدهور العملة المغربية، غير أن هذا المشروع هو الآخر قد باء بالفشل.

شكلت المعاهدات التي عقدها المخزن مع الدول الأوربية، مابين سنتي 1856و1892م، أداة ووسيلة لسيطرة الدول الأوربية على التجارة المغربية، بالإضافة إلى اهتمام المخزن بالمبادلات التجارية وإراداتها الجمركية، باعتبارها وسيلة للخروج من الأزمة المالية.

وقد اتسعت إصلاحات المولى الحسن لتشمل الثقافة والتعليم، حيث قام بعدة مشاريع إصلاحية، فعمد إلى إنشاء المدارس وإلى إرسال البعثات الطلابية إلى الدول الأوربية، كما اهتم بالعلم والعلماء من خلال حرصه على قضاء ضروريات أهل العلم، متخذا من فئة العلماء كمؤسسة استشارية يستمد منها القرارات الواجب اتخاذها، كما عمل على تشجيع عملية التأليف، ومحاربة الجهل والبدع والشعوذة.

إن هذه المحاولات الإصلاحية الجادة التي عرفها عهد المولى الحسن لم تحقق الأهداف المرجوة منها غير أننا لا نستطيع القول بفشل هذه التجربة الإصلاحية ولكن يمكن أن نقول أنها لم تكن إصلاحات جذرية إذ بقيت سطحية ومحدودة ذلك أن الظروف السياسية حتمت على المولى الحسن الاهتمام بالمجالات الأخرى بدرجة كبيرة. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الباحثين المغاربة يذهب إلى نجاح هذه الإصلاحات كالدكتور أحمد العماري في مقاله نظرية التحديث والمواجهة عند علي السوسي السملالي من خلال كتابه"عناية الإستعانة في حكم توظيف المعونة".

وهناك العديد من الظروف الداخلية والخارجية التي أثرت سلبا على هذا المشروع الإصلاحي، فبالنسبة للظروف الداخلية، فالمشروع الإصلاحي في حد ذاته لم يكن عميقا كونه لم يمس جوهر هياكل الدولة ومؤسساتها.

أضف إلى ذلك أن الإصلاح لقي معارضة شديدة من قبل بعض القوى والفئات الاجتماعية المحافظة والتقليدية من علماء وأعيان ورجال الدولة وملاكين كبار، بالإضافة إلى غياب طبقة اجتماعية قوية ونشيطة تساند عملية التحديث والإصلاح خاصة أنه وجدت أوساط قبلية ناقمة على السلطة، فقد كانت جميع تدابير الإصلاح تقوم بها السلطة وفي غالب الأحيان قرارات فردية للسلطان.

أما الظروف الخارجية فتمثلت في التدخل الأجنبي، الذي أضعف الدولة المغربية وجردها من كل المقومات السياسية والاقتصادية والمالية الضرورية لإنجاح المشاريع الإصلاحية، خاصة فيما يتعلق بالحماية القنصلية وما نتج عنها من تداعيات أفقدت السلطة المغربية هيبتها، وعليه كان للتدخل الأجنبي دور سلبي في عرقلة مشاريع الإصلاح والتحديث.

ومن الإنصاف أن نقول في النهاية أن المولى الحسن عمل جاهدا على حفظ الاستقرار واسترجاع هيبة الدولة أمام التدخل الأجنبي طيلة فترة حكمه من خلال الإصلاحات التي شملت مختلف الميادين، غير أنه بعد وفاته اختفت معالم تلك الإصلاحات، ليدخل المغرب مرحلة جديدة كانت سمتها البارزة زيادة الأطماع الأوربية أمام كثرة الاضطرابات الداخلية.

ملاحق

الملحق رقم: (01)[1]

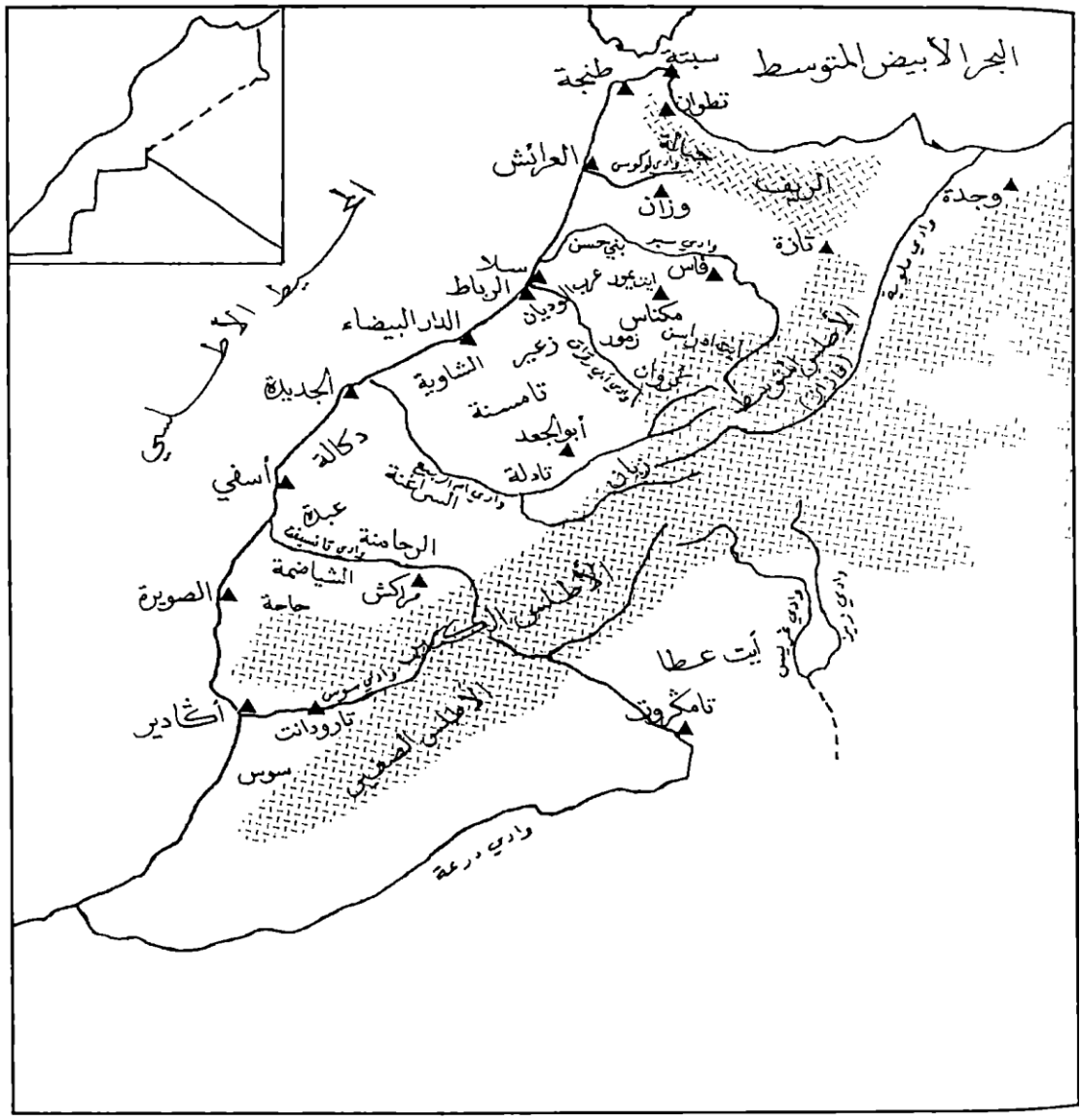

– خريطة توضح المغرب خلال مطلع القرن التاسع عشر

[1] – محمد المنصور، المرجع السابق، ص:25.

ملحق رقم(2)[1]:

- صورة المولى الحسن الأول

[1]- ابن زيدان، العلائق السياسة ، ص:145.

الملحق رقم:03:جدول ملوك الدولة العلوية

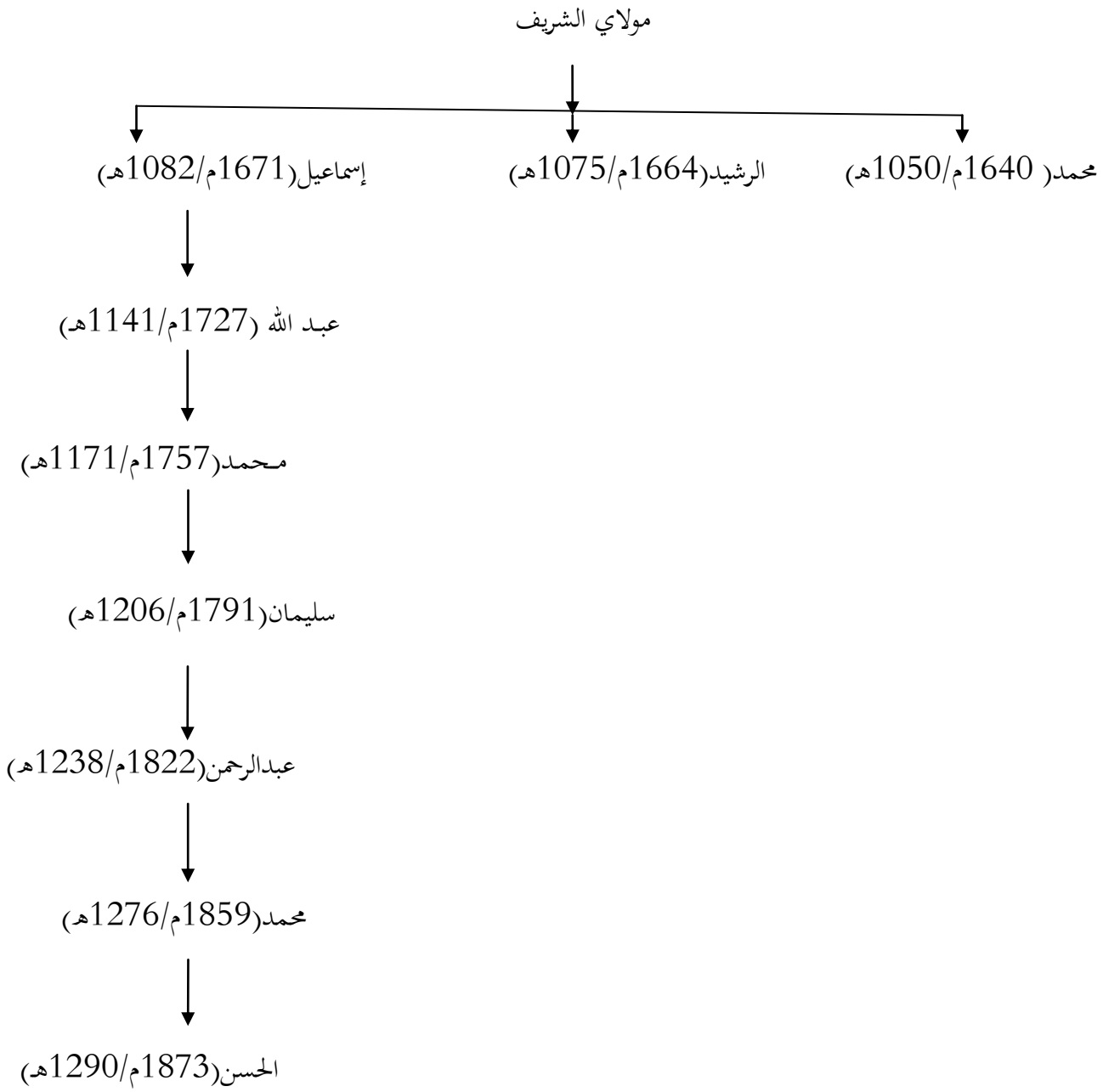

ملحق رقم(4)[1]

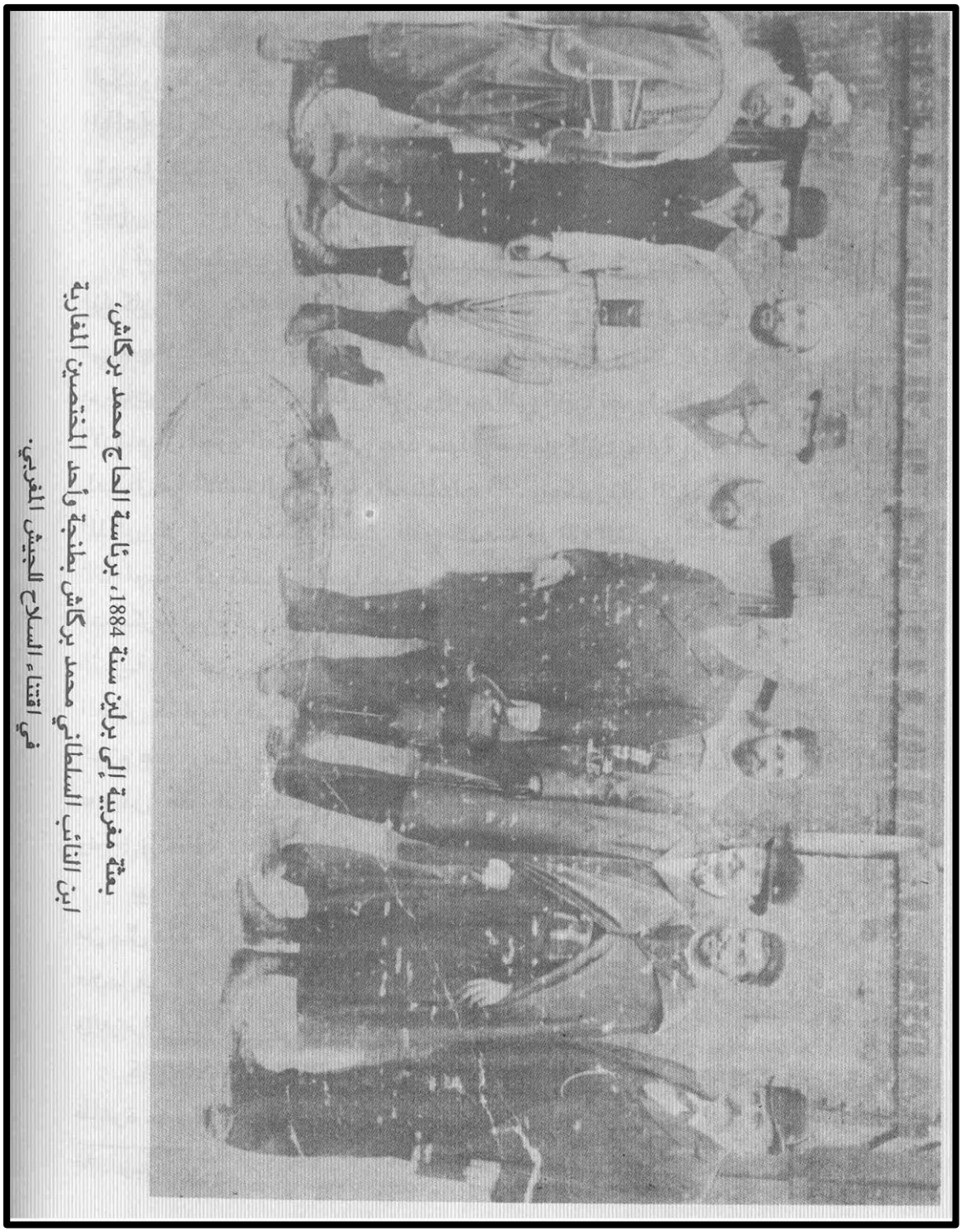

بعثة مغربية إلى برلين سنة 1884، برئاسة الحاج محمد بركاش،
ابن النائب السلطاني محمد بركاش بطنجة وأحد المختصين المغاربة
في اقتناء السلاح للجيش المغربي.

- صورة البعثة المغربية

[1]- مصطفى الشابي، المرجع السابق، ص: 78.

ملحق رقم(5)[1]:

- صورة لدار ماكنة السلاح

[1]- بهجت سيمو، الإصلاحات لعسكرية...، المرجع السابق، ص: 269، 274.

ملحق رقم(6)[1]:

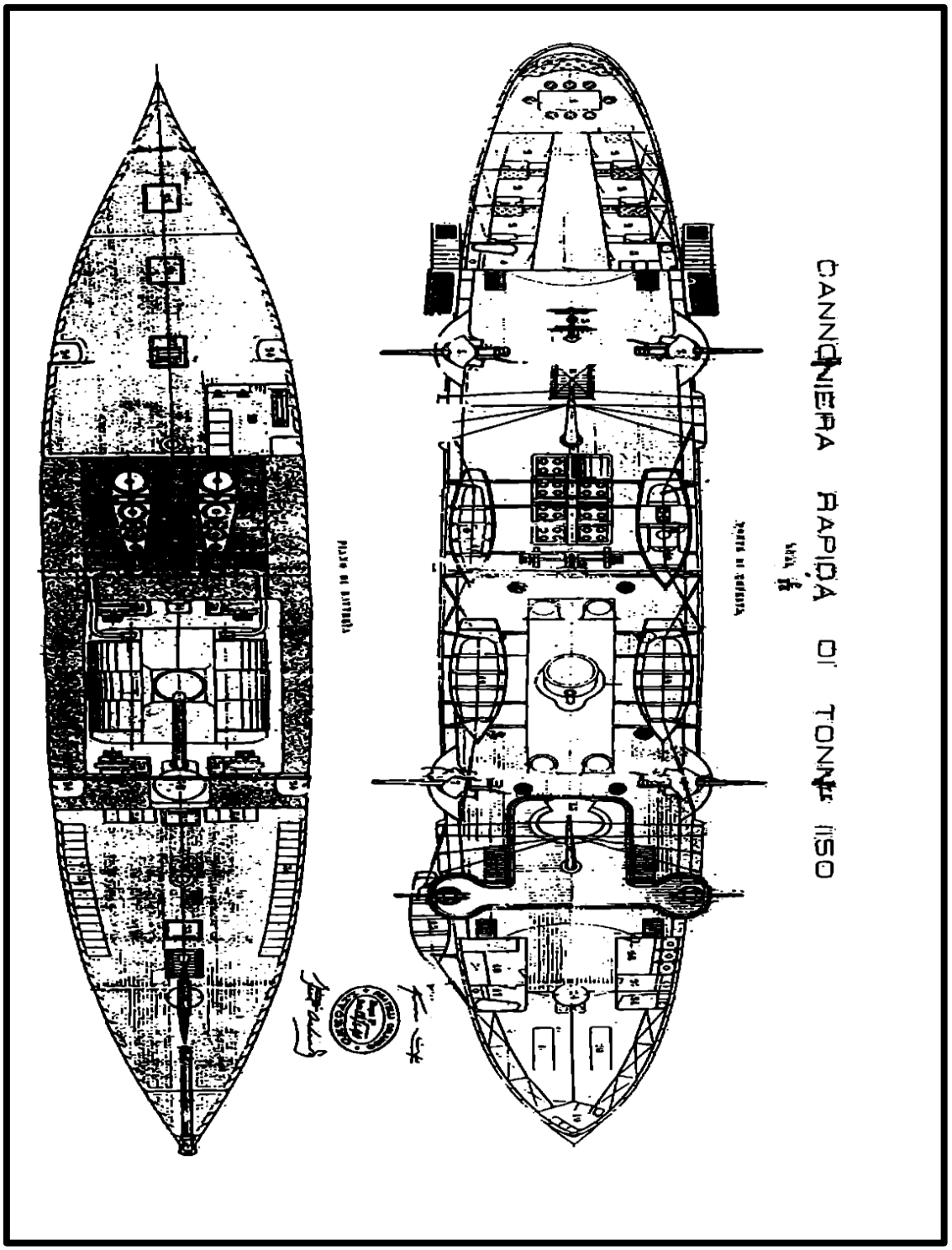

– صورة توضح تصميم سفينة "الحسني"

[1] – بهجت سيموا، الإصلاحات لعسكرية...، المرجع السابق، ص:336.

الملحق رقم:(7)[1]

– نموذج النقود المغربية والأوربية خلال القرن التاسع عشر

[1]– عمر آفا، المرجع السابق، ص:240.

الملحق رقم(8)[1]

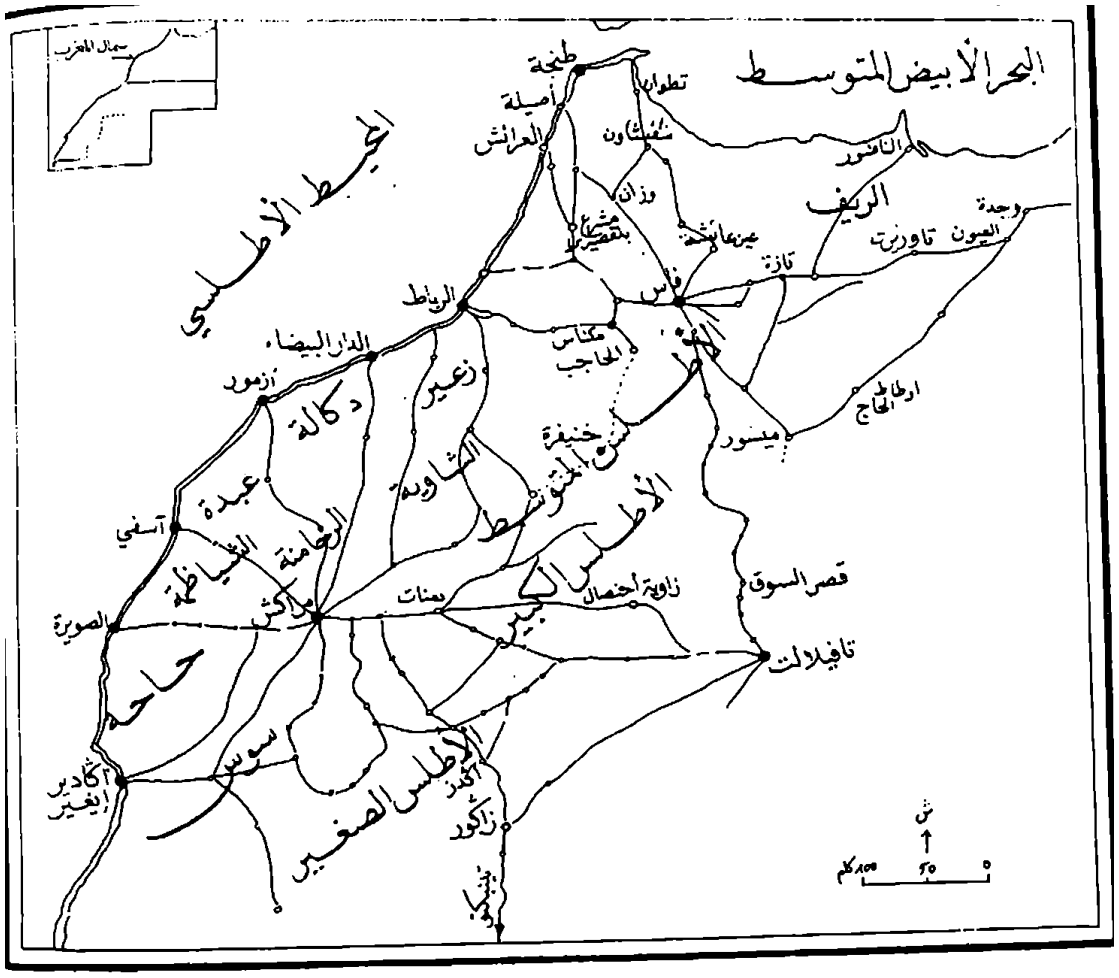

شبكة طرق المواصلات بالمغرب خلال القرن التاسع عشر

[1] – عمر آفا المرجع السابق، ص:304.

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية ورش

(أولا)– المصادر والمراجع باللغة العربية

أ– المصادر المطبوعة:

1- ابن زيدان عبد الرحمان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط، المطلعة الاقتصادية،ط:1937.

2- ابن زيدان عبد الرحمان، العلائق السياسية لدولة العلوية، تح وتق: عبد اللطيف الشادلي، الرباط، المطبعة الملكية، دط،1999.

3- ابن زيدان عبد الرحمن ، العز والصولة في معالم نظام الدولة، ج2، الرباط، 1962.

4- ابن زيدان، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح: علي عمر، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1: 2008.

5- بوجندار محمد، الاغتباط في تراجم أعلام الرباط، تح: عبد الكريم كريم، الرباط، المغرب، د.ط، 1987.

6- الجعيدي السلوي إدريس ، إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار، رحلة إلى فرنسا، بلجيكا، إنجلترا، إيطاليا1876م، تح، عز المغرب معنينو، أبو ضبي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1: 2004.

7- الدكالي محمد بن علي ، الاتحاف الوجيز تاريخ العدوتين، تح، مصطفى بوشعراء، المغرب، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية، (ط2)، 1996م.

8- الرهوني أبو العباس أحمد ، عمدة الراوين في تاريخ تطاوين، تحقيق، جعفر ابن الحاج الشلمي، تطوان، جمعية تطاوين أسمير.

9- الزمرلي الصادق ، أعلام تونسيون، تقديم وتعريب، حمادي الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامية، ط1: 1986.

10- الزياني أبي القاسم بن أحمد بن علي بن ابراهيم ، جمهرة التيجان وفهرسة الياقوت والمرجان في ذكر الملوك وأشياخ السلطان المولى سليمان، تحقيق، عبد المجيد الخيالي، بيروت دار الكتب العلمية، ، ط:1، 2001.

11- الفهري الفاسي محمد الظاهر بن عبد الرحمن ، الرحلة الإيبيريزية إلى الديار الإنجليزية يمة 1276هـ/1860م، تح: محمد الفاسي، فاس، مطبعة جامعة محمد الخامس، 1967م.

12- الكتاني عبد الكريم بن هاشم ، زهر الآس في بيوتات أهل فاس، ج1، تح: على بن منتصر الكتاني، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ط1: 2002.

13- المشرفي محمد بن محمد بن مصطفى ، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية و عد بعض مفاخرها الغير المتناهية، تح: إدريس بودليلة، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1: 2005.

14- الناصري احمد بن خالد ، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج9، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار البيضاء، دار الكتاب، 1997م.

15- الوزاني الحسني عبد الله بن الطيب ، الروض المنيف في التعريف بأولاد مولاي عبد الله الشريف، تح: عبد الله المرابط الترغي، دم.

ب- المراجع:

16- أبو علية عبد الفتاح حسن ، إسماعيل ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات، ط:1985.

17- أرنوا لويس، زمن المحلات السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب مابين 1860-1912.

18- آفا عمر ، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر، البنيات والتحولات 1830-1912، الرباط، دار الأمان، ط1: 2006 .

19- آفا عمر ، النقود المغربية في القرن الثامن عشر أنظمتها وأوزانها في منطقة سوس، الرباط، كلية الآداب، (ط1)، 1993

20- أكنوش عبد اللطيف ، تاريخ المؤسسات الوقائع الاجتماعية بالمغرب، دم.

21- أكين محمد محمد، ومحمد علي الرصافي، المفيد في تاريخ المغرب، الدار البيضاء، د.ط، د.س.

22- امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت، (ط1)، 1993م

23- البدوي جمال ، محمد علي وأولاده بناء مصر الحديثة، مصر، مكتبة الأسرة، ط:1999 .

24- برادة ثريا ، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع العشر، الرباط، كلية الآداب والعلوم

25- بروفنسال اليفي ، نخبة تأريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى، باريس، مطبوعات لاروز، (ط3)، 1948م.

26- برون جفري ، تاريخ أوربا الحديث، ترجمة على المرزوقي، لبنان، مكتبة بيروت، :1، 2006.

27- البلغيثي آسية الهاشمي ، المجاس العلمية السلطانية على عهد الدولة العلوية الشريفة، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: 1996.

28- بن العربي الصديق ، كتاب المغرب، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط3: 1984.

29- بن صغير خالد ، المغرب و بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1856-1886)، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (ط2)، 1997.

30- بن عبود امحمد أحمد ، مركز الأجانب في المغرب دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله، منشورات عكاف،ط3.

31- بوشعراء مصطفى، الاستيطان و الحماية بالمغرب(1280-1311هـ/1839-1894م)، تق: عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، (ط)، 1987م.

32- بياض طيب ، المخزن و الضريبة و الإستعمار1880-1915م، إفريقيا الشرق، ط:2011.

33- توفيق أحمد ، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر(إينولتان 1850-1912م)، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط3: 2011م.

34- الجمل شوقي عبد الله وعبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة، د.ط، 2000.

35- الجمل شوقي عطا الله ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط.

36- الحجوي حسن أحمد ، العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي (1757-1912)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط:1، 2003.

37- حجي محمد ، متنوعات محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1998.

38- حركات إبراهيم ، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، ج3، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ط2: 1994م.

39- حركات ابراهيم ، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية ألى إقرار الحماية، ج3، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، ط2: 1994.

40- الحسن عيسى ، موسوعة الحضارات تاريخ، اللغات، أعلام، قيم حضارية، مدن، عادات وتقاليد، المملكة الأردنية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط2: 2009.

41- الخديوي علال ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947م، الدار البيضاء.

42- الخراشي سليمان بن صالح ، كيف سقطت الدولة العثمانية، الرياض، دار القاسم للنشر، ط:1، 1420.

43- دويشر إسحق، اليهودي اللايهودي تر، ماهر الكيالي، ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2: 1978م.

44- روجرز، العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900م، تر: يونان لبيب رزق، الدار البيضاء، دار الثقافة، ط1: 1981.

45- زبيب نجيب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تقديم أحمد بن سودة، بيروت، دار الأمير للثقافة والعلوم، ط1: 1990.

46- الزرهوني محمد ، العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1863-1873)، دم.

47- الزيدي مفيد ، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، عمان، دار أسامة، ط: 2014.

48- زينب نجيب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد بن سود، دار الأمير، بيروت، د.ط، د.س.

49- سعيدوني ناصر الدين ، عصر الأمير عبد القادر، الجزائر، دار بني مزغنة ، د.ط.

50- سيد أبو حمدان، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، لبنان، دار الكتاب العالمي، دم.

51- السيد محمود ، تاريخ دول المغرب العربي، ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ط: 2006.

52- سيموا بهيجة، الإصلاحات العسكرية بالمغرب1844-1912، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: 2000.

53- الشابي مصطفى ، الجيش المغربي في المغربي التاسع عشر (1830-1912)، ج2، دم، ط1: 2008.

54- الشابي مصطفى ، النخبة المخزنية في مغرب القرن 19، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (ط1)، 1995.

55- شروتو دانيال ، تجارة الصويرة المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886م، تع: خالد بن صغير، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (ط1)، 1997م.

56- الشريف محمد الهادي ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تعريب محمد الشاوش، محمد عجينة، دار سراس، تونس.

57- صبري محمد ، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، ط1: 1926م، القاهرة، دار الكتب المصرية.

58- الضيعة حسن، الدولة العثمانية، الثقافة، والمجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1: 1997.

59- طاهري محمد، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2" 1992.

60- طوسون عمر، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد، ط:1924، الإسكندرية، مطبعة صلاح الدين.

61- عبد الرحمان بشير، اليهودي في المغرب العربي 642-1070م، دم، ط1: 2001.

62- عبد السلام أحمد ، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، ط1: 1986.

63- عبد العزيز بن عبد الله، معطيات الحضارة المغربية، الرباط، دار الكتب العربية، ط3: 1963.

64- العطوي عبد الرحيم، الرحامنة القبيلة بين المخزن والزاوية، الرباط، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، (ط3): 2013.

65- العلوي إسماعيلي مولاي عبد الحميد ، تاريخ وجدة و أنكاد في دوحة الأمجاد، دم، ط1: 1985.

66- الفاسي عبد الإله ، مدينة الرباط و أعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الرباط، منشورات دار الرباط والفتح، د.ط.

67- الفاسي علال ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المغرب، الدار البيضاء ، ط:6، 2003.

68- الفاسي علال ، الحماية في مراكش، من الوجهة التاريخية والقانونية، ط1: 1948.

69- الفلالي عبد الكريم ، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، القاهرة، (ط1)، 2006م، ج5

70- القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الرباط، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011.

71- كريدية ابراهيم، الحماية القنصلية، أصلها، وتطوراتها حتى مؤتمر مدريد 1880م، الدار البيضاء، شركة الطبع والنشر، د.ط.

72- الكندوز لطيفة ،الطباعة والنشر بالمغرب 1865-1956م، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط: 2014.

73- كنون عبد الله ، النبوغ المغربي في الأدب العربي، د.م.

74- كنينب ممحمد ، المحميون، الرباط، دار ابي الرقراق، ط1: 2011.

75- كواتي مسعود ، اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2009.

76- مانتران روبير ، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، ط:1، 1496.

77- محمد ربيع، أزمة الفكر الصهيوني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (ط2)، 1979م.

78- المحمدي علي ، السلطة والمجتمع في المغرب نموذج آيت عمران، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، (ط1)، 1989

79- المرنسي عبد الحميد ، الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الاستقلال، الرباط، د.ط.

80- المريني عبد الحق، عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، الرباط، دار النشر للمعرفة، (ط5)، 1997

81- معريش محمد ، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894/ 1290-1311هـ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1: 1989.

82- المنصور محمد ، المغرب قبل الاستعمار المجتمع الدولة والدين (1722-1822م)، تر: محمد حبيدة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، (ط1)، 2006م .

83- المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الرباط، مطبعة الأمنية، (ط1)، 1973.

84- المؤذن عبد الرحمن ، البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، الرباط، منشورات كلية الآداب، ط1: 1995.

85- نوار عبد العزيز، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى، مصر، دار الفكر العربي، ط:1999.

86- واتربوري جون ، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، تر: عبد الغني أبو العزم وآخرون، الرباط، مؤسسة الغني للنشر، ط3: 2013.

87- ياغي إسماعيل أحمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، الرياض، مكتبة العبيكة، ط:1، 2000.

88- يحي جلال ، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، بيروت، دار النهضة العربية، 1981.

89- اليوبي لحسن، أهم الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية، المحمدية، مطبعة الفضالة، ط: 1998.

(ثانيا)– مراجع باللغة الأجنبية:

90- Capitaine L. voinot, oudjda et l'amalat (maroc), oran, place kléber, 1912

91- couillieaux, le programme de la France au maroc, paris, libraire éditeur,

92- daniel rivet, hidtoire du maroc de moulayidris à mohamed 6 VI, rabat, librairie arthème foyard.

93- Donald Mackenzie, the khalifate of the west, london

94- Gerard moussa et des autres, motan el tollab le dictionnaire français français, dar el rateb, première édition, 2006.

95- J.L.Miége, le maroc et l'europe (1830-1894)

(ثالثا)– الدوريات والمقالات:

96- آيت صالح محمد،بعض ملامح الإصلاحات الإدارية في عهد مولاي الحسن(1873-1894)،موقع بوابة تاريخ المغرب،دم.

97- إيمان محمدعلي، دور زعماء الإصلاحات تجاه تحرير المرأة التونسية في القرن التاسع عشر، مجلة كان التاريخية، العدد:9، 2010 .

98- بابا عربي مسلم، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد: 9 جوان 2013، جامعة ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

99- روكي منير، التجارة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر بين ميكانيزمات التطور وحضور الأجنبي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة حمه لخضر الوادي العدد 10 ، مارس2015.

100- سنوا عبد الرؤوف ، الدبلوماسية الألمانية ومحاولات إحياء الجامعة الإسلامية بين السلطة العثمانية و المغرب الأقصى 1870-1890م ، حوليات، بيروت، 1992، 1993.

101- سنوا عبد الرؤوف ، المحاولات الألمانية في المغرب، والتقارب العثماني 1870-1890.

102- السوالم أحمد ، الإصلاح التعليمي بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والبحث، 2016.

103- الشريف محمد الهادي، مشكلة الإصلاحات بتونس و ارتباطها بمسألة العلاقات التونسية العثمانية 1840، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19م، جامعة محمد الخامس، المغرب.

104- الكيلاني عبد الله نجم الدين ، مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم، كلية التربية الأصمعي، مجلة ديالي، ع:208.

105- مولى علي صالح، الاقتباس مفهوما نهضويا: مقارنة تحليلية للفكر الإصلاحي في القرن التاسع عشر، دورية كان التاريخية، العدد:4، جوان، 2014.

106- ميرة يوسف، الجهاز المخزني المغربي في التاريخ، ماذا تغير؟، مجلة الحوار المتمدن، ع:3812، سنة 2012،دم.

(رابعا)– الملتقيات و الأيام الدراسية:

107- آفا عمر، مشكلة النقود ومحاولة الإصلاح في مطلع القرن التاسع عشر، ضمن أعمال أيام دراسية حول: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

108- بزاز محمد الأمين، الإصلاحات والمشكل الصحي في مغرب القرن التاسع عشر، ضمن أعمال أيام دراسية حول: الإصلاح والمجتمع في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

109- شحلان أحمد ، محاولة إصلاح التعليم اليهودي في المغرب في القرن التاسع عشر ودور مدارس الاتحاد الإسرائيلي في أوضاع ماقبل الحماية، ضمن أعمال أيام دراسية حول: الإصلاح والمجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر، الرباط، جامعة محمد الخامس.

110- لحسن تاوشيخت، الحركة العلمية بتافيلالت خلال عهد الدولة العلوية (ق18-19)، ضمن أعمال أيام دراسية حول: الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر، المنعقدة بجامعة محمد الأول 11/10/9 ديسمبر 2011م، بالرباط.

111- اللحية محمد، التدابير العسكرية بمدينة مكناس في القرن 19م: طبيعتها أهدافها، أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، فاس.

112- منفعة محمد ، التعليم بمدينة فاس في عهد السلطان المولى سليمان، ضمن أعمال أيام دراسية حول: الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر، المنعقدة بجامعة محمد الأول 11/10/9 ديسمبر 2011م

(خامسا)– المعاجم والقواميس:

113- ابن منظور، لسان العرب، د.م.

114- براورز بولس وأخرون، المنجد فرنسي عربي، بيروت، دار المشرق،ط:1972.

115- بن عبد الكريم الخطيب مصطفى، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1: 1996، بيروت، مؤسسة الرسالة.

فهرس
الموضوعات

- شكر و امتنان

- إهداء

- قائمة المختصرات

- مقدمة.....أ

- مدخل.....09

الفصل الأول:

الإصـلاحـات في الجــهـاز الإداري

المبحث الأول: إصلاح وتطوير الإدارة المركزية.....27

(1)- الصدر الأعظم.....27

(2)- وزير المالية.....29

(3)- وزير الخارجية.....31

(4)- وزير الشكايات.....32

(5)- وزير الحربية.....33

المبحث الثاني: تنظيم الإدارة المحلية.....34

(أولا)- تنظيم الإدارة المحلية على مستوى المدينة: 35

(ثانيا)- تنظيم الإدارة المحلية على مستوى البوادي: 39

المبحث الثالث: تنظيم شؤون القصر وتحسين الخدمات.....43

(1)- الحاجب- قائد المشور.....44

(2)- انشاء البريد والتلغراف.....46

الفصـــل الثـــاني

الإصـلاحـات في الـمـجـال العـسـكـري

المبحث الأول: تركيبة الجيش وتنظيمه.....50

(1)- عملية التجنيد.....50

(2)- تسيير الجيش وتقسيمه.....54

المبحث الثاني: البعثات العسكرية.....56

(أولا)- البعثات العسكرية الأوربية إلى المغرب.....56

(ثانيا)- بعثات الطلاب المغاربة إلى أوربا.....60

المبحث الثالث: السعي تطوير العتاد الحربي.....63

(1)- الاسلحة المستوردة.....64

(2)- الاسلحة المحلية الصنع.....65

(3)- اقتناء السفن الحربية.....66

الفصل الثالث:

الإصلاحات في المجال الاقتصادي

المبحث الأول: طموحات المولى الحسن الإصلاحية من خلال مؤتمر مدريد(1880م).73

(1)- ظروف إنعقاد مؤتمر مدريد سنة 1880م.....73

(2)- أهم بنود مؤتمر مدريد.....75

(3)- نتائج مؤتمر مدريد.....78

المبحث الثاني: الإصلاحات الجبائية والنقدية.....80

(1)- مشروع الإصلاح الجبائي سنة 1881م.....81

(2)- مشروع الإصلاح الجبائي سنة 1884م.....83

(3)- الإصلاح النقدي.....85

المبحث الثالث: الإصلاحات في المجال التجاري.....89

(1)- تنظيم الأسواق.....90

(2) - تنظيم الطرق والمواصلات التجارية.....92

(3) - إصلاح الموانئ والمراسي.....94

الفصل الرابع:

الثقافة والعلم ضمن مشروع الحسن الإصلاحي

المبحث الأول: التعليم بالمغرب خلال القرن التاسع عشر.....98

(1)- التعليم العربي الإسلامي.....98

(2)- التعليم اليهودي.....104

المبحث الثاني: إصلاح التعليم في عهد المولى الحسن.....108

(1)- بناء المدارس.....109

(2)- إرسال البعثات العلمية.....110

المبحث الثالث: المجالس السلطانية ودورها في المشروع الإصلاحي خلال عهد المولى الحسن.....115

(1)- المجالس العلمية السلطانية.....116

(2)- الدور الإصلاحي للمجالس العلمية.....117

الخاتمة.....123

الملاحق.....128

قائمة المصادر والمراجع.....137

فهرس الموضوعات.....147